







تَأَلِيفُكَ آيَةِ اللهُ العُضِلَمْنِي (الرَّفِ اللهِ المُخْطِينَةِ فِي اللهِ المُحْطِينَةِ فِي اللهِ المُحْطِينَةِ فِي اللهِ المُحْطِينَةِ فِي اللهِ

مُؤسَيِّةُ مَنْظِيمُ وَنَشِيْرُ آثَارِ الْأَمْنَامُ الْعَجْمِينَيُّ



بمناسبة الذكرى المئويّة لولادة الإمام الخميني تَرَيُّ

هوية الكتاب

الرسائل العشرة * اسم الكتاب:

* المؤلف: الإمام الخميني تتيَّن *

* تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني تليُّن *

* سنة الطبع: مهر ۱۳۷۸ _ جمادى الثاني ۱٤۲۰ *

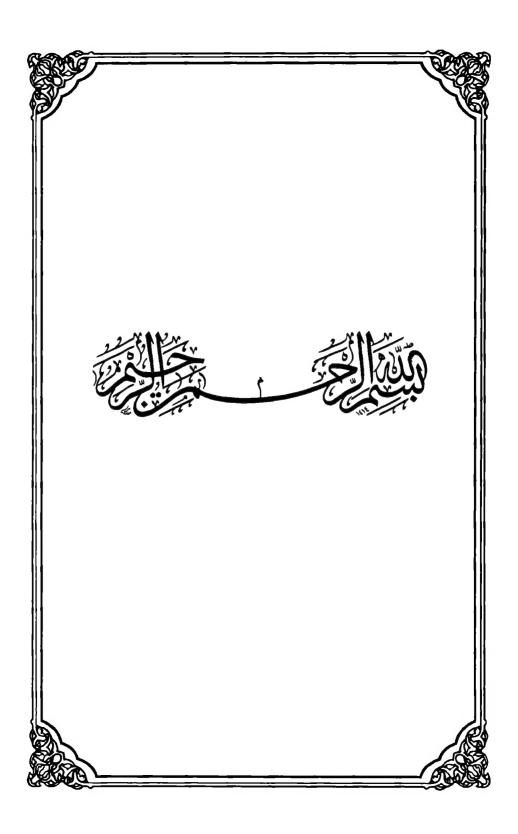
* الطبعة: الأولىٰ *

* المطبعة: مطبعة مؤسسة العروج *

* الكمية: ٣٠٠٠ نسخة *

السعر: ١٠٠٨ تومانا ₩

جميع الحقوق محفوظة للناشر



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله الأمين وآلسه الطاهرين

وبعد .. فقد كان دأب المدرّسين تدريس المباحث المختصرة أيام العطل وما يقرب منها حتّى يستفيد الطالب ويشغل أوقات بالدرس والتحصيل، وعلى هذا المنوال نهج الإمام الراحل الأستاذ الكبير خلال تدريس الفقه والأصول طوال فترة تدريس بقم المشرّفة بعض المباحث المفيدة والمشكلة. وقد كتب بعض المباحث في رسالات وجيزة قيّمة، ومن هذه المباحث:

التقيّة

فقد كتبها بعد تدريسها سنة ١٣٧٣ هـ عندما بقي من أيام التحصيل غير أيام قليلة، وهو بعد البحث عن التقية في الوضوء والمسح على الخفين. والظاهر أن المؤلف العلامة قد علّق على الرسالة عندما كتب «المكاسب المحرّمة» وقد تداخلت الحواشي والمتن عند الطبع الأوّل للكتاب. ومن المؤسف أنّ النسخة الخطية للكتاب قد ضاعت ولا أثر لها، فاعتمدنا في تحقيقنا على النسخة المطبوعة.

د الرسائل العشرة

فروع العلم الإجمالي

وهي رسالة في سبعة من الفروع _ بحسب ترتيب السيّد اليزدي تيّن في العروة الوثقىٰ _ كتبها المؤلف عند تدريسه سنة ١٣٧٥ هـ، وهذه الفروع _ على ما في تقريرات تلامذت _ ألقاها على الطلاب قبل انتهاء الفترة الدراسيّة بشهر تقريباً عندما أتمّ مباحث الألفاظ في الأصول، ولم يشرع بالجزء الثاني من الأصول وأحاله إلى السنة الآتية، وفي الرسالة أبحاث قيّمة، وهذه الرسالة لم تطبع بعدُ، بل الظاهر أنّ الإمام تيّن لم يُسعفه الوقت للنظر فيها مرة أخرى وبقيت كما هي مسوّدة وناقصة.

تنبيـه

للإمام الخميني تَتِيَّ ثلاث رسائل لم يكتبها بل قد أفاضها على هذا المنوال وهي:

١ _ المسائل المستحدثة.

٢ _ حكم من شغله السفر ومن شغله في السفر.

٣ ـ حكم قضاء الصلوات عن الميت.

وبأيدينا من هذه الأبحاث ثلاث رسائل بقلم بعض مقرّري بحث الشريف وتلامذت الكرام ونرجو من الله سبحان التوفيق لتنظيمها ونشرها.

الفوائد الخمسة

وهذه الفوائد هي المكتوبة قبل سنين حين كان الإمام شابّاً ولعلّها أوّل ما

مقدّمة التحقيق منتقل مقدّمة التحقيق منتقل التحقيق منتقل التحقيق التحق التحدد التحق التحقيق التحق التحقيق التحقيق التحدد التحدد التحدد الت

صنّف في الفقه والأصول _على ما نقله بعض تلامذته _لكنها مشتملة على نكات هامّة ورسالات مفيدة وهي:

١ ـ قاعدة من ملك شيئاً ملك الإقرار بـ ه، وهذه الرسالـ ق وكأنّـ ها سـجال علمي ينتقد فيها بموضوعيـ ق رسالـ ق الشيخ الأعظم الأنصاري في هذه القاعدة.

٢ ـ في تداخل الأسباب، وهي قاعدة أصوليــة.

٣ ـ في نقد قياس الأوامر التشريعية بالعلل التكوينية، الذي كثيراً ما وقع في كلام علماء الأصول، ويكون من موارد الخلط بين التشريع والتكوين والإعتباريات والحقائق. وهذا القياس من مهمّات ما بنى آرائه عليه الأستاذ العلامة الحائري اليزدي، فتكون هذه الرسالة بمثابة نقد علمي رصين على آراء هؤلاء العلماء.

٤ ـ في موضوع علم الأصول، وهو من المباحث التي طالما وقع التشاجر في معاء الأصول، حتى استقرراًي محققي المتأخرين على مبهميّته، وقد ألجأتهم إلى الالتزام به بعض الشبهات.

والمؤلف تَتَرَّ لمّا كان الحقّ في نظره الشريف أنّ الموضوع هو الحجّة بعنوانها أراد أن يدفع الشبهة المهمّة الداعية إلى ذلك؛ فأفرد لها هذه الرسالة المستقلّة.

٥ ـ في تبيّن الفجر فعلاً في الليالي المقمرة، وهي من الفتاوى التي انفرد بها الإمام الخميني تأوي بين أقرانه. وقد طبعت هذه الرسالة سابقاً بصورة منفردة. لكنّنا الآن وبعد تحقيقها ننشرها مع هذه الفوائد مجتمعة ومرتبة كما هي كذلك في النسخة الخطية.

و الرسائل العشرة

ثلاث فوائد

وهناك ثلاث فوائد. توجد بخط الإمام الخميني تَتِّيُّ:

١ ـ الفائدة الأولىٰ : في شرح حال العقود والإيقاعات.

٢ ـ الفائدة الثانية : في حال الشروط المخالفة للكتاب والمباحث المتعلّقة بها.

٣ ـ الفائدة الثالثة: في التكلم في بعض جهات ما نقل عن رسول الله وَ الله وَالله وَ

إِلَّا أَنَّنَا لانجزم بأنَّها من افاضات هو تَتَنَكُّ حيث تختلف بعض مطالبها مع سائر تأليفات و توافق بعض تقريرات بحوث السيّد آية الله العظمى البروجردي تَتِكُ، ولعله استنسخها منها ولذلك وضعناها في الضميمة.

منهجنا في التحقيق

۱ ـ تقويم النص وتقطيعه وجعل العناوين المناسبة لـه، ووضع علامات الترقيم.

٢ ـ استخراج مصادر الكتاب من الآيات والروايات والأقوال والإشارات،
 بضميمة ترجمة العلماء الذين ذكروا في المتن.

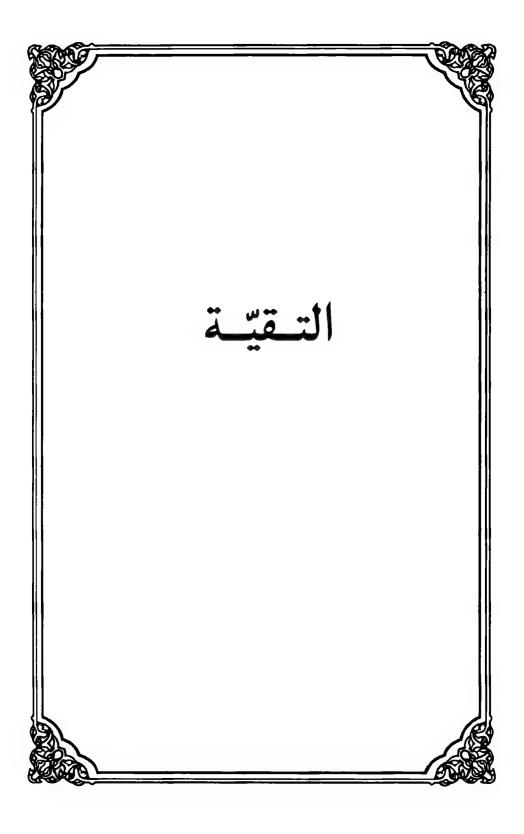
٣_وضع الفهارس الفنية تسهيلاً للمطالب.

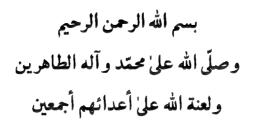
وأخيراً نرجو من الله التوفيق والسداد.

ب الدار من الرحم الحدورب العالمن ومع به ع محروله لط برت ونعد به عوا عدا م المعمل الداري فأبك في قدا در من المرم بعدر الع بديوات بساله في عدة بن مكت الكل الرار والع في المعن ومستر من من دا وا مکن ان کون مداد ما ون ۷ ن نا غری آنا مرسوموا فی نغرو کلار زرهٔ موسمارست ان مشيران طوق بختعار قال قريرم ال الماديك مثى لبلغة على فنعد المانع لك بعبغرلامواله السينية اوَل لاَئِينَ انَ لِاللِّهِ عِن السِّفَادِينَ لِعِنْدُ وَلِمِنْ بِرِعِنْدُ وَمَا لَمُدَمِّنَ رَوْ عَ معدَمَن المُعْرِدَ لِثَنَّ ا ولاستبداد ومرض مبلغة عرة دلعة ولعذابث مرس بهد لادل من لغرن ومحقفت وارجحه الكتي لهن او مك وم امن دوان الكر عفر ليكان لا وقع براع وبشا عرس مرابعة وتبغر وبهطين او والعرسة والجيد مك بني مع انه الادر ارتيره فادرا مع المستبدادب ومعلقه لدن ام الما لكيد وقبرا دافع فان اولا ام من بروادی به مبلغته مع امول بس مهم ویری ، الکب دا معران لبستام اجرهٔ من وکدایش بروّد ماحیا وصعد فتري المعافر والمرافزة والمن ستنات مروان من الغودة في الموارد من مدين المعافر وعده وأرامن من اللك بغربغر فيادناد تيرمروس الأمني الميان دادعال شريعوات مرحقه اوصال المغيوات مرسة ولمِرضِع منعرف مُنفر إله في 0 ان منعرف النساء مرف بيه كا البربيعيد مكون فرضط عني الأكم فا وُزاوه لل فرن احرن بود بعلى والمعترفة افر فروان ومرة وما مران فرر بعد أورن فهد أرفع ميد والمكس كانعدتريره داا احبد قريز ع مرف لغذ بن المان ل مدف تنام برف ان تسبة لادارا لم برضوم مين خاص به مندينودا نه بعان مسترسارة بدين دندر دار ده ن مدرون ع الركا وفرندرا والم ة من مست ان أن برمن كك الأودر بربسطة منيه والعالك يكون قرير ع بهد ملت مريف بران ذكر فك الاورمينك نبزين استبكاق مشرول للستالم وابعد ونيعا تمقع كأرز ال من ولعفيه وفرضا أما ما در من لبعد مسيم ال الك بُرُ الكرائر، كرن مرري قد اور بعد من من فان عرا ما ديوم برن من ويراد الم غ غير مؤدى لها عدة فر ديد فاح ميم مير ربط بها اللم إوان على إجاع عامدًا ! بالفاد من عرب رو واذ ل المباء

ر د قو

والاست عليرة في بره ولطور ومعيد للعطية فيها لاعن لعقد عن اومراث إداري ولمسلت العبدي فلست مى محرم طفي من غياصاء وموريسية معود الفجر فعال إذا عرفر لفجر فكان كالقبطسة لبيضاء بهيث ويوروايرف من المدرف الممن المرا المن المترس ومت مل الغير فعال من مقرم لفرفرة شرنيرمورى دنه عربف مسترة بعاة ا ذاطيع بفحر داضا مسن و كى بران بكرن العيطية ونهرري والن ل نرته عريت لا يعلى المع الميرامي ولامن الحسيد والمير بها خرع من مهرا ر قال كت المحسن والمعس الوال حبغرت فاسى حبلت مرك مرجعت مراكوك ومستة الغرفهمن مياادا علع المغر إدل المستعدفي المرام من علا اداعرض في الله عرف الماس وسيدا وسيدا وسي فعزالومين فاصافيه فان رائيت ال عنو نفيد الوتين وتحده إلى وكيت اصنع مع المرو المورنين معدمي محر يعبى وكيت إصبى ماغيم واحد ذلك لهغراكم فم فعلت ب مكت يخطه وقرار الغير مركد د بولخيط لإسر سرتر في مرسود فديقر في مغرولا حفرض بسنه فا ف له ما رك رقال المحد خلقه فرته من بذا نعال دكلوا وشرواحس من الم تخط الإعرمين بخط الامودمن المحر فالخط الامض بولمعفر بنى محيم - الممريرب فهرم وكذك بولهنى يوجب يستوة وثبتا وعانعم فامتوال مم لا في البيده في نام من من من المرام را من من من من المام رياس من المرام كالمرام المرام كالمرام المرام المرا عنع من الرويه ماضع برزاك مرمف ف الاستعرام مر اوالمصول وللم ولامخير فن الارد ولم تم مامو في ذكرة لم تمن لل برة في بعدل لاخر فعاميون من لمكر ؛ لاتعاسة الموفرو الحكم الميطالة





وبعد.. فلمّا بلغ بحثنا في الدورة الفقهيّـة إلى بعض فروع التقيّـة، أحببت أن أفرد فيها رسالـة كافلـة لمهمّات مباحثها، فيقع الكلام في مباحث:

المبحث الأول

في أقسام التقيّة

ولمّا كانت «التقيّـة» من العناوين التي تضاف إلى المتقي، والمتقىٰ مـنـه، والمتقىٰ فيـه، فلا محالـة تنقسم بحسب ذاتها وإضافاتها إلىٰ أقسام:

منها: التقسيم بحسب ذاتها

فتارةً: تكون التقيّــة خوفاً.

وأخرى: تكون مداراةً.

والخوف قد يكون لأجل توقع الضرر على نفس المتقي، أو عرضه، أو ما يتعلّق به. وقد يكون لأجل توقّعه على غيره من إخوانه المؤمنين. وثالثةً لأجل توقّعه على حوزة الإسلام؛ بأن يخاف شتات كلمة المسلمين بتركها؛ وخاف وقوع ضرر على حوزة الإسلام لأجل تفريق كلمتهم... إلى غير ذلك.

والمراد بالتقيّة مُداراةً؛ أن يكون المطلوب فيها نفس شمل الكلمة ووحدتها؛ بتحبيب المخالفين وجرّ مودّتهم، من غير خوف ضرر كما في التقيّة

٨ الرسائل العشرة / التقيّة

خوفاً، وسيأتي التعرّض لها(١١).

وأيضاً: قد تكون التقيّـة مطلوبة لغيرها، كما تقدّم، وقد تكون مطلوبة لذاتها؛ وهي التي بمعنى الكتمان في مقابل الإذاعة، علىٰ تأمّل فيماً.

وبالجملة: يظهر من مجموع ما ورد فيها أنَّها على أقسام:

منها: كونها كسائر الأعذار والضرورات، فرخّصت للـضرورة والاضطرار. ويدخل فيها التقيّـة الإكراهيّـة التي لم نتعرّض لها هـاهنا، وفـصّلنا حـولها فـي الرسالـة المعمولـة في «المكاسب المحرّمـة»(٣).

ومنها: ما شرعت لأجل مداراة الناس وجلب محبَّتهم وجرّ مودّتهم.

ومنها: ما تكون مطلوبة بذاتها في دولة الباطل إلى ظهور دولة الحقّ؛ وهي التي في مقابل الإذاعة، ومساوقة للكتمان.

ومنها: التقسيم بحسب المتقى

فقد يكون المتقى من الأشخاص المتعارفة، كالسوقي وغيره.

وقد يكون من رؤساء المذهب ممن له شأن ديني أو غيره بين الناس على حسب مراتبهم، كالنبي الله المناعلي المناعلي المناعلي المناعلي المناعلي المناعلين الشيعة والأمراء. وسنشير إلى إمكان اختلاف حكم التقيّة بحسب المتقى (٤).

١ ـ يأتي في الصفحة ٥٦ و ٧٠.

٢ ـ يأتي وجهـ في الصفحـة ٣٤ ـ ٣٦.

٣ _ المكاسب المحرّمة، الإمام الخميني في ٢: ٢٢٣ _ ٢٢٦.

٤ ـ يأتي في الصفحـة ١٣ و ١٩.

أقسام التقيّة أنسام التقيّة

ومنها: التقسيم بحسب المتقىٰ منه

فتارةً: تكون التقيّـة من الكفّار وغير المعتقدين بالإسلام؛ سواء كانوا من قبيل السلاطين أو الرعيّـة.

وأخرى: تكون من سلاطين العامّــة وأمرائهم.

وثالثةً: من فقهائهم وقضاتهم.

ورابعـةً: من عوامّهم.

وخامسةً: من سلاطين الشيعة أو عوامّهم... إلىٰ غير ذلك.

ثمّ إنّ التقيّـة من الكفّار وغيرهم قد تكون في إنيان عمل موافقاً للعامّـة، كما لو فرض أنّ السلطان ألزم المسلمين بالعمل بفتوىٰ أبي حنيفـة(١) وقد تكون فـي غيره.

ومنها: التقسيم بحسب المتقىٰ فيه

فتارةً: تكون التقيّـة في فعل محرّم.

وأخرى: في ترك واجب.

وثالثـةً: في ترك شرط أو جزء أو فعل مانع أو قاطع.

ورابعةً: في العمل على طبق الموضوع الخارجي الذي اعتقد المتقىٰ منه تحقّقه: إمّا بسبب الثبوت عنده بحكم القضاة والسلاطين، أو بسبب قيام البيّنة

١ ـ هو إمام المذهب الحنفي السنّي النعمان بن ثابت بن زوطي التسميمي، ولد سنة ٨٠هـ وتوفّي سنـة ١٥٠هـ.

تهذيب الكمال ٢٩: ٤١٧ _ ٤٤٥، تنقيح المقال ٢: ٢٧٢.

المعتبرة عنده ممّا لم تكن معتبرة عندنا، كالإفطار في يوم عيّد المخالف فيه، والوقوف بعرفات وسائر المواقف موافقاً للعامّة. فحينئذٍ قد يكون الموضوع الخارجي معلوم الخلاف عند المتقي، كما لو علم أنّ يوم عيدهم من شهر رمضان، وقد يكون مشكوك التحقّق، كما لو كان يوم عيدهم يوم الشكّ عنده.

عموم أخبار التقيّة وإطلاقها

ثمّ إنّ لا ريب في عموم أخبار التقيّة وإطلاقها _ كصحيحة الفيضلاء (١) قالوا: سمعنا أبا جعفر للنّي يقول: «التقيّة في كلّ شيء يضطرّ إليه ابن آدم فقد أحلّه الله له» (٢) ورواية الأعجمي (٣) عن أبي عبدالله المني المناه علي حديث _ أنّه قال: «لا دين لمن لا تقيّة له، والتقيّة في كلّ شيء إلّا في النبيذ والمسح على الخفين» (١) وغيرهما (٥) _ بالنسبة إلى أشخاص المتقي وأقسام التقيّة الخوفيّة،

١ ـ هم: إسماعيل الجعفي ومعمر بن يحيئ بن سام ومحمد بن مسلم وزرارة بن أعـين، كـما
 صرّح بهم في نفس الروايـة.

٢ _ الكافي ٢: ٢٠٠ / ١٨، وسائل الشيعة ١٦: ٢١٤، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٥، العديث ٢.

٣ ـ من أصحاب الصادق على كما عن البرقي، ويكنّى بأبي عمر، روى عنه على وروى عنه هشام بن سالم ولم يذكره سائر الرجاليين بمدح أو قدح.

تنقيح المقال ٣: ٢٩، معجم رجال الحديث ٢١: ٢٥٧.

٤ ـ المحاسن: ٢٥٩ / ٣٠٩، الكافي ٢: ٢١٧ / ٢، الخصال: ٢٢ / ٧٩، وسائل الشيعة ١٦:
 ٢١٥، كتاب الأمر والنهى، الباب ٢٥، الحديث ٣.

٥ ـ نحو قول الباقر والصادق المِن لا إيمان لمن لا تنقيَّة لــه»، ونحو قبول الباقر اللهِ :

أقسام التقيّة

علىٰ إشكال في بعض الصور، كالخوف علىٰ إخوانه المؤمنين؛ فإن صدق الاضطرار فيه محل إشكال، بل منع.

بل صدقه في غير الخوف على نفسه وأتباعه وعشيرته القريبة [منه] لا يخلو من تأمّل. لكن مقتضى بعض الروايات أنّها أعمّ (١). لكن هنا كلام يطلب من الرسالة المشار إليها(٢).

والظاهر أنَّ غالب تقيَّمة الأئمُّة عَلَيْكِلْكُمُ في الفتوىٰ لأجل حفظ شيعتهم.

وكذا لا إشكال في شمولها بالنسبة إلى المتقى منه؛ كافراً كان أو مسلماً، مخالفاً أو غيرهما. وكون كثير من أخبارها ناظراً إلى المخالفين، لا يوجب اختصاصها بهم (٣) لعدم إشعار فيها _ على كثرتها _ بذلك؛ وإن كان بعض أقسامها مختصاً بهم، كما سيأتي التعرّض له (٤) لكنّ الظاهر من كثير منها التعميم في الحملة.

 ^{◄ «}التقيّـة في كلّ ضرورة» وأمثالهما كثير.

راجع وسائل الشيعــة ١٦: ٢٠٣، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٤ و ٢٥.

ا ـ كرواية أمير المؤمنين عليه: التقيّة من أفضل أعمال المؤمن، يصون بها نفسه وإخوانه عن الفاجرين، وقضاء حقوق الإخوان أشرف أعمال المتّقين، يستجلب مودّة الملائكة المقرّبين، وشوق الحور العين.

وسائل الشيعة ١٦: ٢٢٢، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٨، الحديث ٣، وراجع: ٢٢٨، الباب ٢٩، الحديث ١١، وراجع: ٢٢٨، الباب ٢٤، الباب ٢٠، الباب ٢٧، الحديث ٢، و: ٢٦٢، الباب ٢٧، الحديث ٣.

٢ _ المكاسب المحرّمة ، الإمام الخميني الله ٢٤٥ _ ٢٤٥ .

٣_المكاسب: ٣٢١/السطر ١١.

٤ _ يأتي في الصفحة ٧٠.

وهل تعمّ بالنسبة إلى المتقىٰ فيه؟ الظاهر منها ومن أدلّة نفي الحرج(١) والرفع(٢) وإن كان ذلك؛ وتكون تلك الأدلّة حاكمة علىٰ أدلّة المحرّمات والواجبات، لكن يقع الكلام في موارد يمكن أن يقال باستثنائها منها، أو دلّ دليل عليه.

حول الموارد التي لايجوز التقيّة فيها

منها: بعض المحرّمات والواجبات التي في نظر الشارع والمتشرّعة في غاية الأهمية

مثل هدم الكعبة والمشاهد المشرّفة بنحو يمحى الأثر ولا يرجىٰ عوده، ومثل الردّ على الإسلام والقرآن، والتفسير بما يفسد المذهب ويطابق الإلحاد، وغيرها من عظائم المحرّمات، فإنّ القول بحكومة نفي الحرج أو الضرر وغيرهما علىٰ أدلّتها بمجرّد تحقّق عنوان الحرج والاضطرار والإكراه والضرر والتقيّة بعيدٌ عن مذاق الشرع غايته.

فهل ترى من نفسك إن عُرض على مسلم تخريب بيت الله الحرام وقبر رسول الله وَ الله و الله

١ _ المائدة (٥): ٦، الحجّ (٢٢): ٨٨.

٢ ـ وسائل الشيعة ١٥: ٣٦٩، كتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس، الباب ٥٦، الحديث ١
 و٣، و٢٣: ٢٣٧، كتاب الأيمان، الباب ١٦، الحديث ٣.

موثقة مَسْعَدة بن صَدَقة (١) عن أبي عبدالله على الله على عبدالله على عبدالله على عبدالله على عبد وتفسير ما يتقى: مثل أن يكون قوم سوءٍ ظاهر حكمهم وفعلهم على غير حكم الحق وفعله، فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيّة _ ممّا لا يؤدّي إلى الفساد في الدين _ فإنّه جائز»(٢).

هذا مع أنّ في دليل الضرر كلاماً تعرّضنا له في رسالة «لا ضرر» وذكرنا أنّه أجنبيّ عن الحكومة على أدلّة الأحكام (٣).

ومن هذا الباب ما إذا كان المتقي متن له شأن وأهمية في نظر الخلق؛ بحيث يكون ارتكابه لبعض المحرّمات تقيّة أو تركه لبعض الواجبات، ممّا يعدّ موهناً للمذهب وهاتكاً لحرمته، كما لو أكره على شرب المسكر والزنا مثلاً، فإنّ جواز التقيّة في مثله _ تشبّئاً بحكومة دليل الرفع وأدلّة التقيّة مشكل، بل ممنوع. ولعلّه عليه محمول قوله في صحيحة زرارة (٤٠)

ا _ هو أبو محمّد مسعدة بن صدقة العبدي البصري، صحب الباقر والصادق والكاظم المهيكا وروى عنهم، وروى عنه جعفر بن عبدالله وهارون بن مسلم، لـ ه كتاب خطب أمير المؤمنين الله وقد وصفه الشيخ الطوسي في رجاله بالعامّي، ونسبه الكثّي إلى البتريّة إلا أنّه معتمد عليه في النقل موثوق به، لأنّ ما يرويه في غاية المتانة، وموافق لما يرويه الثقات من الأصحاب، ولذا عملت الطائفة بأخباره.

رجال النجاشي: ٤١٥، اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٨٧، رجال الطوسي: ٤٠ و٣١٤، تنقيح المقال ٣: ٢١٢، معجم رجال الحديث ١٨: ١٣٧.

٢ ـ الكافي ٢: ١٦٨ / ١، وسائل الشيعة ١٦: ٢١٦، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٥،
 العديث ٦.

٣ ــ بدائع الدرر في قاعدة نفي الضرر، الإمام الخميني يُؤُّ: ١٠٥ و١٢٩.

٤ ـ هو شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدّمهم القارئ الفقيـه المـتكلّم الشـاعر الأديب الثـقـة

الآتية (١) بعدم اتقائمه من شرب المسكر ... إلىٰ آخره.

وأولى من ذلك كلّمه في عدم جواز التقيّمة فيمه: ما لو كان أصل من أصول الإسلام أو المذهب أو ضروريّ من ضروريّات الدين، في مَعرض الزوال والهدم والتغيير، كما لو أراد المنحرفون الطغاة تغيير أحكام الإرث والطلاق والصلاة والحجّ وغيرها من أصول الأحكام، فضلاً عن أصول الدين أو المذهب، فإنّ التقيّمة في مثلها غير جائزة؛ ضرورة أنّ تشريعها لبقاء المذهب وحفظ الأصول وجمع شتات المسلمين لإقامة الدين وأصوله، فإذا بلغ الأمر إلى هدمها فلا تجوز التقيّمة. وهو مع وضوحه عظهر من الموثّقة المتقدّمة (٢).

ومنها: المسح على الخفين ومتعة الحجّ وشرب المسكر والنبيذ والنبيذ والجهر بدرسم الله»

فإنّ مقتضىٰ بعض الأخبار استثناؤها عن التقيّة، كصحيحة زرارة قال: قلت له: في مسح الخفين تقيّة؟ فقال: «ثلاثة لا أتّقي فيهنّ أحداً: شرب المسكر، ومسح الخفين، ومتعة الحجّ» قال زرارة: ولم يقل: الواجب عليكم أن

[→] أبوالحسن عبد ربّه بن أعين بن سنسن الملقّب بزرارة، اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، فأجمعت الطائفة على تصديقه وانقادوا له بالفقه، صحب الباقر والصادق والكاظم ﷺ وروىٰ عن الصادقين وعن حمران بن أعين ومحمّد بن مسلم وعبدالكريم الهاشمي... وروىٰ عنه جماعة، منهم أبان بن عثمان، وأبان بن تغلب وجميل بن درّاج....

رجال النجاشي: ١٧٥، اختيار معرفــة الرجــال ٢: ٥٠٧، رجــال الطــوسي: ١٢٣ و ٢٠١ و ٣٥٠، معجم رجال الحديث ٧: ٢٤٧ ــ ٢٤٨.

١ _ يأتي في نفس الصفحة

٢ _ تقدّمت في الصفحة ١٣.

لا تنقوا فيهن أحداً^(١).

ورواية أبي عمر الأعجمي، عن أبي عبدالله في حديث: «والتقيّة في كلّ شيء إلّا في النبيذ والمسح على الخُفّين» (٢) وغيرهما (٣).

وفي مقابلها بعض آخر ، كروايــة أبي الورد(٤) قال: قلت لأبــي جــعفر: إنّ

١١ ـ الكافي ٣: ٣٢ / ٣، وسائل الشيعة ١٦: ٢١٥، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٥،
 الحديث ٥.

٢ ـ تقدّم تخريجه في الصفحة ١٠.

٣ ـ نحو ما عن دعائم الإسلام: قال جعفر بن محمد (صلوات الله عليهما): «التقيّةُ ديني،
 ودين آبائي، إلّا في ثلاث: في شرب المسكر، والمسح على الخفين، وترك الجهر ببسم الله
 الرحمن الرحيم».

مستدرك الوسائل ١: ٣٣٤، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٣٣، الحديث ٧، وراجع وسائل الشيعة ١: ٤٦١، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٣٨، الحديث ١٨، و١١؛ ٢٤١، كتاب الأطعمة ٢٤١، كتاب الحجّ، أبواب أقسام الحجّ، الباب ٣، الحديث ٥، و٢٥: ٢٥١، كتاب الأطعمة والأشربة، أبواب الأشربة المحرّمة، الباب ٢٢، الحديث ٢، مستدرك الوسائل ١: ٣٣١، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٣٣، الحديث ١.

٤ ـ عدّه الشيخ والبرقي من أصحاب الإمام الباقر الله روى عنه الله وعنه روى عملي بن
 رئاب ومالك بن عطية وهشام بن سالم.

والمهم هو أن الرجل مجهول الاسم والحال، فلم يقم دليل على وثاقته، ومجرّد إجماع الأصحاب على العمل بروايته _كما في المسح على الخفّ للضرورة _إنّما يوجب الوثوق بما رواه لا بشخصه، كما أنّ أبا الورد هذا مغاير لأبي الورد الذي هو من أصحاب أمير المؤمنين الحيل لاختلاف الطبقة، ولذكر الشيخ أبا الورد مجرّداً في أصحاب الباقر عليلا بينما ذكر في أصحاب الأمير الحيلات الورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر الحيلات لا في المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر الحيلات المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر الحيلات المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر الحيلات المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر الحيلات المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر الحيلات المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر الحيلات المؤلفة المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر الحيلات المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر الحيلات المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر المورد بن قيس بن فهد، هذا مع أنّ الراوي عن الباقر المورد بن قيس بن فهد المورد

أباظبيان (١) حدّثني أنّه رأى عليّاً عليّاً عليّاً أراق الماء، ثمّ مسح على الخفّين، فقال: «كذب أبو ظبيان؛ أما بلغك قول على عليّا الله فيكم: سبق الكتاب الخفّين؟!».

فقلت: هل فيهما رخصة؟ فقال: «لا، إلّا من عدو تتقيه، أو ثلج تخاف على رجليك»(٢).

ورواية درست بن أبي منصور (٣) قال: كنتُ عند أبي الحسن موسى المُنْالِجُ وعنده الكميت بن زيد (٤)، فقال للكميت: «أنت الذي تقول:

[→] في إسناد عشرين روايـة تقريباً ولم يذكر في مورد منها اسم أبيـه وجدّه، فراجع.

رجال الطوسى: ٦٤ و ١٤١، تنقيح المقال ٣: ٣٧، معجم رجال الحديث ٢٢: ٦٦ _ ٦٧.

ا ـ هو الحصين بن جندب الجنبي الكوفي، عدّه الشيخ في رجالــه من أصحاب أمير المؤمنين المؤلفي وجعلـه ابن مندة وأبو نعيم صحابيّاً، وعلىٰ أيّ حال فالرجل غير موتّق عـند أصحابنا وإن وتّقـه ابن حجر في التقريب، مات سنــة ٩٠هـ.

رجال الطوسى: ٣٨، تنقيح المقال ١: ٣٤٩، قاموس الرجال ٣: ٥٦٠ _ ٥٦١.

٢ ـ تهذيب الأحكام ١: ٣٦٢ / ٣٦٢، الاستبصار ١: ٧٦ / ٣٣٦، وسائل الشيعة ١: ٤٥٨.
 كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٣٨، الحديث ٥.

٣ ـ هو درست بن أبي منصور محمد الواسطي من أصحاب الصادق والكاظم المنظ روى عنهما وعن أبي بصير وعبدالله بن سنان وعمر بن أذينة... وروى عنه محمد بن أبي عمير وعلي بن معبد والنضر بن سويد... وقد تعرّض لذكره الشيخ والنجاشي من غير إشارة إلى وثاقته، بل صرّح الشيخ في رجاله بوقفه.

رجال النجاشي: ١٦٢، رجال الطوسي: ١٩١ و ٣٤٩، معجم رجال الحديث ٧: ١٤٢.

٤ ـ هو الكميت بن زيد الأسدي الكوفي الشاعر المعروف بولائه لأهل البيت الحيالي ولد سنة
 ٦٠ للهجرة، وصحب الإمامين الصادقين التي فكان يمدحهم ويعرض ببني أميّة إلى أن طلبه هشام بن عبد الملك، فهرب منه عشرين سنة، ثمّ خرج متخفّياً في الظلام حتى

فالآن صِرتُ إلى أُمـيّـ ـــ هَ فالأمور لها مصائرُ

قال: قلت ذاك، واللهِ ما رجعتُ عن إيماني، وإنّي لكم لموالٍ، ولعدوّكم لقالٍ، ولكنّي قلت على التقيّـة، قال: «أما لئن قلتَ ذلك إنّ التقيّـة تجوز في شرب الخمر»(١).

وروايــة عمرو بن مروان(٢) التي كالصحيحــة(٣) قال: قلت لأبي عبدالله: إنّ

→ انتهىٰ إلى الشام، فطلب ابنا مسلمة بن عبدالملك من هشام أن يعفو عن الكميت، فاستنشده
 في مدحه، فقال أبياتاً منها قوله:

ف الآن صرت إلى أميّه عالاً معائر

وعلىٰ أيّ حال فقد كان مؤيّداً بروح القدس مرضيّاً عندهم اللَّيْمُ كما أنَّـه كان ترجمان اللغـة ولسان بيانها، توفّى الله في حياة الإمام الصادق الله وذلك سنـة ١٢٦ للهجرة.

الأغاني ١٥: ١١٧، اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٦٦، رجال الطوسي: ١٣٤ و٢٧٨، تنقيح المقال ٣: ٤١، العقد الفريد ٢: ١٥٣، شرح شواهد المغنى، السيوطى ١: ٣٧.

- ١ ـ اختيار معرفة الرجال ٢: ٤٦٥ / ٤٦٥، وسائل الشيعة ١٦: ٢١٦، كتاب الأمر والنهي،
 الباب ٢٥، الحديث ٧.
- ٢ ـ هو عمرو بن مروان اليشكري الكوفي الخرّاز من أصحاب الإمام الصادق الله وروى عن عمرو، أبو داود المسترق ويونس بن يعقوب، وقد ونّقه النجاشي عند تعرّضه لترجمة أخيه عمّار بن مروان، فلا إشكال في وثاقته.

رجال النجاشي: ٢٩١، رجال الطوسي: ٢٤٧، معجم رجال الحديث ١٣: ١٢٦.

٣ ـ الوجـه في قولـه يُؤن : كالصحيحـة هو وقوع سهل بن زياد في سندها، وقد أفاد طاب ثراه في كتاب الطهارة: «أن سهل بن زياد وإن ضعّف، لكنّ المتـتبّع في رواياتـه يطمئن بو ثاقتـه ــمن كثرة رواياتـه وإتقانها واعتناء المشايخ بها ـ فـوق مـا يـطمئنّ مـن تـوثيق أصـحاب الرجال، كما رجّحنا بذلك و ثاقـة إبراهيم بن هاشم القمّي ومحمّد بن إسماعيل النيشابوري

هؤلاء ربّما حضرت معهم العشاء، فيجيئون بالنبيذ بعد ذلك، فإن لم أشرب خفت أن يقولوا: فلانيّ، فكيف أصنع ؟ فقال: «اكسره بالماء».

قلت: فإن أنا كسرت بالماء أشرب ؟ قال: «لا»(١). وغيرها(٢).

والظاهر تعين العمل بها؛ لعمل المشهور بل إعراضهم عمّا تقدّمت (٣) فلا تصلح للحجّية. بل ضرورة العقل تحكم بأنّ ترك الصلاة أهمّ من المستح على الخفّين، وترك الحجّ من ترك متعته، مع أنّهما داخلان في المستثنى منه.

مع أنّا نقطع بأنّ الشارع لا يرضى بضرب الأعناق إذا دار الأمر بينه وبين المسح على الخفّين، بل وشرب الخمر والنبيذ وترك متعة الحجّ، فلابدّ من طرح تلك الروايات، أو الحمل على بعض المحامل؛ كأن يقال: في مثلها لا حاجة إلى التقيّة:

أمّا في المسح على الخفين، فلإمكان مسح القدم بقدر الواجب بعنوان الغسل؛ بأن يسبق يده إلى قدميه، ويمسحهما عند غسلهما. ويمكن أن يقال: إنّ

 [◄] راوية الفضل بن شاذان وغيرهما. ولا أستبعد كون الزبيري أيضاً من هذا القبيل.
 أنظر رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠، الطهارة، الإمام الخميني تنظ ١: ١٤٧.

١ ـ الكاني ٦: ٤١٠ / ١٣، وسائل الشيعة ٢٥: ٣٥١، كتاب الأطعمة والأشربة، أبواب
 الأشربة المحرّمة، الباب ٢٢، الحديث ٤.

٢ ـ نحو رواية زكريا بن إدريس القمي، قال: سألت أبا الحسن الأول الله عن الرجل يصلّي بقوم يكرهون أن يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، فقال: لا يجهر.

أنظر وسائل الشيعـة ٦: ٦٠، كتاب الصلاة، أبواب القراءة، الباب ١٢، الحديث ١.

٣ ـ الحدائق الناضرة ٢: ٣١٠ ـ ٣١١، رياض المسائل ١: ٢٤٣، جواهر الكلام ٢: ٢٣٦ ـ ٣ ـ ٢٣٧، الطهارة: ٢٣٧، الطهارة، ضمن تراث الشيخ الأعظم الله ٢: ٢٧٩ ـ ٢٨١، مصباح الفقيم، الطهارة: ١٦٤ / السطر ٤ و ٣٤.

الغسل مقدّم على المسح على الخفين، فلا يجوز المسح عند الدوران بينه وبين الغسل (١).

وأمّا في متعة الحجّ، فلأنّهم يأتون بالطواف والسعي الاستحبابي عند القدوم على المحكيّ^(٣) فيمكن الإتيان بهما بعنوان متعة الحجّ، فالنيّة أمر قلبي. وإخفاء التقصير في غاية السهولة (٣).

وأمّا شرب الخمر والنبيذ، فيمكن التخلّص عنه بأعذار غير الحرمة (٤)، ولهذا ورد في الرواية المتقدّمة (٥) جواز شربه وكسره بالماء عند عدم إمكان التخلّص.

وربّما يقال: إنّ ترك التقيّـة فيها مختصّ بالإمام التَّلِيِّ كما فهم زرارة (٢)؛ إمّا لأنّهم كسائر فقهائهم في الفتوى، وسلاطين الوقت لا يأبون عن فتواهم، بل عن الاجتماع حولهم خوفاً من مزاحمتهم في رئاساتهم، ولهذا كانوا يستفتون (٧) منهم

١ ـ راجع مصباح الفقيم، الطهارة: ١٦٤ / السطر ٣٠ و ١٦٥ / السطر ٢.

٢ _ راجع الفقه على المذاهب الأربعة ١: ١٥١ و٦٥٨.

٣ ـ راجع مرآة العقول ٩: ١٦٧.

٤ _ نفس المصدر.

٥ _ تقدّمت في الصفحة ١٧ _ ١٨.

٦ ـ تقدّم في الصفحة ١٤.

٧ - كما في تفسير العياشي، عن زرقان صاحب ابن أبي داود، عن ابن أبي داود أنّه رجع من عند المعتصم وهو مغتم، فقلت لمه في ذلك _ إلى أن قال: _ فقال: إنّ سارقاً أقرّ على نفسه بالسرقة وسأل الخليفة تطهيره بإقامة الحدّ عليه، فجمع لذلك الفقها، في مجلسه وقد أحضر محمّد بن عليّ عليه فسألنا عن القطع في أيّ موضع يجب أن يقطع؟ فقلت: من الكرسوع لقول الله في التيمّم: ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم﴾ واتّفق معي على ذلك قوم،

في قبال سائر الفقهاء^(١) وإمّا لمعروفيـة فتواهم فيها بحيث لا تنفع فيها التقيّـة^(٢) كما لا يبعد.

أو على غير ذلك من المحامل، كالحمل على عدم جواز التقيّـة المداراتيـة لا الخوفيـة، والأمر سهل.

ومنها: الدماء

فلاشبهــة في عدم التقيّــة فيها نصّاً وفتوىٰ(٣)، ففي صحيحــة مـحمّد بــن

وقال آخرون: بل يجب القطع من المرفق، قال: وما الدليل على ذلك؟ قال: لأنّ الله قال: ﴿ وَأَيديكم إلى المرافق﴾ ، قال: فالتفت إلى محمّد بن عليّ الله فقال: ما تقول في هذا يا أبا جعفر؟ قال: قد تكلّم القوم فيه يا أمير المؤمنين، قال: دعني ممّا تكلّموا به ، أيّ شيء عندك؟ قال: اعفني عن هذا يا أمير المؤمنين، قال: أقسمت عليك بالله لما أخبرت بما عندك فيه ، فقال: أمّا إذ أقسمت عليّ بالله إنّي أقول: إنّهم أخطأوا فيه السنّة ، فإنّ القطع يجب أن يكون من مفصل أصول الأصابع فيترك الكفّ ، قال: لِمَ ؟ قال: لقول رسول الله ﷺ : السجود على سبعة أعضاء: الوجه ، واليدين، والركبتين، والرجلين، فإذا قطعت يده من الكرسوع أو المرفق لم يبق له يد يسجد عليها، وقال الله تبارك و تعالىٰ: ﴿ وأنّ المساجد لله لم يقطع ، قال: فأعجب المعتصم ذلك فأمر بقطع يد السارق من مفصل الأصابع دون الكفّ ... الحدث.

تفسير العيّاشي ١: ٣١٩ / ٣١٩، تحف العقول: ٣٣٥، وسائل الشيعة ٢٨: ٢٥٢، كتاب الحدود والتعزيرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ٤، الحديث ٥.

١ _ أنظر مصباح الفقيم، الطهارة: ١٦٤ / السطر ١٧.

٢ ـ مرآة العقول ٩: ١٦٦، مصباح الفقيه، الطهارة: ١٦٤ / السطر ١٧٠.

٣_ السرائر ٢: ٢٥، مجمع الفائدة والبرهان ٧: ٥٥٠، رياض المسائل ١: ٥١٠، مستند

أقسام التقيّة فأسلم التقيّة وأسلم التقيّة والمستمنين المستمنين المستمر المستمر

مسلم (١) عن أبي جعفر قال: «إنّما جعلت التقيّـة ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فليس تقيّـة» (٢) ومثلها موثّقة (٣) أبى حمزة الثّمالي (٤).

→ الشيعة ١٤: ١٩٤، جواهر الكلام ٢٢: ١٦٩.

ا ـ هو العالم الفقيه الورع الثقة أبو جعفر محمّد بن مسلم بن رباح الأوقص الطحان الثقفي، كان وجه أصحابنا بالكوفة ومن أوثق الناس، صحب الباقر والصادق والكاظم الجيّن فكان من حواريّ الصادقين الجيّن وممّن أجمعت الطائفة على تصديقهم والانقياد لهم في الفقه، روى عنهما الجيني وعن أبي حمزة الثمالي وحمران وزرارة ابني أعين ... وروى عنه أحمد بن محمّد بن أبي نصر والحسن بن راشد وحمّاد بن عثمان ... توفّى الله سنة ١٥٠ هـ. رجال النجاشى: ٣٢٣ ـ ٣٢٤، اختيار معرفة الرجال ١٤ ٢٥ و ٧٠٥، رجال الطوسى: ٣٥

رجال النجاشي: ٣٢٣ ـ ٢٢٤، اختيار معرف الرجال ١: ٤٣ و٥٠٧، رجال الطوسي: ٣٥ و ٣٠٠ و٣٥٨، معجم رجال الحديث ١٧: ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

- ٢ ـ المحاسن: ٢٥٩ / ٣١٠، الكافي ٢: ٢٢٠ / ٢٦، وسائل الشيعة ١٦: ٢٣٤، كتاب الأمر
 والنهى، الباب ٣١، الحديث ١.
- ٣ ـ رواها الشيخ الطوسي في التهذيب بإسناده عن يعقوب، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن شعيب العقرقوفي، عن أبي حمزة الثمالي، وهي موثّقة بالحسن بن فضّال، فقد قضى عمره كلّه قائلاً بإمامة عبدالله بن الإمام الصادق الله ورجوعه وإن كان ثابتاً، إلّا أنّه لا يوجب صيرورة رواياته السابقة صحيحة.

رجال النجاشي: ٣٤ ـ ٣٦، الفهرست: ٤٧ ـ ٤٨.

٤ ـ عن أبي حمزة الثمالي قال: قال أبو عبدالله الله الله الله الأرض إلا وفيها منّا عالم، يعرف الحقّ من الباطل، قال: إنّما جعلت التقيّـة ليحقن بها الدم، فإذا بلغت التقيّـة الدم فلا تقيّـة، وأيم الله لو دعيتم لتنصرونا لقلتم: لا نفعل إنّما نتّقى، ولكانت التقيّـة أحبّ إليكم من آبائكم وأمّها تكم، ولو قد قام القائم ما احتاج إلى مساءلتكم عن ذلك، ولأقام في كثير منكم من أهل النفاق حدّ الله.

تهذيب الأحكام ٦: ١٧٢ / ٣٣٥، وسائل الشيعة ١٦: ٢٣٤، كتاب الأمر والنهي، الباب

وقد فصّلنا في «المكاسب المحرّمة» _ عند البحث عن الولاية من قبل الجائر _ ما يناسب المقام وما يرجع إلىٰ فقه الحديث، فراجع (١).

ومنها: البراءة من أمير المؤمنين وسائر الأثمّة المهيكين

والأخبار فيها مختلفة:

فمنها: ما يظهر منه عدم الجواز:

كرواية محمّد بن ميمون (٢) عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه قال:

→ ۳۱، الحديث ٢.

وأبو حمزة النمالي هو الشيخ الفاضل الجليل الثقة ثابت بن دينار الأزدي الكوفي، أو ثابت بن أبي صفية، لأن كنية دينار أبو صفية، صحب الإمام زين العابدين والإمام الباقر والإمام الصادق والإمام الكاظم الميلا وكان من خيار أصحابنا وثقاتهم ومعتمديهم في الرواية والحديث ومن خواص أصحاب الصادق، فقد روي عنه الله أنه قال: «أبو حمزة في زمانه مثل سلمان في زمانه» روى عن زين العابدين والباقر والصادق الميلا وعن جابر بن عبدالله الأنصاري وأبي رزين الأسدي وعبدالله بن الحسن، وروى عنه أبان بن عنمان والحسن بن محبوب ومحمد بن مسلم، مات الله سنة ١٥٠ هـ.

رجال النجاشي: ١١٥ ـ ١١٦، اختيار معرفة الرحال ٢: ٤٥٥ ـ ٤٥٨، الفهرست: ٤١ ـ ٤٨، معجم رجال الحديث ٢١، ١٣٥ ـ ١٣٦.

١ _ المكاسب المحرّمة، الإمام الخميني الله ٢٢٢ _ ٢٤٠.

«قال أمير المؤمنين: ستدعون إلى سبّي فسبّوني ، وتُدعون إلى البراءة منّي فمدّوا الرقاب؛ فإنّى على الفطرة»(١).

ورواية عليّ بن عليّ الخزاعي^(۱) عن عليّ بن موسى، عن أبيه، عن آبيه، عن آبائه، عن عليّ بن أبي طالب أنّه قال: «إنّكم ستعرضون على سبّي، فإن خفتم على أنفسكم فسبّوني، ألا وإنّكم ستعرضون على البراءة مني فلا تفعلوا؛ فإنّى على الفطرة»^(۱). وقريب منها ما عن «نهج البلاغة»⁽¹⁾ وما عن

 [◄] الحضرمي التبعي، ومنهم: محمّد بن ميمون الخثعمي، ومنهم: محمّد بن ميمون الكندي.
 والمظنون أنّ المراد بـ هنا الزعفراني، لذكر النجاشي النسخة في ترجمة الزعفراني.

رجال النجاشي: ٣٥٥، رجال الطوسي: ٣٠١، معجم رجال الحديث ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

١ ـ أمالي الطوسي: ٢١٠ / ٣٦٢، وسائل الثبعة ١٦: ٢٢٧، كتاب الأمر والنهي، الباب
 ٢٩، الحديث ٨.

٢ ـ هو أبو الحسن عليّ بن عليّ بن زربي الخزاعي أخو دعبل الشاعر المعروف، ولد سنة الام الحسن عليّ بن غليّ بن زربي الخزاعي أخو دعبل الشاعر المعروف، ولد سنة ١٧٢هـ. وكان من أصحاب الإمام الرضاطيّ روئ عنه طيّ وروئ عنه ابنه إسماعيل، ومات سنة ١٨٣هـ. فكان عمره مائة وإحدى عشرة سنة، وقد تعرّض الشيخ والنجاشي لذكره من غير أن يوتّقوه، كما أنّه لم يقم دليل على وثاقته.

رجال النجاشي: ٢٧٦ _ ٢٧٧، رجال الطوسي: ٣٨١.

٣ _ أمالي الطوسي: ٣٦٤ / ٧٦٥، وسائل الشيعة ١٦: ٢٢٨، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٩. العديث ٨.

٤ ـ وهي ما عن أمير المؤمنين على أنّه قال: أما إنّه سيظهر عليكم بعدي رجل رحب البلعوم، منذ حق البطن، بأكل ما يجد، ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه ولن تقتلوه، ألا وإنّه سيأمركم بسبّي، والبراءة منّي، فأمّا السبّ فسبّوني فإنّه لي زكاة، ولكم نجاة، وأمّا البراءة فلا تتبرّأوا منّى، فإنّى ولدت على الفطرة، وسبقت إلى الإيمان والهجرة.

الكشّى(١) في حال حجر بن عديّ(٢).

→ نهج البلاغة، صبحي الصالح: ٩٢، الخطبة ٥٧، وسائل الشيعة ١٦: ٢٢٨، كتاب الأمر
 والنهى، الباب٢٩، الحديث ١٠.

١ ـ وهي ما عن حجر بن عدي، قال، قال لي علي الله الله : كيف تصنع أنت إذا ضربت وأسرت بلعنتي؟ قلت لـ ٤: كيف أصنع؟ قال العني ولا تبرأ منّي فإنّي على دين الله.

اختيار معرفة الرجال ١: ٣١٩ / ١٦١.

الكشي: هو الخبير والناقد البصير أبو عمرو محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي، كان ثقة عيناً حسن الاعتقاد، مستقيم المذهب، بصيراً بالأخبار والرجال إلاّ أنّه روى عن الضعفاء كثيراً، وكان قد صحب العيّاشي وأخذ عنه وتخرّج به وفي داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم. وكان كتابه في الرجال كثير الأغلاط رغم ما حواه من العلم الكثير، كما أنّه كان جامعاً لرواة الخاصة والعامّة خالطاً بعضهم ببعض، فعمد الشيخ الطوسي الله فلخصه وسمّاه باختيار معرفة الرجال، وهو موجود بأيدينا اليوم، وأمّا الأصل فمفقود منذ زمان العلامة ومن قاربه، روى الكشّي عن جماعة، منهم حمدويه وإبراهيم ابنا نصير الكشّيين ومحمد بن مسعود وجبرئيل بن أحمد... وروىٰ عنه التعكبري وجعفر بن محمد بن قولويه.

رجال النجاشي: ٣٧٢، الفهرست: ١٤١، رجال الطوسي: ٤٩٧، تنقيح المقال ٣: ١٦٥.

٢ ـ هو حجر بن عدي الكندي، ويقال له أيضاً: حجر بن الأدبر، وحجر الخير في مقابل حجر الشرّ الذي هو من أصحاب معاوية، كان حجر الخير من التابعين الكبار ورؤسائهم وزهّادهم ومن الأبدال، بل عن ابن قتيبة وابن عبد البرّ وأبي موسى والجزري عدّه من أصحاب رسول الله المنظمة أمّره أمير المؤمنين علي في صفّين على كندة وحضرموت وقضاعة، وبعد صفّين عقد له على أربعة آلاف، وسرّحه لردّ غارة الضحّاك بن قيس الفهري. أمره رسول معاوية بالبراءة من أمير المؤمنين عليه فأبئ، فقتله الأعور هدبة بن فياض سنة ٥١ أو ٥٣ هـ. فكان ابن سيرين إذا سئل عن الشهيد يغسّل؟ حدّثهم حديث فياض سنة ٥١ أو ٥٣ هـ. فكان ابن سيرين إذا سئل عن الشهيد يغسّل؟ حدّثهم حديث

أقسام التقيّة المنتم التقيّة المنتم التقيّة المنتم التقيّة المنتم التقيّة المنتم المنتم

وعن المفيد (١) في «الإرشاد» قال: استفاض عن أمير المؤمنين أنه قال: «ستُعرضون من بعدي على سبّي فسبّوني، فمن عرض عليه البراءة منّي فليمدد عنقه، فإن بريّ منّى فلا دنيا له ولا آخرة» (٢).

ومنها: ما يظهر منه الترخيص فيها وفي مدّ الرقاب:

فعن العيّاشي(٣) عن أبي بكر الحضرمي(٤) عن أبي عبدالله عليُّ اللهِ عن أبي عبدالله عليُّ اللهِ عن العبدالله عن العبدالله عن العبدالله عنه الله عنه العبد الله عنه الله عنه العبد الله عنه الله عنه العبد الله عنه العبد الله عنه العبد الله عنه العبد الله عنه عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الل

حجر، ذلك لأن حجراً قال لمن حضره من أهله: لا تطلقوا عني حديداً، ولا تغسلوا عني
 دماً، فإنّى الاقى معاوية غداً على الجادة.

تنقيح المقال ١: ٢٥٦ ـ ٢٥٧، قاموس الرجال ٣: ١٢٢ ـ ١٣١.

١ ـ هو رئيس الإماميّة في وقته الفقيه المتكلّم البارع الخبير أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان المعروف بابن المعلّم والملقّب بالمفيد، ولد سنة ٣٣٨ه. وكان مقدّماً في العلم وصناعة الكلام، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، له أكثر من مائتي مصنّف، منها المقنعة والاختصاص والإرشاد، وله مناظرات مع علماء العامّة كثيرة ولطيفة وحكايات ظريفة أفرد لها السيّد المرتضى الله كتاباً. روى عن الصدوق وجعفر بن قولويه والحسن بن حمزة العلوي وابن الجنيد وأحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، وروى عنه الشيخ الطوسي والنجاشي وعلم الهدى وأخوه الرضي وسلّار بن عبد العزيز... توفّى ؛ سنة الشيخ الطوسي وفاته مشهوراً شيّعه ثمانون ألفاً، ولم ير أعظم من يومه في كثرة الناس للصلاة عليه وكثرة الخاصّة والعامّة.

تنقيح المقال ٣: ١٨٠ _ ١٨١، معجم رجال الحديث ١٧: ٢٠٢ _ ٢١٠.

٢ ـ الإرشاد، الجزء الأوّل، ضمن مصنّفات الشيخ السفيد ١١: ٣٢٢، وسائل الشيعة ١٦:
 ٢٣٢، كتاب الأمر والنهى، الباب ٢٩، الحديث ٢١.

٣ ـ هو أكثر أهل المشرق علماً وأدباً وفضلاً وفهماً أبو النضر محمّد بن مسعود بن محمّد بـن
 عيّاش السلمي السمرقندي العيّاشي، كان جليل القدر، واسع الأخبار، بـصيراً بـالروايــة

أَنَّه قيل له: مدّ الرقاب أحبّ إليك، أم البراءة من عليّ عليُّالِا ؟ فقال: «الرخصة أحبّ إليّ ؛ أما سمعتَ قول الله عزّوجلّ في عمّار (١١): ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنُّ

→ مطّلعاً عليها ثقة صدوقاً رغم روايته عن الضعفاء كثيراً، صنّف ما يزيد على المائتي كتاب، وكان أوّل أمره عامّي المذهب وسمع حديثهم، ثمّ تبصّر وهو حدث السنّ، أنفق على العلم والحديث تركة أبيه البالغة ثلاثمائة ألف دينار، وكانت داره مملوءة بطالبي العلوم، وله مجلس للخاصّي وآخر للعامّي، روىٰ عن عليّ بن فضّال وعبدالله بن محمّد بن خالد الطيالسي وإبراهيم بن محمّد بن فارس، وروىٰ عنه ابنه جعفر بن محمّد بن مسعود وحيدر بن محمّد بن نعيم السمرقندي.

رجال النجاشي: ٣٥٠ ـ ٣٥٣، الفهرست: ١٣٦ ـ ١٣٩، رجال الطوسي: ٤٩٧، تنقيح المقال ٣: ١٨٣، معجم رجال الحديث ١٧؛ ٢٢٩.

٤ ـ هو عبدالله بن محمد الحضرمي الكوفي، كان تابعياً روى عن الصادقين الميلي بل كان من خواص أصحاب الصادق الله ومع هذا فلم يوثقه الشيخ ولا النجاشي، روى عنهما الميل وعن أبيه محمد الحضرمي وعبد الملك بن أعين، وروى عنه عبدالله بن مسكان وسيف بن عميرة وعثمان بن عيسى.

رجال الطوسى: ٢٢٤، معجم رجال الحديث ١٠: ٢٩٦ _ ٢٩٩، و٢١: ٦٨.

ا ـ هو أحد الأركان الأربعة التي قام عليها الإسلام الطيّب ابن الطيّب أبو اليقظان عمّار بين ياسر العنسي كان هو وأبواه من السابقين إلى الإسلام، فقد أسلم عمّار بعد بضعة وثلاثين بوماً من نزول الوحي، ولحقه أبواه، وأمّه أوّل من استشهدت في سبيل الله تعالى. ثمّ هاجر إلى المدينة، وشهد بدراً وأحداً والخندق وبيعة الرضوان مع الرسول الأكرم وبعدها صحب علياً عليه وشهد معه الجمل وصفين، فأبلى فيهما بلاءً حسناً، حتى استشهد في صفين وهو ابن ثلاث وتسعين سنة.

وروي أن خزيمة بن ثابت شهد الجمل وهو لا يسلّ سيفاً، وشهد صفّين ولم يقاتل وقال: لا أُقَاتل حتّى يقتل عمّار فأنظر من يقتلـه، فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقتلـه الفئـة

بِالإِيمانِ﴾ (١) إ»(٢) وقريب منها روايتـه (٣) الأخرى، عن عبدالله بن عَجْلان (٤) عن أبي عبدالله (٥).

◄ الباغية» فلمّا قتل عمّار قال خزيمة ظهرت لي الضلالة، ثمّ بَقدّم فقاتل حتّى استشهد.
 الكامل في التاريخ ٢: ٦٧، و٣: ٣٢٥، تنقيح المقال ٢: ٣٢٠ ـ ٣١٢، قاموس الرجال ٨:
 ٣٢ ـ ٥٠.

١ _ النحل (١٦): ١٠٦.

٢ ـ تفسير العيّاشي ٢: ٢٧٢ / ٧٤، وسائل الشيعة ١٦: ٢٣٠، كتاب الأمر والنهي، الباب
 ٢٩. الحديث ١٢.

٣ ـ هذه الرواية وسابقتها ضعيفتان بالإرسال، لعدم إدراك العيّاشي للحضرمي، ولا لابن عجلان.

٤ _ هو عبدالله بن عجلان الكندي الأحمر، صحب الصادقين المنظير وكان من خواص الصادق، وقد وردت فيه بعض الروابات الدائة على رسوخ عقيدته وثباتها، روى عن أبي جعفر المثل وروى عنه زرارة والمثنى الحناط والحسن الوشاء.

اختيار معرفة الرجال ٢: ٥١٢ ـ ٥١٣، رجال الطوسي: ١٢٧ و٢٦٥، معجم رجال العديث ١٠: ٢٥٦_ ٢٥٣.

٥ ـ كرواية عبدالله بن عجلان، عن أبي عبدالله الله قال: سألته فقلت له: إنّ الضحّاك قد ظهر بالكوفة ويوشك أن ندعي إلى البراءة من عليّ الله فكيف نصنع؟ قال: فابرأ منه، قلت: أيّهما أحبّ إليك؟ قال: إن تمضوا على ما مضى عليه عمّار بن ياسر، أخذ بمكّة فقالوا له: إبرأ من رسول الله وَ الله وَ الله عَنْ والله عَنْ وجلّ عذره: ﴿ إِلّا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾.

تفسير العيّاشي ٢: ٢٧٢ / ٧٦، وسائل الشيعــة ١٦: ٢٣٠، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٩. الحديث١٢. ويظهر ذلك من رواية يوسف بن عمران (١) في قبضيّة ميثم بن يحيى التمّار (٢), (٢).

ومنها: ما يدلُّ علىٰ وجوب البراءة:

كموثقة مَسْعَدة بن صَدَقة قال: قيل لأبي عبدالله الناس يروون أنّ علياً علياً علياً علياً علياً علياً علياً على منبر الكوفة: أيّها الناس، إنّكم ستدعون إلى سبّي فسبّوني، ثمّ تدعون إلى البراءة منّي فلا تبرأوا منّي، فقال: «ما أكثر ما يكذب الناس على علي علي علي علي الناس على علي علي الناس على علي علي الناس على علي علي الناس على محمّد الله الناس على الناس على الناس على الناس على الناس على دين محمّد الله الناس على ولا تبرأوا منّي».

١ ـ لم يرد ذكر يوسف بن عمران الميثمي في كتب الرجال، ولا قام دليل على وثاقته.
 فالرجل مجهول.

٢ ـ هو صاحب أمير المؤمنين المنظم وصفيته الشهيد ميثم بن يحيى التمّار النهرواني، كان عبداً لامرأة فاشتراه علي المنظم فأعتقه وأقرأه تنزيل القرآن، وعلّمه تأويله، فكان لا يسأل عن شيء إلّا أجاب عنه، كما أطلعه على بعض المغيّبات، فكان يخبر عن شهادته، وأنّ ابن زياد سيأمره بالبراءة من أمير المؤمنين المنظم فيأبئ، فيأمر الطاغية بقطع يديه ورجليه ولسانه وصليه، فكان الأمر كما أخبر به رضوان الله تعالى عليه.

اختيار معرفة الرجال ١: ٢٩٣ ـ ٢٩٨، تنقيح المقال ٣: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

٣ - كرواية يوسف بن عمران الميثمي قال: سمعت ميثم النهرواني يقول: دعاني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب علي وقال: كيف أنت يا ميثم إذا دعاك دعي بني أمية _ عبيدالله بن زياد _ الى البراءة مني؟ فقلت: يا أمير المؤمنين أنا والله لا أبرأ منك؟ قال: إذا والله يقتلك ويصلبك، قلت: اصبر، فذلك في الله قليل، فقال: يا ميثم إذا تكون معي في درجتي ... الحديث.

اختيار معرفة الرجال ١: ٢٩٥ / ١٣٩، وسائل الشيعـة ١٦: ٢٢٧، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٩، الحديث ٧. أقسام التقيّةأ

فقال له السائل: أرأيت إن اختار القتل دون البراءة؟ فقال: «والله ما ذلك عليه، وما له إلا ما مضى عليه عمّار بن ياسر حيث أكرهه أهل مكّة...»(١) الحديث.

ورواية (٢) «الاحتجاج» عن أمير المؤمنين المؤلِلِة وفيها: «وقد أذنتُ لكم في تفضيل أعدائنا إن ألجأك الخوف إليه، وفي إظهار البراءة إن حملك الوجل عليه...» إلى أن قال: «وإنّ إظهارك براءتك منّا عند تقيّتك لا يقدح فينا ولا ينقصنا...» إلى أن قال: «وإيّاك ثمّ إيّاك أن تترك التقيّة التي أمرتك بها...» إلى أن قال: «فإنّك إن خالفت وصيّتي كان ضررك على إخوانك ونفسك، أشدً من ضرر الناصب لنا الكافر بنا»(٣).

وما روى المحدّث المجلسي(٤) عن صاحب كتاب «الغارات»(٥) عن الباقر

١١ - الكافي ٢: ٢١٩ / ١٠، وسائل الشيعة ١٦: ٢٢٥، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٩.
 العديث ٢.

٢ ـ نقل هذه الرواية الطبرسي في الاحتجاج عن التفسير المنسوب للإمام العسكري عليها
 وسنده ضعيف، كما صرّح بـه المؤلّف في الاجتهاد والتقليد: ٩٦ و ٩٧.

٣ ـ تفسير الإمام العسكري الله: ١٧٦ / ٨٤، الاحتجاج ١: ٥٥٦ / ١٣٤، وسائل الشيعة ١٦٤ / ٢٢٨، كتاب الأمر والنهى، الباب ٢٩، الحديث ١١.

٤ _ هو شيخ الإسلام والمسلمين الإمام العلامة محمد باقر بن محمد تقي بن المقصود علي المجلسي، ولد بأصفهان عام ١٠٢٧هـ. وقرأ العقليّات على المولى الأستاذ آقا حسين، والنقليّات على والده العلّامة، وكان عالماً فاضلاً محقّقاً كثير التصانيف كثير الأيادي، حتّى قال البعض: إنّه لم يوفّق أحد في الإسلام مثل ما وفّق هذا الشيخ المعظم من ترويج المذهب بطرق عديدة، أجلّها وأبقاها التصانيف الكثيرة، وكان شيخ الإسلام من قبل

والصادق عليتك (١).

◄ السلاطين في أصفهان، وكان يباشر جميع المرافعات بنفسه، ولا تفوته صلاة الأموات والجماعات والضيافات والعبادات، وقد بلغ عدد من تخرّج من مجلس درسه ما يبلغ الألف عالماً. توفّي أله بأصفهان عام ١١١٠ه. ويبعد قبره من المواضع المعروفة لاستجابة الدعاء.

جامع الرواة ٢: ٧٨ ـ ٧٩، رياض العلماء ٥: ٣٩ ـ ٤٠، أعيان الشيعـة ٩: ١٨٢ ـ ١٨٤.

0 - هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد الثقفي، كان في أوّل أمره زيديّاً ثمّ تبصّر، وكان من العلماء الثقات المصنّفين، ولمه مدائح كثيرة، سكن الكوفة وعمل فيها كتاب المعرفة المشتمل على المناقب المشهورة والمثالب، فاستعظمه الكوفيّون وأشاروا عليه بأن يتركه ولا يخرجه، فغادر الكوفة واستقرّ بأصفهان، حيث حلف أن لا يروي كتابه إلّا فيها ثقة منه بصحّة ما رواه في كتابه المذكور، ويقال: إنّ جماعة من القيّيين _كأحمد بن ثقة منه بضحّة ما رواه غيره _ وفدوا عليه إلى أصفهان وسألوه الانتقال إلى قم فأبي. روى عن عليّ بن معلّى، وروى عنه عليّ بن عبدالله بن كوشيد الأصبهاني وأحمد بن علويّة _ توفّي أبو إسحاق الله سنة ٢٨٣ هـ.

الفهرست، ابن النديم: ٢٧٩، رجال النجاشي: ١٦، الفهرست: ٤ _ ٦، معجم رجال الحديث ١٠ ـ ٢٨٨ _ ٢٨٣ .

ا _ وهي ما: عن يوسف بن كليب المسعودي، عن يحيى بن سليمان العدويّ، عن أبي مريم الأنصاري عن محمّد بن عليّ الباقر المنطق: قال: خطب عليّ الله على منبر الكوف فقال: «سيعرض عليكم سبّي وستذبحون عليه، فإن عرض عليكم سببّي فسببوني وإن عرض عليكم البراءة منّي فإنّي على دين محمّد والمنطقة ولم يقل «فلا تبرَّة وا منّي».

وقال أيضاً: حدّ تنبي أحمد بن المفضّل، عن الحسن بن صالح، عن جعفر بن محمّد اللّه قال: قال علي عليه : ليذبحن على سبّي _ وأشار بيده إلى حلقه ثمّ قال _: فإن أمروكم بسبّي فسبّوني وإن أمروكم أن تتبرّؤوا منّي فإنّي علىٰ دين محمّد مَا الله الله عن إظهار

ولا يخفى: أنّ رفع البدعن تلك الروايات المشتملة على تكذيب ما نسب إلى علي علي الخفى: أنّ رفع البدعن تلك الروايات المشتملة على تكذيب ما نسب إلى علي علي الخيلا وعن أخبار التقيّة، وعن قول متعالى: ﴿لا تُلُوكُمُ إلى التقل بلزوم حفظ النفس واهتمام الشارع به، لا يمكن بمثل تلك الروايات التي لا تفيد علماً ولا عملاً، ولم نجد فيها ما يسلم سنداً.

ودعوى المفيد^(۲) لا تفيدنا علماً؛ فإنّا لم نعثر على رواية واحدة بمضمون ما ذكره. نعم بعض مضمونه موافق للروايات الضعاف المتقدّمة^(۳) المقابلة للروايات التي بعضها أسدّ منها سنداً.

مضافاً إلى استشمام رائحة الكذب والاختلاق منها؛ ضرورة أنّ السبّ والشتم واللعن، أشدّ التلفّظ بالبراءة ممّا لا يقدح فيهم ولا ينقصهم، ومن المقطوع عدم رضا الشارع بمدّ الأعناق في مقابله، كما في رواية «الاحتجاج»(٤).

وأمّا قضيّة ميثم (٥) وإن كانت معروفة، ولا يبعد ثبوتها إجمالاً، ولكنّها قضيّة في واقعة، ولعلّه كان عالماً بأنّ الدعيّ عبيدالله بن زياد (١) يقتله ؛ برئ من

 [→] البراءة. ثمّ قال: إنّـه أباح لهم سبّـه عند الإكراه لأنّ الله تعالىٰ قد أباح عند الإكراه التلفّظ بكلمة الكفر فقال: «إلّا من أكره وقلبـه مطمئنّ بالإيمان».

بحار الأنوار ٢٩: ٣٢٥ ـ ٣٢٦ / ٢٧.

١ _ البقرة (٢): ١٩٥.

٢ _ الإرشاد، الجزء الأوّل، ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ١١: ٣٢٢.

٣ _ تقدّم في الصفحة ٢٢ _ ٢٢.

٤ _ تقدّم في الصفحة ٢٩.

٥ _ تقدّم في الصفحة ٢٨، الهامش ٣.

٦ _ هو عبيدالله بن زياد ابن أبيـه المعروف بابن مرجـانـة، ولد سـنــة ٢٨هـ. وولاه مـعاويــة

علي المنالخ أو لا، وكانت براءته منه غير مفيدة بحاله، بـل مـضرة ومـوجبـة لفضاحتـه مضافاً إلى قتلـه، فلا يجوز معـه البراءة ولا السبّ ولا غيرهما.

خراسان سنة ٥٣هـ. وأقام فيها سنتين، ثمّ أمّره معاوية على البصرة سنة ٥٥هـ، وبعد هلاك معاوية أقرّه يزيد عليها سنة ٦٠، فكان من أمره ما كان من قتل سبط الرسول وريحانته الإمام الحسين الله وأصحابه (رضوان الله تعالى عليهم)، ولمّا هلك يزيد سنة ٥٦ بايع أهل البصرة عبيدالله اللعين، ثمّ لم يلبنوا أن وثبوا عليه يريدون قتله، فهرب إلى الشام ثمّ عاد إلى العراق، فلحقه إبراهيم بن الأشتر في جيش بطلب ثأر الإمام الحسين الله فاقتتلا وتفرّق أصحاب ابن مرجانة، فقتله إبراهيم، وذلك عام ١٩هـ. عيون أخبار الرضا الله الرضائلة ١٠ ٢٢٩، رغبة الآمل ٥: ١٣٤ و٢١٠، و٦: ١١١.

المبحث الثاني

فى أنّ ترك التقيّة هل يفسد العمل أم لا؟

قد تقدّم(١) أنّ التقيّة _ على ما يظهر من الأخبار _ على أقسام:

منها: ما يستعمل لأجل الخوف على النفس والعِرْض والمال، فهذه ليست واجبة لنفسها، بل الواجب حفظ النفس عن الوقوع في الهلكة، وتكون التقيّة مقدّمة له.

نعم، يظهر من بعض الروايات أنّ الله رخّص التقيّـة في كـلّ اضـطرار (٢) أو ضرورة عرفيّــة^{٣)}. بل الظاهر أوسعيــة دائرتها منــه أيضاً، فتجوز لحفظ مال غيره

١ _ تقدّم في الصفحة ٨.

٢ ـ كروايـة محمّد بن مسلم وزرارة قالوا: سمعنا أبا جعفر ﷺ؛ بقول: التقيّـة فـي كـلّ شـيء يضطرٌ إليه ابن آدم فقد أحلُّه الله لـه.

الكافي ٢: ٢٢٠ / ١٨، وسائل الشبعة ١٦: ٢١٤، كتاب الأمير والنهي، الباب ٢٥، الحديث ٢.

٣ _كروايـة زرارة، عن أبي جعفر للثُّلِا قال: التقيّـة في كلّ ضرورة، وصاحبها أعلم بـها حـين

من إخوانه المؤمنين. بل الظاهر _كما يظهر من بعض الروايات (١) وجوبها لأجل حفظ النفوس والأموال والأعراض؛ وإن كانت استفادة الوجوب النفسي في هذا القسم من التقيّة، محلَّ تأمّل.

ومنها: ما تكون واجبة لنفسها، وهي ما تكون مقابلة للإذاعة، فتكون بمعنى التحفّظ عن إفشاء المذهب وعن إفشاء سرّ أهل البيت، فيظهر من كثير من الروايات (٢) أنّ التقيّة التي بالغ الأئمّة عليكي في شأنها، هي هذه التقيّة فنفس إخفاء الحقّ في دولة الباطل واجب، وتكون المصلحة فيه جهات سياسية دينية، ولولا التقيّة لصار المذهب في معرض الزوال والانقراض.

ويدلّ علىٰ هذا القسم ما ورد في تفسير قول علىٰ : ﴿ وَيدرأون بِالْحَسَنَةِ السَّيِّنَةَ ﴾ (٣) قال الصادق المُنْ في صحيحة هشام بن سالم (٤) : « ﴿ الحَسَنَة ﴾ :

→ تنزل بـه.

الكافي ٢: ٢١٩ / ١٣، وسائل الشيعة ١٦: ٢١٤، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٥. العديث ١.

١ ـ تقدّمت بعضها في الصفحة ١١، الهامش ١ و: ٢٩، الهامش ٣.

٢ ـ راجع وسائل الشيعة ١٦: ٢٣٥ و٢٤٧، كتاب الأمر والنهي، أحاديث الباب ٣٢ و ٣٤.
 ٣ ـ القصص (٢٨): ٥٤.

٤ _ هو النقة النقة أبو محمد هشام بن سالم الجواليقي، صحب الصادق والكاظم النهي وروئ عنهما وعن سليمان بن خالد... وكان من الرؤساء والأعلام المأخوذ منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام الذين لا يطعن عليهم بشيء _ روئ عنه الحسن بن محبوب وصفوان بن يحيئ ومحمد بن أبي عمير

رسالة العددية، ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ٩: ٤٥، رجال النجاشي: ٤٣٤، الفهرست: ١٧٤، معجم رجال الحديث ١٩: ٣٠٠- ٣٠٢.

ترك التقيّة هل يفسد العمل أم لا؟ ٣٥

التقيّة، و ﴿ أَلسَيُّنَّة ﴾: الإذاعة »(١).

وفي تفسير قول عنالى: ﴿وَلا تَسْتَوَى ٱلْحَسَنَةُ وَلا ٱلسَّبِئَةُ ﴾ (٢) عن أبي عبدالله قال: ﴿ ٱلْحَسَنَةُ ﴾ : التقيّة، و﴿ ٱلسَّبِئَةُ ﴾ : الإذاعة »(٣) فمقتضى مقابلتها للإذاعة أنّها هي الاستار والكتمان.

ويؤكّده ما دلّت علىٰ تقابل الكتمان والإذاعة، كرواية (٤) سليمان بن خالد (٥) قال: قال أبو عبدالله: «يا سليمان، إنّكم علىٰ دِينٍ من كتمه أعزّه الله، ومن أذاعه أذلّه الله» (١) ... إلىٰ غير ذلك من الروايات التي يظهر منها أنّ التقيّة هي

١ _ الكافي ٢: ٢١٧ / ١، وسائل الشيعة ٦٦: ٣٠٣، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٤. العدت ١.

٢ _ فصّلت (٤١): ٣٤.

٣ _ المحاسن: ٢٥٧ / ٢٩٧، الكافي ٢: ٢١٨ / ٦، وسائل الشيعة ١٦: ٢٠٦، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٤، الحديث ١٠.

٤ _ رواها الكليني الله عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن يـونس بن عـمّار، عـن سليمان بن خالد، والسند ضعيف، لجهالة يونس بن عمّار التغلبي الكوفي البجلي وإن كان من بيت كبير من الشيعـة.

رجال النجاشي: ٧١، رجال الطوسي: ٣٣٧، مجمع الرجال ٦: ٢٠٠.

٥ ـ هو الشيخ القارئ الفقيه الثقة أبو الربيع سليمان بن خالد النخعي الهلالي البجلي الأقطع. كان وجهاً من وجوه أصحابنا، خرج مع زيد الله في فقطعت يده. روى عن الصادقين النبي وعن أبي بصير، وروى عنه أبو أيّوب الخزّاز وإسحاق بن عمّار وهشام بن سالم... توفّي سليمان في حياة الصادق النبية فتوجّع لفقده وأوصى بهم أصحابه.

رجال النجاشي: ١٨٣، اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٤٥، معجم رجال الحديث ٨: ٢٥٢.

٦- الكافي ٢: ٢٢٢ / ٣، وسائل الشيعة ١٦: ٢٣٥، كتاب الأمر والنهي، الباب ٣٢.
 العديث ١.

الكتمان(١) والإسرار(٢) والخباء(٣).

ثمّ إنّـ من المحتمل أن يكون الواجب علينا التقيّـة والكـتمان، وتكـون الإذاعـة منهيّاً عنها للغير.

وأن تكون الإذاعة محرّمة، وتعلّق الأمر بالتقيّة لأجل عدم الإذاعة. وأن يكون كلّ من العنوانين متعلّقاً للتكليف برأسه. والجمود على الظواهر يقتضى الأخير وإن كان بعيداً.

وكيف كان: لو ترك التقيّة وأتى بالعمل على خلافها، فمقتضى القواعد صحّته: سواء قلنا: بأنّها واجبة، أو الإذاعة محرّمة، أو هي محرّمة وتلك واجبة: وذلك لأنّ الأمر بالتقيّة لا يوجب النهي عن العمل، وكذا النهي عن

ا ـكروايـة معلّى بن خنيس قال: قال لي أبو عبدالله الله الله الله الكه اكتم أمرنا ولا تذعـه فإنّـه من كتم أمرنا ولا بذيعـه أعزّه الله في الدنيا، وجعلـه نوراً بين عينيـه يقوده إلى الجنّـة، يا معلّى، إنّ التقيّـة ديني ودين آبائي، ولا دين لمن لا تقيّـة لـه، يا معلّى، إنّ الله يحبّ أن يعبد في العلانيـة، والمذبع لأمرنا كالجاحد لـه.

وسائل الشيعـة ١٦: ٢١٠، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٤، الحديث ٢٤.

٢ _ نحو ما قيل لعليّ بن محمد المثيرة: من أكمل الناس؟ قال: أعملهم بالتقيّة وأقضاهم لحقوق إخوانه _ إلى أن قال: _ في قوله تعالى: ﴿وإلهكم إليه واحد لا إليه إلا هو الرحمن الرحيم﴾ قال: الرحيم بعباده المؤمنين من شيعة آل محمّد، وسع لهم في التقيّة، يجاهرون بإظهار موالاة أولياء الله، ومعاداة أعدائه إذا قدروا ويسرون بها إذا عجزوا.

وسائل الشيعة ١٦: ٢٢٤، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٨، الحديث ١٢.

٣ ـ كرواية هشام بن سالم قال: سمعت أبا عبدالله عليه يقول: ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخبء، قلت: وما الخبء؟ قال: التقيّة.

وسائل الشيعــة ١٦: ٢٠٧، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٤، الحديث ١٥.

الإذاعة لا يوجب سرايت إلى عنوان العمل؛ لما حُقّق في محلّه من أنّ الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضدّه (١) والنهي عن عنوان لا يمكن سرايت إلى عنوان آخر (٣). وحديث أنّ المبعّد لا يمكن أن يصير مُقرِّباً (٣) قد فرغنا عن تهجينه في الأصول (٤).

تفصيل الشيخ الأعظم في المقام وبيان وجه الخدشة فيه

لكن الشيخ الأعظم(٥) فصل بين الموارد بعد الاعتراف بأنّ نفس ترك

١ ـ مناهج الوصول ٢: ٩ ـ ٢٠، تهذيب الأُصول ١: ٢٨٨ ـ ٢٩٩.

٢ _ مناهج الوصول ٢: ١٣١ _ ١٣٢، تهذيب الأصول ١: ٣٩٥ _ ٣٩٥.

٣ ـ نهاية الدراية ٢: ٣٠٤، نهاية الأصول: ٢٦٠.

٤ _ مناهج الوصول ٢: ١٣٢ _ ١٣٥، تهذيب الأصول ١: ٣٩٥ _ ٣٩٨.

٥ ـ هو شيخ مشايخ الإماميّة المحقّق البارع والإمام الموسّس مرتضى بن محمّد أمين الأنصاري التستري الدزفولي النجفي، ولد عام ١٢١٤هـ. في مدينة دزفول، وينتهي نسبه إلى الصحابي جابربن عبدالله الأنصاري الله درس عند عمّه الشيخ الأنصاري والسيّد المجاهد وشريف العلماء المازندراني والشيخين موسى وعليّ كاشف الغطاء والمولى أحمد النراقي، وانتهت إليه رئاسة الإماميّة على الإطلاق، وتابعته جميع الشيعة في فتياه، لما تمتّع به من مقام شامخ في الفقه وأصوله، ولما تحلّى به من زهد وقداسة وورع وعبادة. ويعدّ الشيخ الأعظم الواضع لعلم الأصول الحديث والمجدّد له، ولذا عرف بالمؤسّس. أشهر تلاميذه السيّد المجدّد الشيرازي والسيّد حسين الكوهكمري والميرزا حبيب الله الرشتى والآخوند الخراساني، توفّى الله سنة ١٢٨١هـ.

ربــحانــة الأدب ١: ١٨٩، أعــيان الشيعــة ١٠: ١١٧ ـ ١١٩، مـعارف الرجــال ٢: ٣٩٩ ـ ٤٠٤.

التقيّة، لا يوجب إلّا استحقاق العقاب؛ ففي مثل السجدة على التربة الحسينية _ مع اقتضاء التقيّة تركّه _ حكم بالبطلان؛ لكونه منهيّاً عنه وموجباً لفساد الصلاة، وفي مثل ترك التكفير وغسل الرجلين في الوضوء حكم بالصحّة؛ لعدم اعتباره في المأمور به، بل يكون كواجب خارجي.

ثمّ قال: «إن قلت: إذا كان إيجاب الشيء تقيّـةً لا يجعلـه معتبراً في الصلاة، لزم الحكم بصحّـة وضوء من ترك المسح على الخفيّن؛ لأنّ المفروض أنّ الأمر بالمسح لا يجعلـه جزءً.

قلت: ليس الحكم بالبطلان من جهة ترك ما وجب بالتقيّة ، بل لأنّ المسح على الخفين، متضمّن لأصل المسح الواجب مع إلغاء قيد مماسّة الماسح للممسوح، فالتقيّة إنّما أوجبت إلغاء قيد المباشرة، وأمّا صورة المسح ولو مع الحائل فواجبة واقعاً، لا من حيث التقيّة، فالإخلال بها يوجب بطلان الوضوء بنقص جزء منه».

ثمّ استشهد على هذا التحليل برواية عبد الأعلى آل سام(١١)، (٢).

١ ـ وهي ما عن عبدالأعلى مولىٰ آل سام قال: قلت لأبي عبدالله الله : عثرت فانقطع ظفري،
 فجعلت علىٰ إصبعى مرارة، فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله

عزّوجلّ، قال الله تعالىٰ: ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ امسح عليه.

وسائل الشيعـة ١: ٤٦٤، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٣٩، الحديث٥.

عبد الأعلىٰ: هو عبد الأعلى مولىٰ آل (أو أولاد) سام الكوفي، من أصحاب الصادق الله ، وقد روي أنّه الله أنه المناظرة إلّا أنّه لم يقم دليل على وثاقته. روىٰ عنه الله وعن المعلّى بن خنيس، وروىٰ عنه أبان بن عثمان وإسحاق بن عمّار وداود بن فرقد.

اختيار معرفة الرجال ٢: ٦١٠، رجال الطوسي: ٢٣٨، معجم رجال الحديث ٩: ٢٥٩.

٢ ـ رسالة في قاعدة لا ضرر، ضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ٩٦.

ترك التقيّة هل يفسد العمل أم لا؟ ٣٩

وأنت خبير بما فيــه :

أمّا أوّلاً: فلما عرفت أنّ الأمر بالتقيّة، لا يقتضي النهي عن الأفعال الصادرة على خلافها؛ سواء في ذلك ما إذا وجبت التقيّة بعنوانها _أي التحفّظ عن إفشاء المذهب وكتمان الحقّ _ لأنّ هذا العنوان ضدّ الأفعال الموجبة للإفشاء والإذاعة، والأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضدّه، أو كان الواجب هو التحفّظ عن ضرر الغير، ووجبت التقيّة مقدّمة له عقلاً أو شرعاً؛ بناءً على وجوبها كذلك:

أمَّا بناءً على الوجوب العقلي فواضح.

وأمّا بناءً على الوجوب الشرعي فلأنّ وجوب الفعل الموافق للتقيّـة، لا يقتضي حرمـة مقابلاتـه. مع أنّ الحرمـة الغيريـة لا توجب الفساد. هذا مضافاً إلىٰ منع وجوب المقدّمـة، كما حقّق في محلّـه(١).

ولو قلنا بحرمة الإذاعة، فلا توجب حرمتها بطلان العمل المنطبق عليه عنوانها؛ بناءً على جواز اجتماع الأمر والنهى، كما هو التحقيق^(٢).

وأمّا ثانياً: فلأنّ ما وجّه البطلان بيه _ من ترك المأمور بيه الواقعي؛ بدعوى تحليل المسح إلى أصل الإمرار ولو على الحائل _ ممّا لا يساعد عليه العرف؛ ضرورة أنّ المسح على الرجل والرأس لا ينحلّ إلى المسح ولو على غيرهما، فالمسح على الخفّ أجنبي عن المأمور بيه، كما ورد عن أمير المؤمنين عليّه : «فلئن أمسح على ظهر حماري أحبّ إليّ من أن أمسح على الخفّن» (٣).

١ ـ مناهج الوصول ١: ٤١٠ ـ ٤١٥، تهذيب الأُصول ١: ٢٧٨ ـ ٢٨٢.

٢ ـ مناهج الوصول ٢: ١٢٨ ـ ١٣٦، تهذيب الأُصول ١: ٣٩٨ ـ ٣٩٨.

٣ _ الجعفريّات، ضمن قرب الإسناد: ٢٤، مستدرك الوسائل ١: ٣٣٥، كتاب الطهارة، أبواب

ولو بنينا علىٰ هذا النحو من التحليل لاتسع الخرق على الراقع؛ لإمكان أن يقال: إنّ المسح ينحلّ إلىٰ أصل الإمرار ولو بغير اليد وعلىٰ غير الرجل، فإذا تعذّر المسح باليد وعلى الرجل يجب مسح شيء آخر، وهو كما ترىٰ.

وأمّا رواية عبد الأعلى فلم يظهر منها أنّ المسح على المرارة يُعلم من كتاب الله ، بل يحتمل أن يكون المراد أنّه يفهم من كتاب الله رفع المسح على الرجل، لا الإمرار على المرارة، أو أنّه الماليلا يعرف هذا الحكم من كتاب الله لا سائر الناس ؛ ضرورة أنّ العُرف لا يعرف من كتاب الله ذلك .

فوجه بطلان الوضوء مع ترك المسح على الخقين ليس ما أفده الله بل لأجل ترك الفرد الاضطراري والاختياري، وإنّما قام الاضطراري مقام الاختياري في الإجزاء، ومع ترك البدل والمبدل منه لا وجه لصحّته.

[→] الوضوء، الياب ٢٣، الحديث ١٣.

المبحث الثالث

في ذكر ما دلّ علىٰ أنّ إتيان المأمور به علىٰ وجه

التقيّة يوجب الإجزاء، ولا تجب بعد رفعها الإعادة والقضاء

وهي كثيرة وعلىٰ طوائف:

منها: ما دلّت على الإجزاء في التقيّة الاضطرارية من أيّ سبب حصل الاضطرار.

ومنها: ما دلّت عليمه فيما يقتضي عنوان التقيّـة إتيان المـأمور بــه عــلىٰ خلاف الحقّ.

ومنها: ما دلّت عليه في التقيّة المداراتية.

وليعلم: أنّ محطّ البحث في الإجزاء ما إذا أتى المكلّف بمصداق المأمور به بكيفيّة خاصّة تقتضيها التقيّة، كترك جزء أو شرط أو إيجاد مانع، كما لو اقتضت إتيان الصلاة بلا سورة، أو مع نجاسة الثوب، أو إتيان الصوم إلى سقوط الشمس، أو وقوف عَرَفة يوم التروية والمشعر ليلة عرفة، لا ما إذا اقتضت ترك المأمور به رأساً، كترك الصوم في يوم تعييد الناس، وترك الصلاة والحجّ؛ فإنّ

الإجزاء في مثلم ممّا لا معنىٰ لمه، ولا يكون ذلك محطّ البحث.

ففرقٌ بين إتيانِ الصوم إلى سقوط الشمس تقيّة ، وتركِ الصوم رأساً؛ لأجل ثبوت الهلال عندهم ولزوم التقيّة في تركه؛ ففي الأوّل يقع البحث في إجزائه، دون الثاني، فما في بعض الكلمات من التسوية بينهما(١) في غير محلّه. وحيئنة تكون ما وردت في إفطار يوم شهر رمضان وقضائه (٢) غير مخالفة لما سيأتي من الإجزاء.

حول الأدلّة الدالّة على الإجزاء في التقيّة الاضطراريّة

إذا عرفت ذلك فمن الطائفة الأولى: _أي ما كان العنوان هـو «الضرورة والاضطرار»_ حديث الرفع (٣) وقد تعرّضنا لفقـه الحديث وحدود دلالتـه ودفـع

١ - أنظر جواهر الكلام ١٦: ٢٥٨ - ٢٦٠، رسالة في التقيّة، ضمن تبراث الشيخ الأعظم
 ٢٣: ٧٨ - ٨٠، مستمسك العروة الوثقى ٨: ٣٢٠ - ٣٢٤.

٢ ـ كرواية رفاعة، عن رجل، عن أبي عبدالله الله قال: دخلت على أبي العباس بالحيرة فقال: يا أبا عبدالله، ما تقول في الصيام اليوم؟ فقلت: ذاك إلى الإمام، إن صمت صمنا وإن أفطرت أفطرنا، فقال: يا غلام، علي بالمائدة، فأكلت معه وأنا أعلم والله أنّه يوم من شهر رمضان، فكان إفطاري يوماً وقضاؤه أيسر علي من أن بضرب عنقي ولا يعبد الله.

الكافي ٤: ٨٣ / ٧، وسائل الشيعة ١٠: ١٣٢، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب٥٥، الحديث ٥.

٣ ـ وهو ما رواه حريز بن عبدالله، عن أبي عبدالله الله قال: قال رسول الله كَالَيْشَائَةَ : رفع عن أمّتي تسعة أشياء: الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه، وما لا يـعلمون، ومــا لا يـطيقون، ومــا

إتيان المأمور به علىٰ وجه التقيّة يوجب الإجزاء ٤٣

بعض الإشكالات عنه في محلّه (١) نشير إلى لمحة منها:

فمن ذلك: أنّه لا إشكال في أنّ إسناد الرفع إلى المذكورات في الحديث، يحتاج إلى ادعاء، والمصحِّح للدعوىٰ إمّا رفع جميع الآثار، بمعنىٰ أنّ الموضوع الذي لم يكن له أثر في عالم التشريع مطلقاً، يصحّ أن يدعىٰ أنّه مرفوع، فيقال: «رفع ما لا يطيقون، وما اضطرّوا إليه».

وإمّا رفع المؤاخذة، فيدعىٰ أنّ ما لا مؤاخذة عليه مرفوعٌ وليس بمحقّق، فلابدٌ حينئذٍ من دعوىٰ أنّ سائر الآثار _ غير المؤاخذة _ ليس بشيء، أو أنّ المؤاخذة تمام الآثار؛ حتّىٰ تصحّ دعوىٰ أنّه برفعها رفع الموضوع، فلا محيص عن دعويين: دعوىٰ عدم شيئية سائر الآثار، أو كون المؤاخذة جميعها، وإلّا فمع تحقّق سائرها والنظر إليها، لا تصحّ دعوىٰ رفع الموضوع، ودعوىٰ أنّ ما لا أثر له مرفوع ذاتاً، بخلاف رفع جميع الآثار، فإنّه معه لا يحتاج إلّا إلى ادعاء واحد، فالحمل علىٰ جميع الآثار أسلم وأظهر.

وأمّا احتمال أن يكون في كلِّ من العناوين أثر خاصّ به؛ هو أظهر آثاره (٢) فبعيد عن الصواب؛ لعدم مساعدة العرف، وعدم أثر خاصّ لكلّ منها هو أظهر الآثار، فلا محيص عن الحمل على جميعها. كما أنّ العرف أيضاً يساعده عليه.

 ⁻ اضطروا إليه، والحسد، والطيرة، والتفكّر في الوسوسة في الخلوة ما لم ينطقوا بشفة.

 التوحيد: ٣٥٣ / ٢٤، الخصال: ٤١٧ / ٩، وسائل الشيعة ١٥: ٣٦٩، كتاب الجهاد،

أبواب جهاد النفس، الباب ٥٦، الحديث ١.

١ _ أنوار الهداية ٢: ٣٣ ـ ٦٩، تهذيب الأُصول ٢: ١٤٦ ـ ١٧٢.

٢ _ فرائد الأصول ١: ٣٢٠، درر الفوائد، المحقّق الحائري: ٤٤٣.

واستشهاد الإمام علي الله في صحيحة صفوان (١) والبَزَنطي (٣) أقوى شاهد على عدم الاختصاص بالمؤاخذة.

ومنه: أنّه قد يقال: إنّ حديث الرفع يختصّ بالوجوديات، مثل التكتّف، وقول: «آمين» دون العدميات، فلا يشمل مثل ترك القراءة؛ فإنّ شأن الرفع تنزيل الموجود منزلة المعدوم لا العكس، فإنّه يكون وضعاً لا رفعاً، فلا يجعل عدم القراءة بمنزلة وجودها حتّىٰ يقال: إنّ الصلاة تامّة؛ لأجل اشتمالها على

ا ـ هو أبو محمّد صفوان يحيى البجلي بيّاع السابري، كان ثقة عيناً زاهداً ورعاً، وكانت لـه منزلـة شريفـة عند الرضاط الله الله وي عن الرضا والجواد الله وعن ابن مسكان وإسحاق بن عمّار وعبد الرحمان بن الحجّاج، وروى عنـه إبراهيم بن هاشم وأيّوب بن نوح ويعقوب بن يزيد، توفّى صفوان عام ٢١٠هـ.

رجال النجاشي: ١٩٧ ـ ١٩٨، الفهرست: ٨٣ ـ ٨٤، معجم رجال الحديث ٩: ١٣٠ ـ ١٣٠.

٢ ـ هو أبو جعفر أحمد بن محمّد بن عمرو بن أبي نصر زيد البزنطي، كان ثقة صحب الكاظم والرضا والجواد المبيرة وكان عظيم المنزلة عندهم ومن أصحاب الإجماع، روى عنهم المنزلة وعن أبي بصير وأبان بن عثمان... وروى عنه إبراهيم بن هاشم وأحمد بن محمّد بن عيسى ويعقوب بن يزيد، مات في سنة ٢٢١هـ.

رجال النجاشي: ٧٥، اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٣٠، الفهرست: ١٩ _ ٢٠، معجم رجال الحديث ٢: ٢٣٦ _ ٢٣٨.

إتيان المأمور به علىٰ وجه التقيّة يوجب الإجزاء 20

القراءة ^(١).

وفيه: أنّ الرفع متوجّه إلى العناوين المأخوذة فيه؛ أي «ما لا يطيقون، وما استكرهوا عليه...» إلى آخره، وهذه العناوين لها نحو ثبوت قابل للرفع، فالموصول فيها وإن كان إشارة إلى ما ينطبق عليه العناوين، وهي قد تكون عدمية، لكنّ الرفع غير متوجّه إلى العدم، بل إلىٰ عنوان «ما اضطرّوا إليه» وهو قابل للرفع عرفاً، والرفع لمّا كان بلحاظ الآثار وترك السورة موجباً للبطلان، فهو مرفوع بلحاظه، ولا يحتاج إلىٰ إثبات تحقّق السورة في صحّة الصلاة. مع أنّ استلزامَ رفع الترك لوضع الوجود عرفاً علىٰ فرضه _غيرُ متضح الفساد.

وبا لجملة: لا قصور للحديث عن شمول كلّ ما يضطرّ إليه. بل لا ينقدح في ذهن العرف من قوله: «رفع ما اضطرّوا إليه» وغيره غيرُ تلك العناوين؛ من غير انتسابها إلى الوجوديات والعدميات.

فاتضح ممّا ذكر: أنّ ما يضطرّ إليه المكلّف من إتيان المانع وترك الشرط أو الجزء مرفوع بلحاظ جميع الآثار. وبعضها وإن كان عقليّاً، إلّا أنّ شمول الحديث له لا مانع منه بعد كون منشئه بيد الشارع إثباتاً ونفياً، كما أنّ الأمر كذلك في مثل قاعدة التجاوز(٢).

لكن التحقيق التفصيل بين الاضطرار إلى إيجاد المانع، فيرفع المانعية بلسان رفع المانع، ونحكم بصحّة المأتي به، وبين الاضطرار إلى تبرك الجنزء والشرط؛ لأنّ الاضطرار إليه لا إليهما، فلا يمكن رفع الجنزئية والشبرطية

١ _ فوائد الأصول (تقريرات المحقّق النائيني) الكاظمي ٣: ٣٥٢ _ ٣٥٤.

٢ _ راجع الاستصحاب، الإمام الخميني يني الاستصحاب، الإمام الخميني يني الاستصحاب، ٢١٦ ـ ٣١٦.

بالحديث. ولا أثر لتركهما شرعاً؛ لأنّ وجوب الإعادة عقلي لا شرعي، وبقاء أمر الشارع ليس أثراً لترك الجزء أو الشرط، بل لازم عقلي لعدم الإطاعة، أو موجب آخر للسقوط، فالترك المضطرّ إليه لا أثر شرعي له حتى يرفع بلحاظه. والقياس بقاعدة التجاوز في غير محلّه؛ لاختلاف لسانهما ومفادهما.

ومنها: صحیحة الفضلاء قالوا: سمعنا أبا جعفر المُثَلِّةِ يقول: «إنَّ التقيَّة في كلَّ شيء يضطرَّ إليه ابن آدم فقد أحلَّه الله»(١).

ولا تكون الحلّية قرينة على تخصيص «كلّ شيء» بالتكليفيات (٣) ضرورة أنّ الحلّية أعمّ من التكليفية والوضعية، ألا ترى أنّ قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

ف«الحلال» ليس في العرف، واللغة والكتاب والحديث مختصاً بالتكليف، فد «المحرّم» و «المحلّل» عبارة عن الممنوع والمرخّص فيه، فشرب الخمر لدى الاضطرار حلال مرخّص فيه غير ممنوع، والتكتّف في الصلاة، وترك السورة، ولبس الحرير فيها، والإفطار عند سقوط الشمس، والوقوف بعرفات والمشعر قبل وقته، كلّ ذلك إذا اضطرّ إليه ابن آدم أحلّه الله وأمضاه، والصلاة بالكيفية الكذائية والصوم والحجّ كذلك، مرخّص فيها وممضاة من قبل الله تعالىٰ.

١ ـ تقدّم في الصفحة ١٠.

٢ ـ أنظر مستمسك العروة الوثقيٰ ٢: ٤٠٢.

٣ _ البقرة (٢): ٢٧٥.

٤ ـ الخلاف ٣: ٧، السرائر ٢: ٤١٩، مختلف الشيعة ٥: ٣٨.

والحاصل: أنّه يستفاد من الصحيحة رفع المنع - تكليفاً ووضعاً - عن كلّ شيء يضطر إليه ابن آدم. ونحن الآن لسنا بصدد بيان موضوع الاضطرار، بل بصدد حكمه لدى تحققه، ولا ريب في استفادة الوضع منها، خصوصاً مع ندرة موارد ابتلاء الشيعة في دار التقيّة في تلك الأعصار التي انحصرت التقيّة فيها من العامّة - بالنسبة إلى التكليفيات، كشرب النبيذ مثلاً، وكثرة ابتلائهم بالوضعيات ليلاً ونهاراً، فحمل الحديث على التكليف ميّا لا مجال فيه.

ومثلها ما عن «نوادر أحمد بن محمّد بن عيسىٰ»(١) عن سَماعـة(٢) عن أبي عبدالله المُنْ الله الله الله الرجل تقيّة لم يضرّه إذا هو أكره واضطرّ إليه» وقال: «ليس شيء ممّا حرّم الله إلّا وقد أحلّه لمن اضطرّ إليه»(٣).

ا _ هو شيخ قم ووجيهها وفقيهها الأوحد في زمانه أبو جعفر أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبدالله الأشعري القمّي، كان ثقة صحب الرضا والجواد والهادي والعسكري المجهّ ، روى عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي والحسن بن محبوب وعليّ بـن الحكم، وروى عنه أحمد بن إدريس وسعد بن عبدالله الأشعرى وعبدالله بن جعفر الحميري.

رجال النجاشي: ٨١ ـ ٨٣، رجال الطوسي: ٣٦٦ و٣٩٧ و ٤٠٩، معجم رجال الحديث ٢: ٣٠٠ ـ ٢٠٠.

٢ ـ هو أبو ناشرة سماعة بن مهران الحضرمي، روىٰ عن الصادق والكاظم الملك وكان نقة في حديثه إلا أنه وقف على الكاظم الله . روىٰ عنهما الله وعن أبي بصبر ومحمد بن عمران والكلبي النسابة، وروىٰ عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر وإسحاق بن عمار ويونس بن عبدالرحمان.

الفقيمة ٢: ٧٥ و ٨٨، رجال النجاشي: ١٩٣ ـ ١٩٤، رجال الطوسي: ٢١٤ و ٣٥١، معجم رجال الحديث ٨: ٣٠١.

٣ _ نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى: ٧٥ / ١٦١، وسائل الشيعة ٢٣: ٢٢٨، كتاب الأيمان، الباب١٢، الحديث ١٨.

ولعلّها أظهر في شمول الوضع؛ لأنّ عدمَ إضرار الحلف عدمُ تـرتّب الأثـر. والكفّارة عليـه، وقولـه بعده بمنزلـة الكبرى الكلّيــة.

ولا يبعد استفادة الصحّـة من مثل قول أبي جعفر للنَّلِا في صحيحـة زرارة: «التقيّـة في كلّ ضرورة، وصاحبها أعلم بها حين تنزل بـــ»(١).

حيث يظهر منها مشروعية التقيّة في إتيان العمل، كالصلاة متكتّفاً إذا اقتضت الضرورة، أو مشروعية التكتّف فيها، فدلّت على صحّة الصلاة المأتي بها كذلك، تأمّل.

ثمّ اعلم: أنّ «الضرورة» أعمّ من «الاضطرار» من حيث المورد، فربّما لا يضطرّ الإنسان إلى شيء، لكنّ الضرورة تقتضي الإتيان به، كما إذا كان في تركه ضرر على حوزة المسلمين أو رئيس الإسلام، أو كان مورثاً لهتك حرمة مقام محترم.

حول ما دلّت على الإجزاء

فيما تقتضي التقيّة إتيانَ المأمور به على خلاف الحقّ

ومن الطائفة الثانية موثقة مَسْعَدة بن صَدَقة، عن أبي عبدالله المثالِم وفيها: «وتفسير ما يتقى : مثل أن يكون قوم سوء ظاهرٌ حكمهم وفعلهم على غير حكم الحق وفعله، فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيّة _ممّا لا يؤدّي إلى

١ ـ الكافي ٢: ٢١٩ / ١٣، وسائل الشيعة ١٦: ٢١٤، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٥.
 الحديث ١.

إتيان المأمور به علىٰ وجه التقيّة يوجب الإجزاء ٤٩

الفساد في الدين ـ فإنّه جائز»(١).

ولا ريب في أنّ «الجواز» هو المضي وكون الشيء مرخّصاً فيه تكليفاً ووضعاً (٢)، فيستفاد منه صحّة العمل ومضيّه. وهذا نظير قوله: «الصلح جائز بين المسلمين» (٣)، فلا يختصّ بالتكليفي (٤)، بل يعمّ الوضعي.

فتكفيرُ المؤمن في صلاته، وإفطارُه لدى السقوط، ووقوفُه بعرفات قبل وقته، وإيقاعُه الطلاق مع فقد العدلين، ووضوؤه بالنبيذ... وهكذا، يكون جائزاً نافذاً ماضياً لدى الشرع حال التقيّة، فتسقط الأوامر المتعلّقة بالطبائع بالفرد المأتي به تقيّة، فإذا اقتضىٰ عنوانُ «التقيّة وكتمان السرّ والخوف من إذاعة المذهب» إتيانَ عمل علىٰ خلاف الواقع، يكون جائزاً ومصداقاً في هذا الحال للمأمور به.

وهذه الموثّقة أعمّ مورداً من الطائفة الأولى؛ لشمولها للتقيّة الاضطرارية والمداراتية.

ومنها: صحيحة أبي الصباح إبراهيم بن نعيم (٥) المرويّة في كتاب

١ _ تقدّم في الصفحة ١٣.

٢ _ المصباح المنير: ١١٤، مجمع البحرين ٤: ١١ و ١٢.

٣ _ الفقيه ٣: ٢٠ / ٥٢ ، وسائل الشيعة ١٨: ٤٤٣ ، كتاب الصلح، الباب ٣، الحديث ٢.

٤ _ القواعد الفقهيّة ٥: ٥١.

٥ ـ هو إبراهيم بن نعيم العبدي المعروف بأبي الصباح الكناني، لأنّه سكن مع بني كنانة، صحب الصادقين الله وكان من الفقهاء الأعلام والرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام الذبن لا مطعن عليه، كيف! وقد سمّاه الصادق الله بالميزان لوثاقته العالية. روى عن الصادقين الله وعن أبي بصير، وروى عنه أبان بن عثمان والحسن بن محبوب و...

الأيمان، قال: والله لقد قال لي جعفر بن محمّد طَلِيَّكِ : «إِنَّ الله علَّم نبيّه التنزيل والتأويل، فعلّمه رسول الله المُنَّالَّالِيُّ علياً طَلِيًّا » قال: «وعلّمنا والله» ثمّ قال: «ما صنعتم من شيء أو حلفتم عليه من يمين في تقيّة، فأنتم منه في سعة»(١).

تدلّ علىٰ أنّ كلّ ما صنع المكلّف من زيادة في المأمور به أو نقيصة فيه، فهو في سعة منه، فلا يترتّب عليه الإعادة والقضاء. فهو كقوله: «الناس في سعة ما لا يعلمون»(٢) والاختصاص بالحكم التكليفي(٣) ممّا لا يساعد عليه العرف.

ومنها: موثّقة سماعة (٤) قال: سألته عن رجل كان يصلّي، فخرج الإمام وقد صلّى الرجل ركعة من صلاة فريضة، قال: «إن كان إماماً عدْلاً فليصلّ أُخرى وينصرف ويجعلهما تطوّعاً، وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، وإن لم يكن

١ ـ الكافي ٧: ٤٤٢ / ١٥، تهذيب الأحكام ٨: ٢٨٦ / ١٠٥٢، وسائل الشيعة ٢٣: ٢٢٤.
 كتاب الأيمان، الباب ١٢، الحديث ٢.

٢ ـ لم يوجد في المجامع الروائية رواية بهذا النصّ إلّا ما يقرب منها نحو: «إنّ النـاس فـي
 سعـة ما لم يعلموا»، كما في عوالي اللآلي ١: ٤٢٤ / ١٠٩، ونحو: «هم في سعـة حـتّىٰ
 يعلموا» كما في الكافي ٦: ٢٩٧ / ٢.

٣ ـ راجع التنقيح في شرح العروة الوثقيٰ ٤: ٢٧٨ ـ ٢٨١.

٤ - كونها موثقة من جهة سماعة، فإنه وإن كان ثقة في حديثه، إلا أنه كان من الواقفة،
 كما صرّح بذلك الشيخان الجليلان الصدوق والطوسي عليها.

الفقيمه ۲: ۷۵ و ۸۸، رجال الطوسي: ۳۵۱.

إمام عدْل فليبن على صلاته كما هو، ويصلّي ركعة أُخرى، ويجلس قدر ما يقول: أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، ثمّ ليتمّ صلاته معه على ما استطاع؛ فإنّ التقيّة واسعة، وليس شيء من التقيّة إلّا وصاحبها مأجور عليها إن شاء الله»(١).

ولا يخفى: أنّ هذه الموثقة أوضح دلالة على المطلوب من غيرها: ضرورة أنّها كالنصّ على صحّة صلاته بمعضر منهم مع ترك ما لم يستطع فعله أو إتيان ما لم يستطع تركه من الأجزاء والشرائط والموانع، وبعد التعليل: بأنّ ذلك من أجل أنّ التقيّة واسعة ومأجور عليها، تتعدّىٰ إلىٰ كلّ عمل.

ومنها: رواية أبي عمر الأعجمي قال: قال لي أبو عبدالله: «يا أبا عمر، إنَّ تسعة أعشار الدين في التقيّة، ولا دين لمن لا تقيّة له، والتقيّة في كلّ شيء إلّا في النبيذ والمسح على الخفين»(٢).

وفي صحيحة زرارة قال: قلت له: في مسح الخفين تقيّة ؟ فقال: «ثلاثة لا أتّقى فيهن ّأحداً: شرب المسكر، ومسح الخفين، ومتعة الحجّ»(٣).

والظاهر منها اتقاؤه في غيرها، ولا ريب في أنّ استثناء مسح الخفين ومتعة الحجّ، دليل على شمولهما للوضع؛ فإنّ المسح عليهما ممنوع غيري لأجل عدم تحقّق الوضوء به، ولا حرمة ذاتية فيه، فيظهر منهما صحّة الأعمال المأتي بها تقيّة .

١ _ الكافي ٣: ٣٨٠ / ٧، تهذيب الأحكام ٣: ٥١ / ١٧٧، وسائل الشيعة ٨: ٤٠٥، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٥٦، الحديث ٢.

٢ _ تقدّم في الصفحة ١٠.

٣ _ تقدّم في الصفحة ١٤.

ومنها: ما عن علم الهدى (١) في رسالة «المحكم والمتشابه» نقلاً عن «تفسير النعماني» (٢) عن علي المشالِل الله في حديث ـ قال: «وأمّا الرخصة التي صاحبها فيها بالخيار، فإنّ الله نهى المؤمن أن يتّخذ الكافر وليّاً، ثمّ منّ عليه بإطلاق الرخصة له ـ عند التقيّة في الظاهر ـ أن يصوم بصيامه، وأن يفطر بإفطاره، ويصلّي بصلاته، ويعمل بعمله، ويظهر له استعمال ذلك موسّعاً عليه فيه، وعليه أن يدين الله تعالىٰ في الباطن بخلاف ما يظهر لمن يخافه من المخالفين المستولين على الأمّة؛ قال الله تعالىٰ: ﴿لا يَتَّخِذِ ٱلمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ في شَيْءٍ إلّا أنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ أُولِياءَ مِنْ دُونِ ٱلمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ في شَيْءٍ إلّا أنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ

الحسين الموسوي الملقب بالمرتضى وعلم الهدى. انتهت إليه الرئاسة في المجد بن موسى الموسوي الملقب بالمرتضى وعلم الهدى. انتهت إليه الرئاسة في المجد والشرف والعلم والأدب والفضل والكرم ولمّا يبلغ العشرين من عمره الشريف، وكان عظيم المنزلة، حاز من العلوم ما لم يدانه فيها أحد من زمانه، وسمع من الحديث فأكثر، وقد عدّه ابن الأثير المجدّد لمذهب الإماميّة على رأس المائة الرابعة وليس ذلك إلّا لأنّه أوّل من توسّع في البحث الفقهي الإمامي، ولجهوده الجبارة في سبيل إعلاء كلمة المذهب الحق، فقد جعل بيته داراً للعلم، وأجرى الرزق على تلامذه، ومن شديد اهتمامه أنّه وقف الحاصل من قرية له على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّي شنة عدد على على على على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّي شدة عدد على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّي شدة على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّي شدة على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّي شدة على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّي شدة على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّي شهرية المقلم المؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّى شهرية المؤلّف على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّى شهرية له على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً، توفّى شهرية له على ورق الفقهاء، مؤلّفاته تبلغ الثمانين كتاباً مي المؤلّف المؤلّ

رجال النجاشي: ٢٧٠ ـ ٢٧١، جامع الأُصول ٢١: ٣٢٣، تنقيح المقال ٢: ٢٨٤.

٢ ـ هو أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني المعروف بابن زينب، صاحب كتاب الغيبة المشهور، كان شيخاً من أصحابنا من تلامذة الشيخ الكليني، ثقة عظيم القدر شريف المنزلة صحيح العقيدة كثير الحديث، نزل ببغداد، ثمّ غادرها إلى الشام ومات بها. رجال النجاشي: ٣٨٣، أمل الآمل ٢: ٢٣٢، تنقيح المقال ٣: ٥٥ ـ ٥٦.

تُقاةً وَيُحَذِّرُكُمْ اللهُ نَفْسَهُ ﴾ (١) فهذه رحمة تفضّل الله بها على المؤمنين رحمة لهم؛ ليستعملوها عند التقيّة في الظاهر. وقال رسول الله: إنّ الله يحبّ أن يؤخذ برخصه كما يحبّ أن يؤخذ بعزائمه » (٢).

فإنّ الظاهر من العمل بعمله والصلاة بصلاته وتوسعة استعمال التقيّة _خصوصاً مع قوله: «إنّ الله يحبّ...» _ هو صحّة العمل وإجزاؤه، وأنّ ما يؤتى به تقيّة صحيح محبوب له تعالىٰ. وظاهر قوله: «وعليه أن يدين الله في الباطن بخلاف ما يظهر» أنّ لماهية العبادات مصداقين مختلفين في حال التقيّة وغيرها، وليس المراد منه إعادة ما يأتي به تقيّة بلا إشكال.

ومنها: ما عن أبي عبدالله النالج في رسالته إلى أصحابه، وفيها: «وعليكم بمجاملة أهل الباطل؛ تحمّلوا الضيم منهم، وإيّاكم ومماظّتهم، دينوا فيما بينكم وبينهم _إذا أنتم جالستموهم وخالطتموهم ونازعتموهم الكلام؛ فإنّه لابدّ لكم من مجالستهم ومخالطتهم ومنازعتهم الكلام _ بالتقيّة التي أمركم الله أن تأخذوا بها فيما بينكم وبينهم»(٣).

فقوله: «بالتقيّة» متعلّق بقوله: «دينوا» والظاهر منه أنّه اعملوا بالديانة على نحو التقيّة، واعبدوا الله فيما بينكم وبينهم عبادة على صفة التقيّة، فيدلّ على أنّ الأعمال التي تعمل تقيّةً عبادة الله وديانته تعالى، ولا تكون صورة العبادة، فيدلّ على صحّتها وكون المأتى به مصداقاً للمأمور به حال التقيّة.

۱ _ آل عمران (۳): ۲۸.

٢ ـ بحار الأنوار ٧٢: ٣٩٠ / ١٠، و ٩٠: ٢٩، وسائل الشيعة ١٦: ٢٣٢، كتاب الأسر
 والنهى، الباب٢٩، الحديث ٢٠.

٣ _ الكافي ٨: ٢ / ١، وسائل الشيعة ١٦: ٢٠٧، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٤، الحديث ١٤. لكن قول ما الله عليه الكلام عنه موجود في الوسائل.

ومنها: ما عن «بصائر الدرجات»^(۱) لسعد بن عبدالله^(۲) بسنده الصحيح^(۳) عن معلّىٰ بن خنيس^(٤) قال: قال لي أبو عبدالله: «يا معلّىٰ ، اكتم أمرنا...» إلىٰ أن

١ ـ الموجود في زماننا كتاب بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفّار شيخ سعد بن عبدالله، وأمّا بصائر الدرجات لسعد فأصله مفقود، والموجود ما اختصره الشيخ حسن بن سليمان تلميذ الشهيد من بصائر سعد.

٢ ـ هو شيخ الطائفة وفقيهها ووجهها أبو القاسم سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري القمي، عاصر الإمام العسكري الله ولم يرو عنه وكان ثقة جليل القدر كثير التصانيف واسع الأخبار، حتى أنه سافر في طلب حديث العامة، فسمع شيئاً كثيراً من علمائهم المعروفين آنذاك، روى عن إبراهيم بن هاشم وأحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسن الصفار، وروى عنه علي بن بابويه ومحمد بن الحسن بن الوليد ومحمد بن قولويه، توفّى سعد الله سنة ٢٠١ه.

رجال النجاشي: ١٧٧ ـ ١٧٨، رجال الطوسي: ٤٧٥، معجم رجال الحديث ٨: ٧٩ ـ ٨١. ٢٩ ـ ٨٠ ـ ٣ ـ فقد رواه سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، وهم ثقات معروفون.

٤ _ هو أبو عبدالله المعلّى بن خنيس مولى الصادق الله ومن قبله كان مولى بني أسد _ قال الشيخ الطوسي: بأنّه كان السفراء الممدوحين، وكان من قوّام أبي عبدالله الله الله وإنّما قتله داود بن على سبب ولائه له الله وكان محموداً عنده، ومضى على منهاجه.

وذهب النجاشي وابن الغضائري إلى ضعف، وأمّا الكشّي فقد أورد في ترجمته روايات مادحة، كما أورد روايات ذاكة، أمّا عند المصنّف شُخ فهو ثقة كما أشار بل صرّح في سائر كتبه.

روى المعلّىٰ عن الصادق للله وعن أبي الصامت والمفضّل بن عمر ويـونس بـن ظـبيان، وروى عنـه إسحاق بن عمّار وجميل بن درّاج وهشام بن سالم.

رجال النجاشي: ٤١٧، اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٧٤ ـ ٦٧٩، الغيبة، الطوسي: ٢١٠. معجم رجال الحديث ١٨: ٢٣٠ ـ ٢٤.

قال: «يا معلى، إنّ التقيّـة ديني ودين آبائي، ولا دين لمن لا تقيّـة له، يا معلّى، إنّ الله يحبّ أن يعبد في العلانية، والمذيع لأمرنا كا لجاحد له»(١).

والظاهر أنّ العبادة سرّاً هي العبادة تقيّـة؛ حيث يعبد الله المتّقي مع إسرار الحقّ، وقد قال طَلِيَّا : «إنّ الله يحبّ أن يعبد في السرّ»، فالعبادة الواقعة على وجه التقيّـة عبادة ومحبوبة، فوقعت صحيحة.

والظاهر أنّ المراد من قوله في موثّقة (٢) هشام بن سالم: «ما عُبد الله بشيءٍ أحبّ إليه من الخبء» قلت: وما الخبء ؟ قال: «التقيّة» (٣) هو العبادة على نعت التقيّة، ويكون مضمونها كمضمون رواية مُعلّى.

ومنها: رواية سفيان بن سعيد (٤) عن أبي عبدالله المُثَلِّةِ وفيها: «يا سُفيان، من

١ ـ مختصر بصائر الدرجات: ١٠١، وسائل الشيعـة ١٦: ٢١٠، كتاب الأمر والنهي، البــاب ٢٤. الحدث ٢٤.

٢ ـ رواها الصدوق، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمان، عن هشام بن سالم، ولا كلام في رجال السند، إلا في محمد بن عيسى العبيدي، وقد استثناه ابن وليد من رجال يونس وتبعه الصدوق، وضعّفه جمع، لكن هو ثقة عند المصنّف يَثِرُ ، كما يظهر من تعبيره بالصوثقة، وإن كان الصحيح أن يعبر عنها بالصحيحة كما عبر بها في سائر كتبه وصرّح فيها: بأنّه ثقة على الأصح.

أنظر تنقيح المقال ٣: ١٦٧ / ١١٢١١، المكاسب المحرّمة ١: ٤٠٢، البيع ٥: ٤٩. الطهارة، الإمام الخميني يَرُخُ ١: ١٩٦، و٣: ١٧٠.

٣ ـ معاني الأخبار: ١٦٢ / ١، وسائل الشيعة ١٦: ٢٠٧، كتاب الأمر والنهي، البـاب ٢٤.
 الحديث ١٥.

٤ ـ سفيان بن سعيد مشترك بين سفيان بن سعيد العبدي الذي عدّه الشيخ في رجالـه مـن

٥٦ الرسائل العشرة / التقيّة

استعمل التقيّـة في دين الله فقد تسنّم الذروة العليا من القرآن»(١٠).

والظاهر من «استعمالها في دين الله» أن يأتي بالعبادة تقيّـة، فتكون العبادة المأتي بها كذلك دينَ الله، ولا تكون من دين الله ما لا تكون صحيحة مصداقـاً للمأمور بـه.

ونظيرها رواية «الاحتجاج» عن أميرالمؤمنين، وفيها: «و آمرك أن تستعمل التقيّة في دينك»(٢) ويظهر من ذيلها أنّها من الطائفة الأولى.

ولا يخفى: أنّ هذه الطائفة أعمّ مورداً من الطائفة الأولى. بل يستفاد من بعضها الإجزاء في التقيّة المداراتية.

حول الأدلة الدالة على الإجزاء في التقية المداراتية

ومن الطائفة الثالثة صحيحة هشام بن الحكم (٣) قال: سمعت أبا

<- اصحاب الصادقﷺ وهو مجهول الحال، وبين سفيان النوري احداثتَـة اصحاب الحديث السنّي، ولم يرد بحقّـه توثيق في كتب أصحابنا الإماميّـة.

رجال الطوسي: ۲۱۲ و۲۱۳.

١ ـ معاني الأخبار: ٣٨٥ / ٢٠، وسائل الشيعة ١٦: ٢٠٨، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٤.
 العديث ١٧.

٢ _ تقدّم تخريجها في الصفحة ٢٩، الهامش٣.

٣ ـ هو ناصر أهل البيت المنظين بقلبه ولسانه ويده المتكلّم الفقيه هشام بن الحكم الشيباني البغدادي، كان ثقة حسن التحقيق بمذهب أهل البيت المنظين كثر التصانيف، صحب الصادق الله نمّ صار من خواص أصحاب الكاظم الله روي في حقّه مدائح جليلة، فقد

عبدالله الله عنه الله عنه الله الله عملاً نعير به؛ فإن ولد السوء يعير والده بعمله ، كونوا لمن انقطعتم إليه زيناً ، ولا تكونوا علينا شيناً ، صلّوا في عشائرهم ، وعودوا مرضاهم ، واشهدوا جنائزهم ، ولا يسبقونكم إلى شيء من الخير ؛ فأنتم أولى به منهم ، والله ما عُبد الله بشيءٍ أحبّ إليه من الخباء » قلت : وما الخباء ؟ قال : «التقيّة »(۱).

فإنّ الظاهر منها الترغيب في العمل طبق آرائهم وأهوائهم وإتيان الصلاة في عشائرهم، وكذا سائر الخيرات. مع أنّ الإتيان في عشائرهم وبمحضر منهم، مستلزم لترك بعض الأجزاء والشرائط وفعل بعض الموانع وتذييلها بقوله: «والله ما عُبد الله بشيء...»، لدفع استبعاد الشيعة صحّة العمل المخالف للواقع، فقال: إنّ ذلك أحبّ العبادات وأحسنها.

ومنها: رواية (٢) أبي بصير (٣) قال: قال أبو جعفر: «خالطوهم بالبرّانية

[→] رفعه الصادق ﷺ في الشيوخ وهو غلام فقال: «هذا ناصرنا بقلبه ولسانه» وكان متن فتق الكلام في الإمامة وهذّب المذهب بالنظر، لحذاقته واتقاد ذكائه، وكانت له مباحثات كثيرة مع المخالفين، تجد بعضها في الكافي وكتب الشيخ الصدوق وغيره، وللأسف فإن الحسد دفع بعض أصحابه إلى أن يضع بعض الروايات الذامّة له، روى عنهما الله وعن أبي عبيدة الحدّاء وزرارة وعمر بن يزيد، وروى عنه ابن أبي عمير وأحمد بن العبّاس ويونس بن عبدالرحمان، توفّى ﷺ سنة ١٧٩هـ.

اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٢٦ _ ٥٥٦، الفهرست: ١٧٤ _ ١٧٦، معجم رجال الحديث ١٩٤ ـ ٢٧١، معجم رجال الحديث ١٩٤ ـ ٢٧١ ـ ٢٩٥.

١١ - الكافي ٢: ٢١٩ / ١١، وسائل الشيعة ١٦: ٢١٩، كتاب الأسر والنهي، الباب٢٦،
 العديث ٢، مع اختلاف يسير.

٢ _ الرواية ضعيفة بالمعلّى بن محمّد الذي كان مضطرب الحديث والمذهب بشهادة

فإنّ الظاهر أنّ المراد من «المخالطة في الظاهر» إتيان الأعمال على طبق التقيّة، و«المخالفة في الباطن» إتيانها على طبق الواقع، فيكون كلَّ في مورده مصداق المأمور به... إلى غير ذلك(٣).

◄ النجاشي، وبمحمد بن جمهور، فإنّه قد ضعّفه النجاشي قائلاً: محمد بن جمهور أبو عبدالله العمي، ضعيف في الحديث فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها، وقال الشيخ الطوسي في أصحاب الرضاط إلا : محمد بن جمهور العمي عربي بصري غال، وقال ابن الغضائري: محمد بن الحسن بن جمهور أبو عبدالله العمي غال فاسد الحديث لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحمل فيه محرّمات الله عزّوجلً.

رجال النجاشي: ٤١٨ و ٩٠٠، رجال الطوسى: ٣٨٧، مجمع الرجال ٥: ١٨٤.

٣ ـ المراد بأبي بصير عند الإطلاق يحيى بن أبي القاسم، فقد سأل محمد بن مسعود العيّاشي عليّ بن الحسن بن فضّال عن أبي بصير، فقال: كان اسمه يحيى بن أبي القاسم، وكان ثقة وجيهاً، ولد مكفوفاً، وكان قائده عليّ بن أبي حمزة البطائني، ورأى الدنيا مرّتين، فقد مسح الصادق الله على عينيه وقال: «أنظر ما ترىٰ؟» قال: أرى كوة في البيت وقد أرانيها أبوك من قبلك، صحب الصادقين الله وروى عنهما وروى عنه عليّ بن أبي حمزة والحسين بن أبي العلاء، مات أبو بصير سنة ١٥٠ هـ.

رجال النجاشي: ٤٤١، اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٤، الفهرست: ١٧٨، معجم رجال الحديث ٢٠: ٧٥ ـ ٧٦.

١ _ البرّانية: الظاهر، والجوّانية: الباطن.

أنظر مجمع البحرين ٣: ٢٢، مرآة العقول ٩: ١٨٤.

٢٠ - ١١ الكافي ٢: ٢٠٠ / ٢٠، وسائل الشيعة ١٦: ٢١٩، كتاب الأمر والنهي، الباب ٢٦،
 العديث ٣.

٣ _كروايـة عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله الله الله الله الله عروجلٌ.

دلالة الأخبار على صحّة العمل ولو للاختلاف في الموضوعات

وليعلم: أنّ المستفاد من تلك الروايات صحّمة العمل الذي يؤتى به تقيّمةً ؛ سواء كانت التقيّمة لاختلاف بيننا وبينهم في الحكم، كما في المسح على الخفين والإفطار لدى السقوط، أو في ثبوت الموضوع الخارجي، كالوقوف بعرفات اليوم الثامن لأجل ثبوت الهلال عندهم. والظاهر عدم الفرق بين العلم بالخلاف والشكّ.

وممّا يشهد لترتب أثر التقيّة في الموضوعات؛ وأنّ الوقوفين في غير وقتهما مجزيان: أنّه من بعد رسول الله والله والله

ولا مجال لتوهّم عدم الخلاف في أوّل الشهر في نحو مائنين وأربعين سنة.

راجع وسائل الشيعة ٨: ٣٠١، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٥، العديث ٨ والباب ٧٥، العديث ١.

ولا في بنائهم على إدراك الوقوف خفاءً، كما يصنع جهّال الشيعة في هذه الأزمنة؛ ضرورة أنّه لو وقع ذلك منهم ولو مرّة أو أمروا به ولو دفعة، لكان منقولاً إلينا؛ لتوفّر الدواعي إليه، فعدم أمرهم به ومتابعتهم لهم، أدلّ دليل على إجزاء العمل تقيّة ولو في الخلاف الموضوعي. وهذا ممّا لا إشكال فيه ظاهراً.

عدم ثبوت الموضوعات بحكم حاكم المخالفين

إنّما الإشكال في أنّه تثبت الموضوعات الخارجية بحكم حاكمهم مع الشكّ في الثبوت؛ فيكون حكمهم كحكم حكّام العدل.

أو يجب ترتّب آثارها عليها ولو مع العلم بالخلاف.

أو لاتنرتّب ولاتثبت مطلقاً.

الظاهر هو الأخير؛ لأنّ عمومات التقيّة وإطلاقاتها لا تفي بذلك؛ لأنّ مثل قوله: «التقيّة في كلّ قوله: «التقيّة في كلّ شيء يضطرّ إليه ابن آدم»(۱) أو قوله: «التقيّة في كلّ شيء إلّا... المسح على الخفين»(۱) ظاهرُ في إجزاء العمل على وجه التقيّة، لا في ثبوت الموضوع تعبّداً، أو لزوم ترتيب آثار الواقع مطلقاً على ما ثبت عندهم. وهذا واضح.

نعم، روى الشيخ (٣) بإسناده (٤) عن أبي الجارود زياد بن منذر (٥) قال:

١ _ تقدّم في الصفحة ١٠.

٢ ـ تقدّم في الصفحة ١٠.

٣_ هو شيخ الطائفة المحقّة ورافع أعلام الشريعة الحقّة محقّق الأصول والفروع ومهذّب فنون المعقول والمسموع أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسي البغدادي، ولد بطوس سنة ٣٨٥هـ، ثمّ هاجر إلى بغداد فحضر عند الشيخ المفيد الله خمسة أعوام إلى أن وافت

→ المفيد المنية، ثمّ حضر عند السيّد المرتضى، ولازمه لمدّة تزيد على العشرين عاماً حتّى التحق السيّد بالرفيق الأعلى، فاستقلّ الشيخ بالتدريس والرئاسة، وتقاطر إليه العلماء والأفاضل من كلّ صوب وحدب، وصار مجلس بحثه يضمّ أكثر من ثلاثمائة مجتهد من الخاصّة والعامّة، منهم ابنه أبوعليّ العسن وأبو الصلاح العلبي وسليمان الصهرشتي وابن البرّاج والكراجكي والآبي... ونظراً للمكانة العلميّة السامية للشيخ فقد منحه الخليفة العبّاسي يومئذ كرسيّ الكلام الذي ما كان يمنح إلّا للأوحدي علماً وذكاءً وعبقرية، ثمّ وقعت في بغداد فتنة عظيمة بين الشيعة وأهل السنّة، ووصل لهيب الفتنة إلى دار الشيخ، فاحترقت الدار والكتب وكرسيّ الكلام، فلم يجد بدّاً من أن يلجأ إلى أميرالمؤمنين عليه فسكن النجف الأشرف وهناك أرسى دعائم الحوزة العلميّة، تـوفّي الله سنة ٤٦٠هـ.

سنة ٤٦٠هـ.

مستدرك الوسائل، الخاتمة ٣: ٥٠٥، تنقيح المقال ٢: ١٠٤ ـ ١٠٥.

٤ ــ للشيخ الطوسي للله طريقان إلى أبي الجارود، وكلاهما ضعيفان:

الأوّل: ما أخبره بـ الشيخ المفيد والحسين الغضائري، عن الصدوق، عن أبيـ ه، عن علي بن الحسين بن سعدك الهمداني، عن محمّد بن إبراهيم القطّان (العطّار ـ خ ل) عن كثير بن عبّاش القطّان الضعيف، عن أبى الجارود.

الثاني: ما أخبره بــه أحمد بن عبدون، عن أبي بكر الدوري، عن ابن عقدة، عن أبي جعفر بن عبدالله بن جعفر المحمّدي، عن كثير بن عيّاش، عن أبي الجارود.

الفهرست: ۷۲ ـ ۷۳.

٥ ـ ولقبه: الهمداني الخارفي الحوفي الكوفي الأعمى، فقد ولد مكفوفاً ولم ير الدنيا قط، وكان تابعيًا ضعيفاً، صحب الباقر والصادق الميكي ثمّ تغيّر لمّا خرج زيد بن عليّ، فصار زيديّاً، وإليه نسبت الفرقة الجاروديّة الضالّة. وقد وردت فيه روايات ذامّة تصفه بأنّه كذّاب مكذّب كفّار عليه لعنة الله، وأنّه أعمى القلب مقلوب قلبه، وأنّه مات تائهاً. روئ

سألت أبا جعفر: إنّا شككنا سنةً في عامٍ من تلك الأعوام في الأضحى، فلمّا دخلتُ على أبي جعفر وكان بعض أصحابنا يُضحّي، فقال: «الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحّى الناس، والصوم يوم يصوم الناس»(١).

والظاهر منه أنّ يومَ يضحّي الناس يكون أضحى، ويترتب عليه آثار الموضوع الموضوع واقعاً، وبإلغاء الخصوصية عرفاً يفهم الحكم في سائر الموضوعات التي يترتب عليها الآثار الشرعيّة، فحينئذٍ إن قلنا: بأنّ التعبّد لا يناسب ولا يكون مع العلم بالخلاف، يختصّ بمورد الشكّ، فيكون حكم حكّامهم كحكم الحاكم العدل.

وإن قلنا: بأنّه بملاحظة وروده في باب التقيّة يترتّب الأثر حتّىٰ مع العلم بالخلاف، فعينئذٍ يقيّد إطلاقه بالروايات الواردة في قضيّة إفطار أبي عبدالله المُثَلِّةِ تقيّة من أبي العبّاس(٢) في يوم يعلم أنّه من شهر رمضان قائلاً: «إفطاري يوماً

حنهما الليكا وروى عنه محمد بن سنان ومحمد بن بكر الأرجني ومنصور بن يونس....
 رجال النجاشي: ۱۷۰، اختيار معرفة الرجال ۲: ٤٩٥ ـ ٤٩٧، الفهرست: ۷۲ ـ ۷۲.
 معجم رجال الحديث ۲۱: ۷۷.

١ - تهذيب الأحكام ٤: ٣١٧ / ٩٦٦، وسائل الشيعة ١٠: ١٣٣، كتاب الصوم، أبواب ما
 يمسك عنه الصائم، الباب ٥٧، الحديث ٧.

٢ ـ هو أبو العبّاس السفّاح أوّل خلفاء بني العبّاس، واسمه عبدالله بن محمّد بن عليّ بن عبدالله بن العبّاس بن عبدالمطّلب، ولد سنة ١٠٥هـ، واغتصب الخلافة سنة ١٣٢هـ. وستي بالسفّاح لكثرة ما أراقه من دماء بني أميّة وغيرهم، من جرائمه أنّه أكره الإمام الصادق الله على مغادرة المدينة نحو الكوفة، ثمّ حبسه في الحيرة زمناً طويلاً، ثمّ أطلقه من الحبس وأجبره على الإقامة في الحيرة على أن لا يقعد لأحد أبداً، ثمّ ردّه إلى المدينة مرصوداً حتى هلك السفّاح سنة ١٣٦هـ.

تاريخ اليعقوبي ٢: ٣٤٩ و ٣٦٢، الكامل في التاريخ ٥: ٤٥٩، تنقيح المقال ٢: ٢١٣.

إتيان المأمور به على وجه التقيّة يوجب الإجزاء ٦٣

وقضاؤه أيسر علىّ من أن يُضرب عنقى ولا يعبد الله»(١).

لكن إثبات الحكم بمثل رواية أبي الجارود الضعيف (٢) غير ممكن، فترك الصوم يوم الشكّ تقيّةً لا يوجب سقوط القضاء على الظاهر، وهذا بخلاف إتيان أعمال الحجّ على وفق التقيّة؛ فإنّ مقتضى إطلاق أدلّة التقيّة إجزاؤه حتّى مع العلم بالخلاف، كما يصحّ الوضوء والصلاة مع العلم بكونهما خلاف الواقع الأوّلي.

الروايات الدالّة على صحّة الصلاة مع العامّة

ثمّ إنّه قد وردت روايات خاصّة تدلّ على صحّة الصلاة مع الناس والترغيب في الحضور في مساجدهم والاقتداء بهم والاعتداد بها، كصحيحة حمّاد بن عثمان (٣) عن أبي عبدالله أنّه قال: «من صلّىٰ معهم في الصفّ الأوّل كان كمن صلّىٰ خلف رسول الله وَ الصفّ الموّل الله وَ الصفّ الأوّل» (٤).

۱ ـ راجع وسائل الشيعة ۱۰: ۱۳۱ ـ ۱۳۲، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب٥٧، الحديث ٤ و ٥ و ٦.

٢ _ تقدّم بيان ضعف في الصفحة ٦١، الهامش ٥.

٣ ـ هو الشيخ الفاضل الثقة الجليل حمّاد بن عثمان ذو الناب الأزدي الملقّب بالناب أيضاً، صحب الصادق والكاظم والرضاء الله وكان متن أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصحّ عنه. روى عنهم الميلاً وعن أبي بصير وحريز السجستاني وهشام بن سالم ... وروى عنه أبان بن عثمان وصفوان بن يحيئ وفضالة بن أيّوب، مات سنة ١٩٠ هـ.

اخــتيار مــعرفــة الرجــال ۲: ۱۷۰ و ۱۷۳، الفهرست: ۱۰ ـ ۱۱، رجــال الطــوسي: ۲۰ ـ ۲۱، رجــال الطــوسي: ۲۷ و ۳٤٦ و ۳۷۱.

٤ ـ الفـقيـه ١: ٢٥٠ / ٢١٢٦، وسائل الشيعة ٨: ٢٩٩، كتاب الصلاة، أبواب صلاة
 الجماعـة، الباب٥، الحديث ١.

ولا ريب أنّ الصلاة معه صحيحة ذات فضيلة جمّة، فكذلك الصلاة معهم حال التقيّة.

وصحيحة حفص بن البَخْتَري^(۱) عنه قال: «يُحسَب لك إذا دخلتَ معهم _ وإن كنتَ لا تقتدي بهم _ مثل ما يحسب لك إذا كنت مع مَن تقتدي بهه (۲).

وصحيحة ابن سنان (٣) عنه، وفيها: «وصلّوا معهم في مساجدهم» (٤). وصحيحة عليّ بن جعفر (٥) عن أخيه قال: «صلّىٰ حسن وحسين خلف

ا ـ هو حفص بن البختري البغدادي، كان ثقة روئ عن الصادق والكاظم المنظل وعن أبي بصير وإسحاق بن عمّار، وروئ عنه محمّد بن أبي عمير وعبدالله بن سنان ومحمّد بن عيسى وقد كانت بينه وبين آل أعين عداوة، فطعنوا عليه بلعب الشطرنج، ولم تثبت النسبة، لعدم ثبوت وثاقة آل أعين كلّهم، فلعلّ الطاعن جماعة من الضعفاء أو المجاهيل. رجال النجاشي: ١٣٤، معجم رجال الحديث ٦: ١٣٢ ـ ١٣٣.

٢ _ الكافي ٣: ٣٧٣ / ٩، الفقيم ١: ٢٥١ / ١١٢٧، تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٥ / ٧٥٢. وسائل الشيعة ٨: ٢٩٩، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٥، الحديث ٣.

٣ ـ هو الشيخ الجليل الثقة عبدالله بن سنان مولى قريش، صحب الصادق والكاظم المهيئية وكان من ثقات رجال أبي عبدالله الله الإيطعن عليه في شيء، روي فيه أنّه يزداد خيراً كلّما ازداد سنّه تقدّماً. وكان على خزائن المنصور والمهدي والهادي والرشيد العبّاسيين. روى عنهما المهيئة وعن أبي حمزة الثمالي وحفص بن البختري ومحمّد بين مسلم، وروى عنه محمّد بن أبي عمير والحسن بن عليّ بن فضّال ويونس بن عبدالرحمان.

رجال النجاشي: ٢١٤، اختيار معرفة الرجال ٢: ٧١٠، رجال الطوسي: ٢٢٥ ـ ٢٥٥، معجم رجال الحديث ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

٤ ـ المحاسن: ١٨ / ٥١، وسائل الشيعة ٨: ٣٠١، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة.
 الباب ٥، الحديث ٨.

٥ ـ هو الشيخ الجليل العالم الشقة أبـو الحسـن عـليّ بـن الإمـام الصـادق، الله المـعروف

إتيان المامور به علىٰ وجه التقيّة يوجب الإجزاء ٦٥

مروان^(۱) ونحن نصلّی معهم»^(۲).

وموثقة (٣) سَماعة قال: سألته عن مناكحتهم والصلاة خلفهم، فقال: «هذا أمر شديد لن تستطيعوا ذلك، قد أنكح رسول الله وَ الله و ا

بالعُرَيضي نسبة إلى ناحية من نواحي المدينة المنورة. صحب الصادق الله ولازم الكاظم الله وروى عنه شيئاً كثيراً، كما صحب الرضا والجواد والهادي الله وكان سديد الطريق، شديد الورع، كثير الفضل، روي فيه ما يشهد بصحة عقيدته وتأدّبه مع أنت عابية وأخيه والرضائه وعن الحكم بن بهلول ومحمد بن مسلم، وروى عنه العمركي وموسى بن القاسم البجلي وعليّ بن أسباط... هذا، وفي مدينة قم المشرقة قبر منسوب إليه، والمشهور أنّ قبره بالمدينة المنورة.

الإرشاد، الجزء الثاني، ضمن مصنّفات الشيخ المفيد: ٢١٤، رجال النجاشي: ٢٥١ ـ ٢٥٢، الإرشاد، الجزء الثاني، ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ٢٧٤ ـ ٢٨٥، معجم رجال الحديث ٢١: ٢٨٥ ـ ٢٨٥.

ا _ هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة، أحد خلفاء بني أميّة المعروف بابن الطريد، لأنّ رسول الله وَاللَّهُ الله والحكم من المدينة بسبب ما كان يفعله من الغمز على الرسول والله والله والله والله والمالية وإفشاء أسراره، ولد مروان سنة ٢ هـ، وكان كاتباً لعثمان ومن خاصّته، قاتل إلى جانب معاوية في الجمل وصفين، وولاه معاوية على المدينة، وبعد هلاك يزيد دعى مروان إلى نفسه بالسيف، فملك بلاد الشام ومصر، فلم يلبث أن هلك سنة ٦٥هـ. أسد الغابة ٥: ١٤٤ ـ ١٤٤، تاريخ الخميس ٢: ٣٠٦.

٢ ـ مسائل عليّ بن جعفر: ١٤٤ / ١٧٣، وسائل الشيعة ١٠١، ٢٠١، كتاب الصلاة، أبواب
 صلاة الجماعة، الباب ٥، الحديث ٩.

٣ _ تقدّم في الصفحة ٥٠، الهامش ٤.

٤ ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ١٢٩ / ٣٢٩، وسائل الشيعة ٨: ٣٠١، كتاب الصلاة،
 أبواب صلاة الجماعة، الباب ٥، الحديث ١٠.

ورواية إسحاق بن عمّار (١) _ في حديث _ قال: قلت لأبي عبدالله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه أدخل المسجد، فأجد الإمام قد ركع وقد ركع القوم، فلا يمكنني أن أؤذن وأقيم وأكبّر، فقال لي: «فإذا كان ذلك فادخل معهم في الركعة واعتد بها؛ فإنها من أفضل ركعاتك ...»(٢) الحديث.

ورواية زرارة، عن أبي جعفر التله قال: «لا بأس بأن تُصلّي خلف الناصب ولا تقرأ خلف فيما يجهر فيه؛ فإنّ قراءته تجزيك...»(٣).

إلىٰ غير ذلك ممّا هو صريح أو ظاهر في الصحّة والاعتداد بالصلاة

١ ـ هو أبو هاشم إسحاق بن عمّار الساباطي الصيرفي الكوفي، صحب الصادق والكاظم المنتها وكان من بيت كبير من الشيعة، وكان ثقة، جمع الله له الدنيا والآخرة كما في رواية، إلا أنّه صار فطحيّاً. روى عنهما المنتها وعن أبي بصير وعبد الرحمان بن الحجّاج وعمر بن أذينة، وروى عنه أبان بن عثمان والحسن بن محبوب ويونس بن عبدا لرحمان.

رجال النجاشي: ٧١، اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٠٥، الفهرست: ١٥، رجال الطوسي: ١٤٥ و ٣٤٢ و ١٤٩. معجم رجال الحديث ٣: ٥٤ ـ ٥٦.

٢ ـ رواها الشيخ الطوسي بإسناده، عن الحسين بن سعيد، غن محمّد بن الحصين، عن محمّد بن الفضيل بين الثقة بن الفضيل، عن إسحاق بن عمّار. وهي ضعيفة سنداً لاشتراك محمّد بن الفضيل بين الثقة وغيره كما صرّح به الإمام رفي في كتاب الطهارة ١: ١٧١.

تهذيب الأحكام ٣: ٣٨ / ١٣٣، الاستبصار ١: ٤٣١ / ١٦٦٦، وسائل الشيعة ٨: ٣١٨، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٣٤، الحديث ٤.

٣ ـ رواها الشيخ بإسناده عن سعد، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة، ولا إشكال في السند إلّا من جهة عدم ثبوت وثاقة القاسم بن عروة.

تهذيب الأحكام ٣: ٢٧٨ / ٨١٤، وسائل الشيعة ٨: ٣٦٩، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٣٤، الحديث ٥.

إتيان المامور به على وجه التقيّة يوجب الإجزاء ٢٧

تقيّـةً(١).

ولا تنافيها ما دلّت على إيقاع الفريضة قبل المخالف أو بعده وحضورها معه (۲) ممّا هي محمولة على الاستحباب حملاً للظاهر على النصّ. بل الظاهر من كثير منها صحّة الصلاة معه، كصحيحة عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله أنّه قال: «ما من عبد يصلّي في الوقت ويفرغ، ثمّ يأتيهم ويصلّي معهم وهو على وضوء، إلّا كتب الله له خمساً وعشرين درجة»(۳) ومثلها رواية (٤) عمر بن يزيد (٥) وهما دالّتان على صحّتها، وإلّا فلا وجه للوضوء، فتكون الصلاة معادة. نعم، في رواية عمر و(١) بن ربيع: أنّه سأل عن الإمام إن لم أكن أثق به،

١ ـ راجع وسائل الشيعة ٨: ٢٩٩ و ٣٠٠، كتاب الصلاة، أبواب صلاة، الجماعة، الباب ٥،
 الحديث ٢، ٤، ٥، ٦، ٧.

٢ ـ وسائل الشيعـة ٨: ٣٠٢، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعـة، الباب ٦.

٣ ـ الفقيه ١: ٢١٥ / ١٢١٠، وسائل الشيعة ٨: ٣٠٢، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة ، الباب ، العديث ٢.

٤ _ الفقيه ١: ٢٥٠ / ١١٢٥، وسائل الشيعة ٨: ٣٠٢، كتاب الصلاة، أبواب صلاة
 الجماعة، الباب٦، الحديث ١.

هو الشيخ الجليل الثقة أبو الأسود عمر بن محمد بن يزيد بيّاع السابري مـولىٰ ثـقيف.
 صحب الصادق والكاظم الميّل وكان واحداً ممّن كانوا يفدون إلى مكّة والمدينة كلّ عـام
 للقاء الإمام الميّل وسماع الحديث منـه.

وفي روايـة أنّ الصادق الله على الله: «يـابن يـزيد، أنت ـ والله ـ مـنّا أهـل البـيت» روى عنهما الله وعن بريد العجلي ومحمّد بن مسلم ومعروف بن خربوذ وروى عنـه ابـن أبـي عمير وجميل بن صالح ومحمّد بن مسلم.

اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٢٣، الفهرست: ١١٣، معجم رجال الحديث ١٢: ٦١.

٦ _ في الوسائل الحديثة: عمر بدل عمرو، وهو الموافق لما عن النسخة الخطّية للتهذيب،

أصلّى خلف وأقرأ؟ قال(١): «لا، صلّ قبله أو بعده».

قيل له: أفاصلي خلفه وأجعلها تطوّعاً؟ قال: «لو قبل التطوّع لقبلت الفريضة، ولكن اجعلها سبحة»(٢).

وهي مع ضعفها (٣) يكون ذيلها مشعراً بصحّـة الصلاة معـه. وكيف كان فهذه الضعيفـة لا تصلح لمعارضـة الصحاح المتقدّمـة وغيرها (٤).

كما لا تعارضها رواية ناصح المؤذن (٥) قال: قلت لأبي عبدالله الله : إنّي أصلّي في البيت وأخرج إليهم؟ قال: «اجعلها نافلة ،ولا تكبّر معهم فتدخل معهم

 [→] والظاهر أنّـ الصحيح ، لوقوع الحسن بن الحسين في طريق الشيخ والنجاشي إلى عمر بن
 الربيع . مع أنّـ المذكور في الرجال والمعروف دون عمرو.

وعمر بن الربيع هو أبو أحمد البصري الثقة، روىٰ عن أبي عبدالله طليٌّ ، وروىٰ عنه الحسن بن الحسين.

رجال النجاشي: ٢٨٤، الفهرست: ١١٤ و١٩١، معجم رجال الحديث ١٣: ٣٣. ٩٧.

١ _الظاهر أنَّـه الإمام الصادق للثُّلِغ فإنَّ لعمر كتاباً عنـه للثُّلِغ ، كما في رجال النجاشي: ٢٨٤.

٢ - تهذيب الأحكام ٣: ٣٣ / ١٢٠، وسائل الشيعة ٨: ٣٠٣، كتاب الصلاة، أبواب صلاة
 الجماعة، الباب ٦، الحديث ٥.

٣ ـ رواها الشيخ الطوسي الله بإسناده عن ابن عقدة، عن أحمد بن محمد بن يحيى الخازني (الخازمي) عن الحسن بن الحسين، عن إبراهيم بن عليّ المرافقي، عن ابن الربيع، وإسناده إلى ابن عقدة وإن كان صحيحاً، إلّا أن أحمد بن محمد بن يحيى الخازني مجهول، كما أنّ الحسن بن الحسين مشترك، فالرواية ساقطة سنداً.

٤ ـ تقدّمت الإشارة إلى بعضها في الصفحة ٦٣ ـ ٦٤.

٥ ـ مجهول، ولم يرد في الكتب الأربعة إلا في هذا الموضع.
 تنقيح المقال ٢: ٢٦٦، معجم رجال الحديث ١٩: ١٢١.

في صلاتهم؛ فإنَّ مفتاح الصلاة التكبير»(١) فإنَّها _مع جهالـة راويها _ظاهرة في صحّـة صلاتـه لو كبِّر معهم.

ولا رواية عبيد بن زرارة (٢) عن أبي عبدالله قال قلت: إنّي أدخل المسجد وقد صلّيت، فأصلّي معهم فلا أحتسب تلك الصلاة ؟ قال: «لا بأس، وأمّا أنا فأصلّي معهم وأربهم أنّي أسجد وما أسجد» (٣) لضعف سندها (٤) ودلالتها ؛ لأنّ عدم الاحتساب بعد إتيان صلاة لا يدلّ علىٰ عدم الصحّة ، كما أنّ إراءة السجدة مع عدم النيّة ، لا تدلّ علىٰ عدمها لو اقتدىٰ . بل لعلّها مشعرة بها علىٰ فرض الاقتداء . وأمّا ما ورد من عدم جواز الصلاة خلفهم وأنّهم «بمنزلة الجُدر» (٥) وأنّه

وامّا ما ورد من عدم جواز الصلاة خلفهم وانّهم «بمنزلة الجُدر»^(٥) وأنّه «لاتصلّ إلّا خلف من تثق بدينه»^(١) فهي بحسب الحكم الأوّلي، فلا منافاة بينهما.

١ _ تهذيب الأحكام ٣: ٢٧٠ / ٧٥٥، وسائل الشيعة ٨: ٣٠٤، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب٦، الحديث٧.

٢ ـ هو عبيد بن زرارة بن أعين الشيباني، كان ثقة عيناً لا لبس فيه ولا شكّ، صحب الصادق طلي وروى عنه وعن أبيه زرارة وعمّه عبدالملك وأبي بصير، وروى عنه إسحاق بن عمّار وعلى بن أسباط ومعاوية بن وهب....

رجال النجاشي: ٢٣٣ _ ٢٣٤، معجم رجال الحديث ١٣: ٤٩.

٣ _ تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٩ / ٧٧٤، وسائل الشيعة ٨: ٣٠٤، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٦، الحديث ٨.

٤ ــ رواها الشيخ بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن القاسم بن عروة، عن عبيد بن زرارة، وضعف السند من جهة جهالة القاسم بن عروة وعدم قيام دليل على وثاقته.

٥ _ الكافي ٣: ٣٧٣ / ٢، تهذب الأحكام ٣: ٣٦٦ / ٧٥٤، وسائل الشيعة ٨: ٣٠٩، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ١٠، الحديث ١.

٦-الكافي ٣: ٣٧٤ / ٥، تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٦ / ٧٥٥، وسائل الشيعة ٨: ٣٠٩، كتاب
 الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ١٠، الحديث ٢.

وكيف كان: فلا ينبغي الشبهة في صحّة الصلاة وسائر العبادات المأتي بها على وجه التقيّة.

اختصاص المداراتية بالتقيّة من العامّة ولو مع عدم الخوف

بقي شيء: وهو أنّه لا إشكال في أنّ التقيّة الاضطرارية تابعة لتحقّق عنوان «الاضطرار والضرورة» من غير نظر إلى سببه، فلو فرض أنّ كافراً أو سلطاناً شيعياً أو غيرهما اضطرّه إلى إتيان العبادة بوجه خاصّ، يكون مجزياً عن المأمور به، وسيأتي الكلام في ميزان تحقّقه (١).

وأمّا التقيّة المداراتية المرغّب فيها ممّا تكون العبادة معها أحبّ العبادات وأمّا التقيّة المداراتية المرغّب فيها ممّا تكون العبادة معها أحبّ العبادات على وأفضلها فالظاهر اختصاصها بالتقيّة من العامّة، كما هو مصبّ الروايات على كثرتها. ولعلّ السرّ فيها صلاحُ حال المسلمين بوحدة كلمتهم وعدم تفرّق جماعتهم؛ لكي لا يصيروا أذلاء بين سائر الملل و تحت سلطة الكفّار وسيطرة الأجانب.

أو صلاحُ حال الشيعة؛ لضعفهم _ خصوصاً في تلك الأزمنة _ وقلة عددهم، فلو خالفوا التقيّة لصاروا في معرض الزوال والانقراض، في روايسة عبدالله بن أبي يعفور (٢) عن أبي عبدالله المثلاً قال: «اتقوا على دينكم، واحجبوه

١ ـ يأتي في الصفحة ٧٤.

٢ ـ هو الشيخ الجليل القارئ النقة عبدالله بن أبي يعفور العبدي، كان يقرئ القرآن في مسجد الكوفة، وكان ثقة ورعاً، جليلاً في أصحابنا، كريماً على أبي عبدالله على روئ عنه المختار وعن إسحاق بن عمّار والمعلّى بن خنيس وأبي الصامت، وروئ عنه العسين بن المختار والعلاء بن رزين وهشام بن سالم، مات في حياة الصادق هي وذلك في سنة الطاعون.

بالتقيّة؛ فإنّه لا إيمان لمن لا تقيّة له، إنّما أنتم في الناس كالنحل في الطير، ولو أنّ الطير يعلم ما في أجواف النحل، ما بقي منها شيء إلّا أكلته، ولو أنّ الناس علموا ما في أجوافكم _أنّكم تحبّونا أهل البيت _ لأكلوكم بألسنتهم، ولنحلوكم في السرّ والعلانية. رحم الله عبداً منكم كان على ولايتنا»(١).

ثمّ إنّه لا يتوقّف جواز هذه التقيّة _ بل وجوبها _ على الخوف على نفسه أو غيره، بل الظاهر أنّ المصالح النوعية صارت سبباً لإيجاب التقيّة من المخالفين، فتجب التقيّة وكتمان السرّ ولو كان مأموناً وغير خائف على نفسه وغيره.

 [←] رجال النجاشي: ۲۱۳، اختيار معرفة الرجال ۲: ۵۱۵ ـ ۵۱۹، معجم رجال الحديث ۱۰:
 ۱۰۲ ـ ۱۰۳ ـ ۱۰۳، و۲۲: ۱۵۰ ـ ۱۵۱.

١ _ المحاسن: ٢٥٧ / ٣٠٠، الكافي ٢: ٢١٨ / ٥، وسائل الشيعة ١٦: ٢٠٥، كتاب الأمر والنهى، الباب ٢٤، الحديث ٨.

المبحث الرابع

حول اعتبار عدم المندوحة في التقيّة

هل يعتبر في التقيّة عدم المندوحة مطلقاً (۱) أم لاكذلك (۲) أو يفصّل بين ما كان مأذوناً فيه بخصوصه فلا يعتبر، كغسل الرجلين في الوضوء والوضوء منكوساً (۳) وبين ما لم يرد فيه نصّ خاص (٤) أو يفصّل بين التقيّة من المخالفين فلا يعتبر مطلقاً (۵) أو في الجملة (۲)، وبين غيرهم فيعتبر ؟

والتحقيق: هو اعتبار عدم المندوحة فيما إذا كانت التقيّة من غير

١ _مدارك الأحكام ١: ٢٢٣.

٢ ـ البيان: ٤٨، جامع المقاصد ١: ٢٢٢، روض الجنان: ٣٧ / السطر ٣.

٣ ـ وسائل الشيعة ١: ٤٤٤، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب٣٢، الحديث٣.

٤ ـ رسالة في التقيّة، ضمن رسائل المحقّق الكركي ٢: ٥١، أنظر رسالة في التقيّة، ضمن
 تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ٨١ ـ ٨٢.

٥ ـ وهو مختار المصنّف نُؤُخ ، كما يأتي تحقيقه.

٦ - الطهارة، ضمن تراث الشيخ الأعظم ٢: ٢٨٦ - ٢٨٧، مصباح الفقيه، الطهارة: ١٦٥ - ١٦٥، التنقيح في شرح العروة الوئقيٰ ٤: ٣٠٥ - ٣٠٨.

المخالفين ممّا كان دليلها مثل حديث الرفع (١). وقوله: «التقيّـة في كلّ شيء يضطرّ إليه ابن آدم» (٢) وقوله: «التقيّـة في كلّ ضرورة» (٣) وعدم الاعتبار إذا كانت من المخالفين مطلقاً:

اعتبار عدم المندوحة في التقيّة من غير المخالفين

أمّا اعتبار عدمها في الفرض الأوّل؛ فلعدم صدق الاضطرار وانضرورة مع المندوحة؛ فإنّ مَن كان في سعة من إتيان الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل، لا يكون مضطرّاً إلى إتيانها مع سعة الوقت؛ لعدم إمكان إلزام أحد بالصلاة التي كانت متقوّمة بالنيّة، فالإلزام إنّما يتعلّق بصورة الصلاة لا بالصلاة متكتّفاً، إلّا أن يكون المكلّف ملزّماً بإتيانها من قبل علّام الغيوب، كما في الواجب المضيّق أو الواجب الذي ضاق وقته، فيكون مضطرّاً في إتيانها وقت الضيق عقلاً، فحينئذِ مع حضور من يتقي منه ويخاف على نفسه منه، يضطرّ إلى إتيانها على وجه التقيّة.

وبالجملة: الاضطرار إلى إتيان المأمور به الذي يكون من الأمور القصدية بكيفية خاصة، لا يتحقّق إلّا بالاضطرار إلى إيجاد الطبيعة وإلى الكيفية الخاصة، فمع عدم الاضطرار إلى أحدهما لا يصدق أنّه مضطر إلى إتيانها كذلك.

فما ادّعى الشيخ الأعظم: «من منع توقّف الاضطرار إلى مثل التكتّف على

١ _ تقدّم في الصفحة ٤٢، الهامس٣.

٢ _ تقدّم في الصفحة ١٠.

٣ _ تقدّم في الصفحة ٤٨.

الاضطرار إلى الصلاة التي يقع فيها، بل الظاهر أنّه يكفي في صدق الاضطرار إلى الصلاة التي يقع فيها، بل الظاهر أنّه يكفي في صدق الاضطالاة ممّا إلى الدّ من فعلمه مع وصف إرادة الصلاة في ذلك الوقت لا مطلقاً»(١) ممّا لا يمكن المساعدة عليمه؛ ضرورة عدم الاضطرار إلى التكتّف في الصلاة مع الاختيار في تركها.

بل الأمر كذلك فيمن علم أنّ الحضور في مجلس الشرب مثلاً، ينجرّ إلى اضطراره إلى شرب الخمر، فمع اختياره في ترك الحضور _إذا حضر وشرب الخمر اضطراراً يعدّ هذا الشرب اختيارياً غير معذور فيه. وإنّمه يعاقب على شربه لا حضوره؛ لأنّ مقدّمة الحرام غير محرّمة (٢).

لا يقال: إنّ شرب الخمر بعد حضوره واجب؛ لتوقّف حفظ النفس عليه، فكيف يعاقب عليه ؟!

فإنّه يقال: حفظ النفس واجب شرعاً، والشرب واجب عقلاً مقدّمةً مع كونه محرّماً شرعاً، فالعقل يحكم بلزوم ارتكاب أقلّ المحذورين مع استحقاقه للعقوبة. مع أنّه لو التزم بالوجوب الشرعي أيضاً لا مانع من صحّة العقوبة، كالمتوسّط في الأرض المغصوبة؛ فإنّ حكم الشارع لم يتعلّق به لأجل مصلحة فيه، بل لأجل قلّة المفسدة وأقلية المحذور، وفي مثله لامانع من العقوبة عقلاً.

صحّة عبادة من اضطرّ نفسه إلى الفرد الاضطراري وإن عصى ا

وبالجملة: لا إشكال في أنّ العقل يحكم حكماً جزمياً بصحّة عقوبة من حضر في محلِّ اختياراً مع علمه باضطراره إلى المحرّم، فحينئذٍ يقع البحث في

١ _ رسالة في التقيّة، ضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ٩٠.

٢ ـ مناهج الوصول ١: ٤١٥، تهذيب الأصول ١: ٢٨٢.

أنّه لو اضطرّ المكلّف نفسَه إلى إتيان الفرد الاضطراري _ بأن لا يأتي به إلّا آخر الوقت، وحضر عند من يتقي منه اختياراً _ هل يكون عاصياً أو لا؟ وعلى الأوّل هل تصحّ عبادته أو لا؟

مقتضى الجمود علىٰ ظاهر الأدلُّـة صحَّتها مع العصيان:

أمّا العصيان: فلأنّ المتفاهم من عنوان التحليل عند الاضطرار: أنّ الفرد الاضطراري ناقص عن الاختياري، وأنّه تفوت به مصلحة ملزمة، لكنّ الاضطرار واللابدّية ـ لاستيفاء بقيّة المصلحة ـ صارا سبباً للأمر بإتيانه. وبالجملة إنّ الضرورة أباحت المحظور.

وأمّا الصحّة: فلتحقّق عنوان «الاضطرار» ولو باختياره. اللهمّ إلّا أن يدعى انصراف أدلّة الاضطرار عن الاضطرار بالاختيار، خصوصاً إذا كان دليل الاضطرار _كحديث الرفع(١)_ مسوقاً للامتنان، فحينئذٍ لا تستفاد الصحّة من الأدلّة إلّا إذا دلّ دليل بالخصوص على عدم جواز ترك المأمور به، كقوله: «الصلاة لا تترك بحال»(٢) فحينئذٍ يجب الإتيان وتصحّ.

هذا حال ما يستفاد حكمه من دليل الاضطرار، وقد عرفت اعتبار عدم المندوحة مطلقاً، فيجب إعمال الحيلة في التخلّص عن المتقىٰ منه، وفي إتيان

١ _ تقدّم في الصفحة ٤٢، الهامش ٣.

٢ ـ هذه العبارة لاتوجد في المجامع الروائية بعينها، والظاهر أنّها مأخوذة من صحيحة زرارة الواردة في المستحاضة وفيها: «ولا تدع الصلاة على حال، فإنّ النبي المُشْئِلَةُ قال: الصلاة عماد دينكم».

الكافي ٣: ٩٩ / ٤، تهذيب الأحكام ١: ١٧٣ / ٤٩٦، وسائل الشيعة ٢: ٣٧٣، كتاب الطهارة، أبواب الاستحاضة، الباب ١، الحديث ٥.

العمل موافقاً للحقّ بقدر المقدور؛ فإنّ الضرورات تـتقدّر بقدرها. نعم، لو خـاف من إعمال الحيلـة إفشاء سرّه وورود ضرر عليـه يكون ذلك أيضاً من الاضـطرار والضرورة عرفاً.

عدم اعتبار عدم المندوحة في التقيّة من المخالفين

وأمّا ما يستفاد حكمه من سائر الأدلّة التي تختص ظاهراً بالمخالفين، فالظاهر أنّه لا يعتبر فيها عدم المندوحة مطلقاً، فمن تمكّن من إتيان الصلاة بغير وجه التقيّة، لا يجب عليه إتيانها كذلك، بل الراجح إتيانها بمحضر منهم على صفة التقيّة.

وكذا لا يجب عليه إعمال الحيلة في إزعاج من يتقي منه عن مكانه، أو تغيير مكانه من السوق أو المسجد إلى مكان آمن؛ لظهور الأدلّة بل صراحة بعضها في رجحان الحضور في جماعاتهم، وأنّ الصلاة معهم كالصلاة مع رسول الله، ولا شكّ في أنّ هذه الترغيبات تنافى إعمال الحيلة وتعويق العمل.

فمن سمع قول أبي جعفر التيلانية : «صلّوا في عشائرهم» مذيّلاً بقوله : «والله ما عُبد الله بشيء أحبّ إليه من الخباء»(١) لا يشكّ في أنّ المراودة معهم وجلب قلوبهم مطلوبة ، والصلاة معهم وفي عشائرهم محبوبة ومن أحسن العبادات، وهي تنافي إعمال الحيلة والانعزال عنهم في عباداته.

١ _ تقدّم في الصفحة ٥٧.

صلّى معهم في الصفّ الأوّل كمن صلّى خلف رسول الله وَ الله و الل

ولا يعارضها بعض الضعاف ممّا تقدّم ذكره (٣) وغيره، كرواية إبراهيم بن شيبة (٤) قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني المؤلل عن الصلاة خلف من يتولّى أمير المؤمنين المؤلمنين أو خلف من يحرّم المسلح وهو يمسح، فكتب: «إن جامعك وإيّاهم موضع فلم تجد بُدًا من الصلاة، فأذّن لنفسك وأقم، فإن سبقك إلى القراءة فسبّح» (٥).

فإنها مع ضعفها سنداً (٦) يحتمل على بُعد أن يكون المراد ممّن يتولّى أمير المؤمنين بعضَ الشيعة ، في مقابل من يحرّمه منهم وهو يمسح ، فيكون الموردان خارجين عن مصبّ أخبار التقيّة المداراتية .

١ _ تقدّم في الصفحة ٦٣.

٢ ـ راجع وسائل الشيعة ٨: ٢٩٩، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٥، و: ٣٦٨، الباب ٣٤، الحديث ٤.

٣ ـ تقدّم في الصفحة ٦٧ ـ ٦٨.

٤ ـ هو إبراهيم بن شيبة الأصبهاني الكاشاني الأصل، صحب الجواد والهادي الله وروى عنه عن أحدهما مكاتبة، إلا أنه لم يرد في حقه تُوثيق، روى عن الجواد عليه وروى عنه أحمد بن أبى نصر البزنطى وموسى بن جعفر بن وهب.

اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٠٣، رجال الطوسى: ٣٩٨ و٤١١، تنقيح المقال ١: ٢٠.

[.] ٥ ـ تهذيب الأحكام ٣: ٢٧٦ / ٨٠٧، وسائل الشيعة ٨: ٣٦٣، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٣٣، الحديث ٢.

٦ ـ ضعيفة بإبراهيم بن شيبة نفسه، كما تقدّم في الهامش ٤.

وكرواية «دعائم الإسلام»(١) و«فقه الرضا»(٢) ممّا لا تصلح لمعارضة تلك الصحاح.

وأمّا التأييد بالعمومات الدالّة على أنّ «التقيّة في كلّ شيء يضطر إليه ابن آدم» (٣) بدعوى أنّ ظاهرها حصر التقيّة في حال الاضطرار _كما صنع الشيخ الأعظم (٤) _ فممنوع ؛ لمنع الظهور المزبور، وعدم حجّية مفهوم اللقب (٥).

عدم وجوب إعمال الحيلة

وكيف كان: فلا إشكال في أنّه لا يعتبر عدم المندوحة فيها على النحو المتقدّم، وإنّما الإشكال في اعتباره حين العمل؛ بأن يمكنه عند إرادة التكفير تقيّة الفصلُ بين يديه، وعند إرادة غسل الرجلين سبقُ يده إلى الرجل وإتيان

١ ـ وهي ما عن أبي جعفر محمد بن علي الله أنه فال: لا تصلوا خلف ناصب ولاكرامة، إلا أن تخافوا على أنفسكم أن تشهروا ويشار إليكم، فصلوا في بيوتكم ثم صلوا معهم، واجعلوا صلاتكم معهم تطوعاً.

دعائم الإسلام ١: ١٥١، بحار الأنوار ٨٥: ١١٠ / ٨٢.

الفقه المنسوب للإمام الرضاط الله: ١٤٥ _ ١٤٥، مستدرك الوسائل ٦: ٤٨١، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٢٩، الحديث ١.

٣ ـ تقدّم تخريجه في الصفحة ١٠.

٤ ـ رسالة في التقيّة، ضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ٨٧.

٥ ـ راجع مناهج الوصول ٢: ٢١٥ ـ ٢١٨، تهذيب الأُصول ١: ٤٥٢ ـ ٤٥٤.

مسمّى المسح قبل الغسل... وهكذا، فلو فعل معه ما يخالف الحقّ لكان عمله باطلاً.

صرّح الشيخ الأعظم باعتبار عدمها وأنّ التقيّـة على هذا الوجـه غير جائزة في العبادات وغيرها قال: «وكأنّـه لا خلاف فيـه»(١).

وتبعه المحقق صاحب «مصباح الفقيه» (٢) ناقلاً عن غير واحد نفي الريب عنه (٣)، وعن بعضٍ: «أنّ اعتبار عدم المندوحة بهذا المعنىٰ ممّا لا خلاف فيه» (٤). وأيّد كلامه: «بأنّ عدم المندوحة بهذا المعنىٰ بحسب الظاهر ممن مقوّمات موضوع التقيّة عرفاً. مع أنّه لا مقتضي لتقييد الأوامر الواقعية بغير الفرض؛ لأنّ المفروض أنّ التقيّة لا تنافيها... إلىٰ أن قال: مع إمكان أن يقال: إنّه لا يكاد يستفاد جوازها في الفرض من مطلقات الأخبار، فضلاً عن غيرها؛

١ ـ رسالة في التقيّة، ضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ٨٥.

٢ ـ هو العالم الفقيه الأصولي المحقّق المدفّق رضا بن محمّد هادي الهمداني. ولد بهمدان سنة ١٢٥٠هـ، وفيها قرأ مقدّماته العلميّة، ثمّ هاجر إلى النجف الأشرف فدرس عند المجدّد الشيرازي والشيخ محمّد تقي الشيرازي والميرزا حسن خليل الطهراني، ثمّ استقلّ بالتدريس بعدما هاجر السيّد المجدّد إلى سامرّاء، فكان بحثه منالاً عالياً للدقّة والمتانة والعمق والرصانة. وكان زاهداً في الدنيا معرضاً عنها حتّى عن الكلام في أمورها العادية، كما كان شديد التواضع فكان يقوم لكلّ داخل ويقوم للطلّاب جميعهم حتّى في أثناء الدرس، وكان كارهاً للشهرة مؤثراً للعزلة إلّا فيما لابدّ منه لدين أو دنيا. من مؤلّفاته: مصباح الفقيه وحواشيه على الرياض والمكاسب والرسائل... توفّي ﴿ سنة ١٣٢٢هـ أعيان الشيعة ٧ - ٢٢ معارف الرجال ١ : ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

٣ ـ لم نعثر عليه.

٤ ـ راجع رسائل المحقّق الكركي ٢: ٥١، رسالة في التقيّة، ضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ٨٥.

لانصرافها عن مثل الفرض، بل لا يتوهم المخاطب بهذه الأخبار إلّا جوازها في غير الفرض؛ لما ارتكز في الذهن من أنّ الواجب الواقعي والمطلوب النفس الأمري، إنّما هو مسح الرجلين، وأمّا ما عداه فإنّما سوّغه العجز، فلا يجوز مع التمكّن الفعلى من فعله (١). انتهىٰ.

أقول: ما أفاده العلمان حقّ لا محيص عنه لو حاولنا استفادة اعتبار عدم المندوحة من عمومات أخبار التقيّة ومطلقاتها. بل قد عرفت (٢) أنّه يعتبر عدمها مطلقاً لو تمسّكنا بأدلّة الاضطرار والضرورة.

وأمّا بالنظر إلى الأخبار الخاصة الواردة في باب الوضوء (٣) والصلاة معهم (٤) وغير هما (٥) فالمسألة محلّ نظر ؛ للسكوت عن لزوم إعمال الحيلة فيها مع كون المقام محلّ بيانه، فلو كان عدمها معتبراً في الصحّة لم يجز إهماله، ففي رواية (٢) محمّد بن الفضل (٧): [أنّ عليّ بن يقطين] كتب إلى أبي الحسن موسى

١ _ مصباح الفقيم، الطهارة: ١٦٥ / السطر ٣٤.

٢ _ تقدّم في الصفحة ٧٣ _ ٧٥.

٣ ـ وسائل الشيعـة ١: ٤٤٣، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٣٢.

٤ _ وسائل الشيعة ٨: ٢٩٩، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٥.

٥ ـ وسائل الشيعــة ١٠: ١٣١، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنــه الصائم، الباب ٥٧.

٦ _ روى الشيخ المفيد الله هذه الرواية عن محمّد بن إسماعيل عن محمّد هذا، فهي ضعيفة بالإرسال. والظاهر أنّ محمّد بن إسماعيل هو ابن بزيع الثقة، فقد ورد مائة مرّة في الكتب الأربعة _ فحسب _ راوياً عن محمّد بن الفضيل بن كثير الأزدي الصيرفي، فيكون «الفضل» مصحّف «الفضيل» كما صحّف في التهذيب ٨: ١٠١ / ١٠١.

راجع معجم رجال الحديث ١٥: ٨٥ و ٨٧ ــ ٨٨.

٧ ـ هو أبو جعفر الأزرق محمّد بن الفضيل بن كثير الصيرفي الأزدي الكـوفي، كــان ضــعيفاً

يسأله عن الوضوء، فكتب إليه أبو الحسن التللاء «فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء، والذي آمرك به في ذلك أن تمضمض ثلاثاً، وتستنشق ثلاثاً، وتغسل وجهك ثلاثاً، وتخلّل شعر لحيتك، وتغسل يديك إلى المرفقين ثلاثاً، وتمسح رأسك كله، وتمسح ظاهر أذنيك وباطنهما، وتغسل رجليك إلى الكعبين ثلاثاً، ولا تخالف ذلك إلى غيره...»(١) إلى آخره.

فلو كان إعمال الحيلة واجباً ولم يصحّ الوضوء مع تركه، كان عليه البيان، مع إمكان إعمالها بأيسر ما يكون، خصوصاً في غسل الوجه واليدين بنيّة الوضوء في الغسلة الأخيرة، أو الثانية والثالثة.

وتوهم التقيّة في المكاتبة يدفعه المكاتبة الثانية (٢). بل نفس مكاتبة ابن يقطين (٣) إليه مخالفة للتقيّة لولا الأمن من الإفشاء، ومعه لا معنىٰ للتقيّة

 [◄] يرمىٰ بالغلق. روىٰ عن الكاظم والرضا الله وعن إسحاق بن عمّار وأبان بن عثمان وموسىٰ بن بكر ... روىٰ عنه ابن بزيع وابن محبوب والبزنطى.

رجال النجاشي: ٣٦٧، رجال الطوسي: ٣٦٠ و ٣٨٩، معجم رجال الحديث ١٤٠ - ١٤٠ _ . ١٤١ .

١ ـ الإرشاد، الجزء الثاني، ضمن مصنفات الشيخ المفيد ١١: ٢٢٧، وسائل الشيعة ١:
 ٤٤٤، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٣٢، الحديث٣.

٢ ـ وهي مذكورة في ذيل رواية محمد بن الفضيل وتبتدئ بقوله: وورد عليه كتاب أبي
 الحسن الله : «ابتدئ من الآن ـ يا على بن يقطين ـ وتوضاً كما أمرك الله تعالى ...».

٣ ـ هو النقة الجليل الورع أبو الحسن عليّ بن يقطين بن موسى البغدادي، ولد سنة ١٢٤ هـ، وكان جليل القدر ذا منزلة عظيمة عند الإمام الكاظم للله وعند سائر الطائفة، روي أنّه لله ضمن له الجنّة. روى عن الإمام الصادق لله قليلاً وعن الإمام الكاظم لله كثيراً، كما روى عن عمرو بن إبراهيم وروى عنه محمّد بن أبي عمير وحمّاد بن عثمان ويعقوب

في الفتوى، ولا ريب أنّ ابن يقطين كان يعمل على طبق مكاتبت من غير إعمال الحيلة، كما صرّح به في الرواية.

ومثلها روايـة داود الرقي(١) وحسنـة داود بن زربي(٢) بل صحيحتـه على

→ بن يزيد. توفّى الله سنـــة ١٨٠هــ.

رجال النجاشي: ۲۷۳، اختيار معرفة الرجال ۲: ۷۲۹ ـ ۷۲۷، الفهرست: ۹۰ ـ ۹۱، معجم رجال الحديث ۱۲: ۲۲۷.

١ ـ رواها الكشّي عن حمدويه وإبراهيم، عن محمّد بن إسماعيل الرازي، عن أحمد بن سليمان، عن داود الرقي قال: دخلت على أبي عبدالله الله الله فقلت له: جعلت فداك، كم عدّة الطهارة؟ فقال: ما أوجبه الله فواحدة، وأضاف إليها رسول الله رَاللهُ اللهُ وَاحدة لضعف الناس، ومن توضًّا ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاة لـه، أنا معـه في ذا حتّي جاءه داود بن زربي، فسألـه عن عدّة الطهارة؟ فقال له: ثلاثاً ثلاثاً، من نقص عنه فلا صلاة له، قال: فارتعدت فرائصي، وكاد أن يدخلني الشيطان، فأبصر أبو عبدالله الثُّلا إليّ وقد تغيّر لوني فقال: أسكن بــا داود، هذا هو الكفر أو ضرب الأُعناق، قال: فخرجنا من عنده، وكان ابن زربي إلى جوار بستان أبي جعفر المنصور، وكان قد ألقي إليّ أبي جعفر أمر داود بن زربي، وأنَّه رافضي يختلف إلى جعفر بن محمَّد، فقال أبو جعفر المنصور: إنِّي مطَّلع إلى طهارته، فإن هو توضَّأ وضوء جعفر بن محمّد _فإنّى لأعرف طهارتـه_حقّقت عليـه القول وقتلتـه، فاطّلع وداود يتهيّأ للصلاة من حيث لا يراه، فأسبغ داود بن زربي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً كما أمره أبو عبدالله الله الله عبدالله الله ا وضوؤه حتَّى بعث إليـه أبو جعفر المنصور فدعاه، قال: فقال داود: فلمَّا أن دخلت عـليـه رحّب بي وقال: يا داود، قيل فيك شيء باطل، وما أنت كذلك إقـال]، فــد اطّــلعت عــلى طهارتك وليس طهارتك طهارة الرافضة، فاجعلني في حلّ، وأمر له بمائة ألف درهم، قال: فقال داود الرقّى: التقيت أنا وداود بن زربي عند أبي عبدالله للثِّلا ، فقال لـــه داود بــن زربي: جعلت فداك، حقنت دماءنا في دار الدنيا، ونرجو أن ندخل بيمينك وبركتك الجنَّـة، فقال أبو عبدالله للطُّلا: فعل الله ذلك بك وبإخوانك من جميع المؤمنين، فقال أبو عـبـدالله طلُّما

.....

لداود بن زربي: حدّث داود الرقي بما مرّ عليكم حتّى تسكن روعته، فيقال: فيحدّثته بالأمر كلّه، قال: فقال أبو عبدالله طلي لهذا أفتيته، لأنّه كان أشرف على القتل من يمد هذا العمدة، ثمّ قال: يا داود بن زربي، توضًا مثنى مثنى، ولا تزدن عليه، فإنّك إن زدت

والروابة ضعيفة لجهالة أحمد بن سليمان.

عليه فلا صلاة لك.

اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٠٠، وسائل الشيعة ١: ٤٤٣، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء. الباب ٣٢، الحديث ٢.

داود الرقي هو أبو سليمان داود بن كثير بن أبي خالد الرقي، صحب الصادق والكاظم الرضائي هو أبو سليمان داود بن كثير بن أبي خالد الرقي، صحب الصادق والكاظم الما والرضائي ووثقه الشيخ الطوسي، وعدّه الشيخ المفيد من خاصّة الإمام الكاظم الوايات ومن أهل الورع والعلم والفقه من شيعته، وقال الكثّي بعد أن ذكر بعض الروايات المادحة ن يذكر الغلاة أنّه من أركانهم، وينسب إليه أقاويلهم، ولم أسمع أحداً من مشايخ العصابة بطعن فيه، ولا عثرت من الرواية على شيء غير ما أثبته في هذا الباب. لكن ضعفه النجاشي وقال: «ضعيف جداً والغلاة تروى عنه».

أمّا عند المصنّف نَتُنُخ فالظاهر أنَّـه ثقـة، حيث نفى البعد عن وثاقتـه في طهارتـه.

روىٰ عن الصادق والكاظم اللَّهِ وعن أبي حمزة النمالي وأبي عبيدة الحدّاء وعبدالله بن سنان، وروىٰ عنه ابن أبي عمير وعليّ بن أسباط وعليّ بن الحكم....

الإرشاد، الجزء الثاني، ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ١١: ٢٤٧ ـ ٢٤٨، رجال النجاشي: ١٥٦، اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٠٨، رجال الطوسي: ٣٤٩، مجمع الرجال ٢: ٢٩٠، الطهارة، الإمام الخميني الله ٢: ٣٢٠، معجم رجال الحديث ٧: ١٢٧ و ١٣٥ ـ ١٣٦.

٢ _ رواها الشيخ بإسناده، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن داود بن زربي قال: سألت أبا عبدالله عليّ الوضوء؟ فقال لي: تـوضّأ ثلاناً (ثلاناً، قال:) ثمّ قال لي: أليس تشهد بغداد وعساكرهم؟ قلت: بلين. قال: فكنت يوماً

اعتبار عدم المندوحة في التقيّة ٨٥

الأصحّ (١).

ويؤيده _ بل يدل عليه _ ما ورد في إظهار كلمة الكفر وسبّ النبيّ وأميرالمؤمنين _ والعياذ بالله _ فلو وجبت الحيلة مع إمكانها لكان البيان لازماً. مع أنّ رسول الله وَ الله الله و عناراً بأنّه «إن عادوا فعُد» (٢)، واستفاض عن أمير المؤمنين الأمر بسبّه تقيّة (٣).

وتشهد عليم الأخبار الكثيرة الواردة في الترغيب بالصلاة معهم وحضور

 ⁻ أتوضًا في دار المهدي، فرآني بعضهم وأنا لا أعلم بـ ه فقال: كذب من زعم أنّك فلاني وأنت تتوضّأ هذا الوضوء، قال: فقلت: لهذا والله أمرني.

تهذيب الأحكام ١: ٨٢ / ٢١٤، الاستبصار ١: ٧١ / ٢١٩، وسبائل الشبيصة ١: ٤٤٣، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٣٢، الحديث ١.

الترديده الله المستق والصحيحة من جهة أبي سليمان داود بن زربيّ الخندقي البندار الكوفي، فإنّه قد عدّه بعضهم كالفاضل المجلسي من الممدوحين، إذ يفهم من رواية داود بن كثير المذكورة في المتن ومن رواية أخرى، سلامة عقيدته وكونه مورداً لعطف الإمام الله وأمانته، لائتمانه الله داود على مقدار من المال.

وبعضهم وثقوه اعتماداً على توثيق الشيخ المفيد إيّاه المؤيّد بنقل العكّامــة وابن داود التوثيق عن النجاشي.

روىٰ عن الصادق والكاظم اللَّه وروىٰ عنه محمّد بن أبي عمير والضحّاك بسن الأشعث وبونس بن عبدالرحمان.

٢ ـ قرب الإسناد: ٨، الكافي ٢: ٢١٩ / ١٠، وسائل الشيعة ١٦: ٢٢٥، كتاب الأمر
 والنهى، الباب٢٩، الحديث ٢.

٣ _ تقدّم في الصفحة ٢٥.

جماعاتهم (١) من غير ذكر لإعمال الحيلة، مع أنّه ممّا يغفل عنه العامّة. بـل وجوب إعمالها ممّا يؤدّي ـ لا محالة ـ إلى إفشاء السرّ وإذاعة أمرهم، ويكون منافياً لشرع التقيّة؛ فإنّ نوع المكلّفين لا يقدرون على إعمالها بنحوٍ لا ينتهي إلى الإفشاء.

حمل الأخبار المخالفة على استحباب إعمال الحيلة

نعم، هنا أخبار في باب القراءة والجماعة ظاهرة في لزوم إعمالها، كموثقة سَماعة قال: سألته عن رجل كان يصلّي، فخرج الإمام وقد صلّى الرجل ركعة من صلاة فريضة، قال: «إن كان إماماً عدلاً فليصلّ أخرى وينصرف ويجعلهما تطوّعاً. وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو، وإن لم يكن إمام عدل فليبنِ على صلاته كما هو، ويصلّي ركعة أخرى، ويجلس قدر ما يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمّداً عبده ورسوله، ثمّ ليتم صلاته مصه على ما استطاع؛ فإنّ التقيّة واسعة، وليس شيء من التقيّة إلّا وصاحبها مأجور عليها إن شاء الله»(٢).

فإنّ الظاهر من قوله: «ثمّ ليتمّ صلاته معه على ما استطاع» هو تتميم الصلاة وإتيانها على مذهب الحقّ بمقدار الاستطاعة. والتعليل بـ«إنّ التقيّة واسعة» راجع إلى ما لا يستطيع ويأتي به تقيّة. كما أنّ قوله: «ويجلس قدر ما يقول...» إلى آخره، ظاهر في إعمال الحيلة؛ بأن يأتي بالتشهّد بنحو يوهم أنّ تأخيره وجلوسه بهذا المقدار، يكون لبطء الحركة، لا إتيان التشهّد.

١ ـ تقدّم في الصفحة ٦٣ وما بعدها.

٢ _ تقدّم في الصفحة ٥٠.

وصحيحة عليّ بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليّا في الرجل يعصلّي خلف من لا يقتدى بصلاته، والإمام يجهر بالقراءة، قال: «إقرأ لنفسك، وإن لم تسمع نفسك فلا بأس»(١).

فإنّ مقتضى الأمر بالقراءة لنفسه وإن لم يسمع، هو لزوم إتيان القراءة بقدر الاستطاعـة.

ومثلها ما روي عن أبي عبدالله المثلاث مرسلاً (٢) قال: «يبجزيك من القراءة معهم مثل حديث النفس» (٣) وغير ها (٤) ممّا تدلّ على الإتيان بالمقدار الممكن من قراءة الحمد فقط أو بعضها.

والأرجع حمل هذه الطائفة على الاستحباب؛ لقوّة ظهور الطائفة الأولىٰ في عدم لزوم إعمال الحيلة، والمسألة محلّ إشكال تحتاج إلىٰ مزيد تأمّل.

١ ــ تهذيب الأحكام ٣: ٣٦ / ١٢٩، الاستبصار ١: ٤٣٠ / ١٦٦٣، وسائل الشيعة ٨: ٣٦٣.
 كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٣٣، الحديث ١.

٣ ـ الكافي ٣: ٣١٥ / ١٦، تهذيب الأحكام ٢: ٩٧ / ٣٦٦، الاستبصار ١: ٣٢١ / ١١٩٧، وسائل الشيعة ٦: ١٦٨، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة، الباب ٥٢، الحديث٣. ٤ ـ وسائل الشيعة ٨: ٣٦٣، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الجماعة، الباب ٣٣.

المبحث الخامس

حول ترتّب جميع آثار الصحّة على العمل الصادر تقيّةً

هل يترتب على العمل الصادر تقيّة جميع آثار الصحّة؛ فيرفع الوضوء تقيّة الحدث، وتؤثّر الطلاق في عليها، فيؤثّر الطلاق في غير محضر العدلين في انفصال الزوجة، فإذا زالت التقيّة بقي أثر الوضوء وآثار المعاملات، أم لا فتجب إعادتها بعد زوال السبب؟

أقول: يقع الكلام في مقامين:

أحدهما: في مقتضى الأدلَّة العامّة.

وثانيهما: في الأدلِّـة الخاصِّـة الواردة ني الموارد المخصوصـة:

المقام الأوّل: مقتضى الأدلّة العامّة

١ حال العقود والإيقاعات

أمّا المقام الأوّل فالتحقيق عدم قصور الأدلّـة، مثل قولـه: «التقيّـة في كلّ

شيء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله»(١) وقوله: «كلّ شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيّة _ ممّا لا يؤدّي إلى الفساد في الدين _ فإنّه جائز»(١) بعدما تقدّم من شمولها للوضع(١) فإذا فرض اضطرار شخص إلى طلاق زوجته بحسب مقاصده العادية، ولم يمكنه إلّا بمحضر منهم تقيّة ، فلا إشكال في صدق أنّه اضطر إلى الطلاق، فهذا الطلاق الاضطراري ممّا أحلّه الله ، وهو جائز ، فلو فرض ورود دليل خاص بأنّ الطلاق الكذائي جائز أو حلال، فهل يتوقّف فقيه في استفادة الصحّة وحصول الفراق منه ؟! وكذا لو اضطر إلى بيع داره بكيفية تقتضيها التقيّة .

وبالجملة: ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ اللهُ ٱلْبَيْعَ﴾ (٤) وقوله: «الصلح جائز بين المسلمين» (٥) حيث يستفاد منهما النفوذ (٦) دون ما ورد فيما نحن فيه؟!

والعجب من الشيخ الأعظم حيث اعترف بعموم الحلّية والجواز للوضعي، فقال في الردّ على المحقّق الثاني (٧) ـ حيث فصّل بين كون متعلّق التقيّـة مأذوناً

١ _ تقدّم في الصفحة ١٠.

٢ _ تقدّم في الصفحة ١٣.

٣ _ تقدّم في الصفحة ٤٦ _ ٤٩.

٤ ـ البقرة (٢): ٢٧٥.

٥ _ تقدّم في الصفحة ٤٩.

٦ ـ الخلاف ٣: ٧ و ٢٩٤، السرائر ٢: ٦٤ و ٤١٩، مختلف الشيعـة ٥: ٣٨، و٦: ١٧٧.

٧ ـ هو مروّج المذهب والملّـة وشيخ المشايخ الأجلّـة عليّ بن الحسين بـن عـبد العـالي
 العاملي الكركي. ولد بلبنان، وأخذ عن علماء الشام ومصر والعراق، ثمّ قدم إلى إيران، وقد

فيه بخصوصه وغيره (١٠-: «إنّ الفرق بين كون متعلّق التقيّة مأذوناً فيه بالخصوص أو بالعموم، لا نفهم له وجهاً» (٢) ومع ذلك نسب استفادة صحّة المعاملات من الأدلّة العامّة في المقام إلىٰ توهمٍ مدفوع، بنما لا يخفىٰ على المتأمّل! (٣).

فنقول: عدم استفادة صحّة البيع من قوله: «كلّ شيء يضطرّ إليه ابن آدم فقد أحلّه الله» إمّا لأجل عدم شموله للحلّية الوضعية، فقد اعترف بشموله لها عدم، كلماته في كيفية استفادة الحلّية الوضعية من مثل قوله: ﴿أَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ﴾ مختلفة؛ فمقتضى بعضها استفادتها منه ابتداءً بحسب فهم العرف(ع) ومقتضى الآخر أنّها مستفادة من الحكم التكليفي(٥)، وإمّا لعدم ورود الحلّ بالخصوص بالنسبة إلى كلّ معاملة، فقد اعترف بعدم الفرق.

[→] سعىٰ في سبيل إعلاء أعلام المذهب الجعفري وترويجه، كما منع الفجرة والفسقة وزجرهم، وقام بإجراء الحدود والتعزيرات، وإقامة الجمعة والجماعات، وحثّ عمامة الناس علىٰ تعلّم شرائع الدين وأحكامه. وكانت له تعليقات حسنة وتصانيف جيّدة منها جامع المقاصد ورسائل عديدة.

يروي عن الشيخ ضياء الدين عليّ ابن الشهيد وعن محمّد بن داود ابن عمّ الشهيد وعن شيخه واُستاذه شمس الدين محمّد بن خاتون، ويروي عنه الشيخ عبد النبيّ الجزائـري صاحب الرجال والشيخ عليّ بن عبد العالي وغيرهم، توفّي الله سنة ٩٤٠ هـ.

رياض العلماء ٣: ٤٤١ ـ ٤٥٥، روضات الجنات ٤: ٣٦٠ ـ ٣٧٥.

١ ـ رسالـة في التقيّـة، ضمن رسائل المحقّق الكركي ٢: ٥١.

٢ _ رسالة في التقيّة، ضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ٨٤.

٣ _ نفس المصدر: ١٠٠٠.

٤ _ المكاسب، ضمن تراث الشيخ الأعظم ١٦: ٤٠.

٥ _ المكاسب: ٢١٥ / السطر ٢٢.

والإنصاف: أنَّـه لا قصور في الأدلّـة العامّـة _ حتّىٰ حديث الرفع (١٠ في استفادة الصحّـة. هذا حال العقود والإيقاعات.

٢ ـ حال التكاليف النفسية والغيرية

وأمّا غيرهما كالوضوء وغيره، فقد عرفت أنّ الظاهر من كثير من عمومات التقيّة وإطلاقاتها، أنّ المأتيّ به تقيّة مصداق للماهية المأمور بها، ويسقط أمره بإتيانه (٢):

أمًا بالنسبة إلى التكاليف النفسية فظاهر.

وأمّا التكاليف الغيرية كالوضوء والغسل، فقد يتوهّم عدم شمول الأدلّة لها واختصاصها بالنفسيات، فإتيان الصلاة مع الوضوء الكذائي ممّا يضطرّ إليه المكلّف، فهو حلال جائز، وأمّا بعد رفع التقيّة فلا تحلّ الصلاة مع الوضوء أو الغسل تقيّة ، كما لا يكون تجفيف محلّ البول تقيّة موجباً للتطهير، فكما لا يرفع ذلك الحدث، فالرخصة المستفادة من العمومات، لا تقتضي إلّا رفع المنع عن الدخول في الصلاة بالوضوء مع غسل الرجلين، أو الإتيان به مع النبيذ ومع نجاسة البدن، لا صحّة الوضوء وطهارة البدن (٣).

ولكنّ الظاهر عدم قصور الأدلّة عن استفادة صحّة الوضوء تقيّة مع غسل الرجلين أو الإتيان بالنبيذ؛ لأنّ الوضوء الكذائي شيء يضطر إليه ابن آدم، فقد أحلّه الله، والحلّية الوضعية بالنسبة إليه كونه ممضى، كما أنّ الجواز كذلك،

١ ـ تقدّم في الصفحة ٤٢، الهامش ٣.

٢ ـ تقدّم في الصفحــة ٥٠ و ٥٥ و ٥٩.

٣ ـ مصباح الفقيه، الطهارة: ١٧٠ / السطر ٥.

فالحلية والجواز الوضعي في الوضوء بالنبيذ صحّته وتماميته، فإذا صحّ وتممّ يرفع به الحدث، فلو دلّ دليل بالخصوص على جواز الوضوء بالنبيذ فلا يشكّ أحد في استفادة الصحّة منه. والفرق بين الدنيل العامّ والخاصّ (١) غير واضح. وبعد صحّته وتماميته لاربب في رفعه الحدث.

والنقضُ بلزوم القول بطهارة رأس الحشفة إذا مسحه بالجدار (٢) غيرُ وارد؛ لإمكان الفرق بأنّ استفادة الطهارة من قوله: «أحلّه الله» و«جائز» مشكلة محتاجة إلى التكلّف، بخلاف استفادة صحّة الوضوء والغسل التي يترتّب عليها رفع الحدث من غير لزوم انتساب الحلّية والجواز إليه. وانتسابهما إلى أسباب الطهارة _كالمسح _ وإن كان ممكناً، لكن بعيد عن الفهم العرفي، تأمّل. هذا حال الأدلّة العامّة.

المقام الثاني: مقتضى الأدلّة الخاصّة

وأمّا الأدلّة الخاصّة الواردة في باب الوضوء، فلا إشكال في استفادة الصحّة منها؛ وأنّ الوضوء تقيّة مصداق المأمور به، ففي حسنة داود بن زربي _ بل صحيحته_قال: سألت أبا عبدالله عن الوضوء، فقال لي: «توضّأ ثلاثاً ثلاثاً الله ولا ريب في دلالتها على أنّ الوضوء كذلك مصداق للماهية المسؤول عنها، ولم يكن جوابه أجنبيّاً عن السؤال.

وكذا ما أجاب بـ عن عدّة الطهارة بعد سؤال داود بن زربي في رواية داود

١ _ مصباح الفقيم، الطهارة: ١٧٠ / السطر ١٨٠.

٢ _ نفس المصدر: ١٧٠ / السطر ١١.

٣ _ تقدّم في الصفحة ٨٣، الهامش ١.

الرقّى؛ حيث قال عليَّا : «ثلاثاً ثلاثاً، من نقض عنه فلا صلاة له»(١١).

ومثلهما ما ورد من أمر أبي الحسن: عليَّ بن يقطين بالتوضَّي تقيِّـةً (٢)، فلا إشكال في صحِّـة الوضوء ورفع الحدث بـ وعدم نقضـه إلَّا بالحدث.

ثمّ إنّ ما ذكرنا في هذه الرسالة هو مقتضى أخبار التقيّة عموماً وخصوصاً على نحو ضرب القاعدة؛ من غير نظر إلى الموارد الخاصّة، فلو فرض دلالة دليل في مورد على خلاف مقتضاها فلا مضايقة فيها، فالمتبع في الموارد الخاصة هو الدليل الوارد فيها بالخصوص.

وبا لجملة: المقصود هاهنا تأسيس القاعدة الكلّية: لتكون مرجعاً عند فقدان الدليل الخاص.

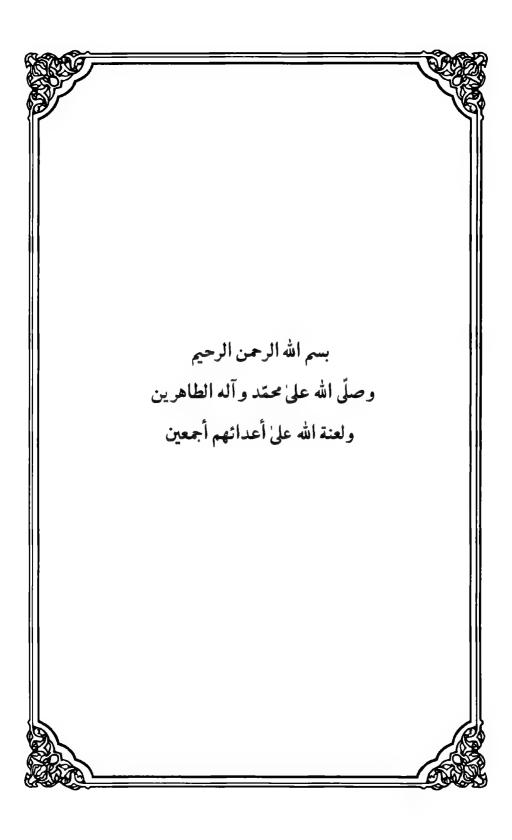
والحمد لله أوّلاً وآخراً، وظهاهراً وباطناً. وقد وقع الفراغ منها يوم السبت السابع والعشرين منشهرشعبان المعظّم: ١٣٧٣.

١ _ تقدّم في الصفحة ٨٣، الهامش ١.

٢ _ تقدّم في الصفحة ٨١ _ ٨٢.

فروع العلم الإجمالي

١ ـ المذكور هنا سبع مسائل من مسائل فروع العلم الإجمالي عملى حسب
 ترتيب الفقيمة اليزدي الله في العروة الونقى ٢: ٥٨ ـ ٦٣.



المسألة الأولئ

فيما إذا شكّ في أنّ ما بيده ظهر أو عصر

إذا شكّ في أنّ ما بيده ظهر أو عصر ، فلايخلو إمّا أن يعلم أنّـ ملّى الظهر ، أو يعلم أنّـ م يصلّ ، أو يشكّ في ذلك .

وعلىٰ أيّ حال: إمّا أن يعلم أنّـه لم يصلِّ العصر، أو يعلم أنّــه صلّىٰ، أو يشكّ

وعلى أيّ حال: إمّا أن يحدث الشكّ بأنّ ما بيده ظهر أو عصر في الوقت المختصّ بالظهر، أو العصر، أو في الوقت المشترك.

وعلىٰ فرض الحدوث في المختصّ بالعصر، إمّا يكون في وقت إذا ترك ما في يده يدرك ركعة من الوقت أو لا.

فهذه ستّ وثلاثون صورة نتعرّض لمهمّاتها؛ حتّىٰ يظهر حال البقيّــة:

منها: ما إذا علم بعدم إتيان العصر، مع إتيان الظهر، وكان في الوقت المشترك

فالظاهر عدم إمكان تصحيح صلات بعد كون العدول إلى اللاحقة غير جائز، خصوصاً فيما إذا كان الدخول في السابقة موجباً للبطلان من الأوّل؛ فإنّ

الآتي بالظهر يكون إتيانه الثاني باطلاً. وما قيل في وجه تصحيح الصلاة عصراً: من أصالة الصحّة (١) واستصحاب بقاء الداعي في بعض الصور (٣) أو كون المقام من قبيل الخطأ في التطبيق (٣) ليس بشيء؛ لعدم الدليل على الأولى، ومثبتية الاستصحاب، وكون الثالث خلاف مفروض المسألة.

نعم، قد يتمسّك بقاعدة التجاوز (٤) فإنّ إطلاق أدلّتها ـ بل عمومها ـ يشمل الأجزاء والشرائط من غير فرق بين شرط وجزء، وقصد العصرية إمّا جزء أو شرط، ومحلّه قبل الصلاة، فإذا شكّ فيه وقد جاوز محلّه، فشكّه ليس بشيء.

مضافاً إلى إمكان استفادة الطريقية من مثل قوله: «هو حين يتوضاً أذكر منه حين يشكّ»⁽⁰⁾ فإذا شكّ في أنّ صلاته هذه صحيحة أو باطلة وقامت الأمارة على صحّتها، يثبت كونها صلاة عصر، فإحراز العنوان _ ببركة طريقيتها _ لا مانع منه.

ومع الغض عن الطريقية لا أقل من كونها من الأصول المحرزة، ومع إحراز قصد العصر يتحقّق العنوان.

بل لو سلّم كونها أصلاً غير محرز يمكن تصحيحها عصراً بها؛ لأجل أنّه شكّ في أنّه قصد العصر أم لا، فشكّه ليس بشيء، كما إذا شكّ في أنّه كبّر أو لا،

١ ـ أنظر روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي: ٧.

٢ ـ وهي صورة ما إذا كان قاصداً لإتيان العصر قبل الشروع، لاحظ الدرر الغوالي في فروع
 العلم الإجمالي: ٩.

٣ _ الصلاة، المحقّق الحائري: ٤٢١، رسالة عقد اللّالي في فروع العلم الإجمالي: ٢.

٤ ـ رسالة عقد اللآلي في فروع العلم الإجمالي: ٢ ـ ٣.

٥ - تهذيب الأحكام ١: ١٠١ / ٢٦٥، وسائل الشيعة ١: ٤٧١، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب٤٢، الحديث ٧.

المسألة الأُولى

أو كبّر لصلات أو لأمر آخر؛ بعد كون ه داخلاً في الحمد، فإنّ له إشكال في عدم الاعتناء، وهذا جارِ بعين في الشكّ في قصد العصريّة.

هذا غاية ما يقال في تطبيق القاعدة على المورد.

وفيه: أنّه قد فرغنا في محلّه من عدم كون القاعدة طريقاً، ولا أصلاً محرزاً مطلقاً، بل أصل محرز حيثي^(۱) ومعه لا مجال للتشبّث بها فيما نحن فيه ؛ للفرق الواضح بين سائر الأجزاء والشرائط وبين مثل قصد العنوان، فإنّ سائر الأجزاء والشرائط لمّا كانت غير دخيلة في قوام الموضوع وتحقّق صدق العنوان، فلا مانع من التمسّك بالقاعدة والمضيّ، أو البناء علىٰ تحقّق المشكوك فيه.

وهذا بخلاف قصد الظهرية والعصرية، فإنّ صلاة العصر والظهر عنوانان لموضوعين يتقوّم تحقّق عنوانيهما بالقصد، فإذا قصد المصلّي صلاة الظهر وترك التكبيرة أو الحمد أو قصد التقرّب، فقد أتى بصلاة الظهر باطلة ؛ فإنّ صلاة الظهر المتقوّمة بقصد العنوان قد تحقّقت، ومع عدم التكبيرة فصلاة الظهر باطلة، وأمّا لو لم يقصد صلاة الظهر عسواء قصد الخلاف أو لا علا ينطبق على الموجود عنوان صلاة الظهر الفاسدة، فلا يكون ما بيده صلاة ظهر.

فحينئذٍ فمع الشكّ في سائر الأجزاء والشرائط، تكون صلاة الظهر محرزة بالوجدان، ويشكّ في بعض أجزائها أو شرائطها، فيصدق «كلّ ما شككت فيه ممّا قد مضى _ فأمضه» (٢) وأمّا مع عدم إحراز العنوان والشكّ في أنّ ما بيده صلاة ظهر أو عصر، فلا تدلّ القاعدة على البناء على أنّه صلاة ظهر أو عصر؛ فإنّ المكلّف شاكّ في أنّه صلاة ظهر باطلة، أو عصر صحيحة، لا شاكّ في صحة

١ ـ الاستصحاب، الإمام الخميني فين : ٣٤٧ - ٣٤٢.

٢ ـ تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٤ / ١٤٢٦، وسائل السيعة ٨: ٢٣٧، كتاب الصلاة، أبواب
 الخلل الواقع في الصلاة، الباب ٢٣، العديث ٣.

صلاة العصر، وفرق بين الشكّ في صحّة صلاة العصر، وبين الشكّ في أنّه صلاة عصر صحيحة أو ظهر باطلة، والقاعدة ليست كفيلة إلّا بالشكّ الذي من قبيل الأوّل.

لاأقول: إنها كفيلة بعنوان الصحة: فإنّ التحقيق _ على ما هو المذكور في محلّه (١) _ أنّ الصحّة والفساد غير قابلين للجعل والبناء عليهما، بل الشكّ في الصحّة والفساد ناشئ دائماً عن الشكّ في إتيان ما يعتبر في الطبيعة المأمور بها شرطاً أو جزءً.

وبالجملة: ما لم يحرز عنوان العمل فلا معنىٰ لإلغاء الشكّ فيه، وإحرازه موقوف على إحراز قصد العنوان، فجريان القاعدة موقوف على الإحراز، فلا يمكن الإحراز بها إلّا على وجه دائر، فالمكلّف أحرز دخوله في أربع ركعات بلا إحراز عنوان، ومع عدم الإحراز لا يكون شاكّاً في صلاته حتىٰ ينطبق عليه «كلّما شككت في صلاتك وطهورك فشكّك ليس بشيء» (٢) فإنّ مطلق الصلاة ليس صلاته، بل صلاته هو عنوان العصر فيما نحن فيه، فلا يصدق الشكّ في صلاته إلّا مع إحراز العصرية.

ثم إنّ لازم ما ذكرنا _ من عدم إحراز الصحّة، والشكّ في كونـه مصداقـاً للصحيح العصري والفاسد الظهري _ جواز رفع اليد عنـه والإتيان بصلاة العصر.

لا يقال: هذا لو لم يعلم إجمالاً بأنَّه إمّا يحرم عليه القطع، أو يجب عليه

١ _ الاستصحاب، الإمام الخميني نيني : ٣١٥ _ ٣١٦.

٢ ـ هذا النصّ ملفّق من صحيحة ابن أبي يعفور ورواية محمّد بن مسلم المذكورتين
 في وسائل الشيعة ١: ٤٦٩ ـ ٤٧١، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٤٢،
 الحديث ٢ و ٦.

المسألة الأُولىالله الأُولى المسألة الأُولى المسألة الأُولى المسألة الأُولى المسألة الأُولى المسائلة المسائلة الأُولى المسائلة المسائلة المسائلة الأُولى المسائلة ال

الإعادة. ومعــه يجب الإتمام والإعادة.

فإنّ يقال: إنّ الإعادة بعنوانها ليست واجبة، وأوامر الإعادة في مطلق ما ورد من الشرع، محمولة على الإرشاد إلى فساد العمل أو نحوه، فإذا ورد «إذا صلّيت بلا طهور فتعيد» فلا إشكال في الإرشاد إلى أنّ الصلاة المامور بها، لم تتحقّق بلا طهور، وأمّا وجوب الإعادة فأمر عقلي لا شرعي، فحينئذ نقول: وجوب الصلاة قبل تحقّق مصداق صحيح منها باق، وأمرها غير ساقط، وهذا معلوم تفصيلاً، وشكّ في أنّ ما بيده مصداق صحيح أو لا، فهو من المصداق المشتبه لدليل حرمة القطع؛ على فرض إطلاق أو عموم في البين. مع أنّ دليلها «التي يقتصر فيه على القدر المتيقّن؛ وهو الصلاة التي يمكن الاجتزاء بها.

وأمّا ما قيل في جواب العلم الإجمالي المتقدّم: «بأنّ جريان قاعدة الاشتغال في طرف والبراءة في آخر، يوجب الانحلال، وهو قاعدة كلّية في جميع موارد العلم الإجمالي: من انحلالها بالأصل المثبت في طرف، والأصل النافي في آخر»(٢).

ففيه: أنّ مفاد قاعدة الاشتغال ليس تعيّن الإعادة، بل مقتضاها هو لزوم البراءة اليقينية، وهي كما تحصل بترك ما في يده والإعادة تحصل بإتمامه وإعادته، وهو مطابق لمقتضى العلم الإجمالي، فلا منافاة بين مقتضيين حتى يوجب الانحلال.

هذا فيما إذا كان في الوقت المشترك.

١ _أنظر مفتاح الكرامــة ٣: ٤٥، جواهر الكلام ١١: ١٢٣.

٢ _ روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي: ٧.

وأمّا إذاكان في الوقت المختصّ بالعصر

فإن كان الوقت واسعاً بمقدار يمكن للمكلّف إدراك صلاة العصر ولو بركعة، يجب عقلاً ترك ما في يده والإتيان بالصلاة لإدراك الصلاة الصحيحة؛ فإنّ من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت (١٠).

وأمّا لو لم يسع كذلك:

فهل يجوز رفع اليد عن هذا المصداق المشكوك فيــه أو لا؟

مقتضى القاعدة جوازه؛ لعدم إحراز كونه مصداقاً للصلاة الصحيحة. فمقتضى البراءة جواز رفع اليد عنه؛ وأنّه في ترك الصلاة معذور.

لكن يمكن أن يقال: إنّ الأمر متعلّق بطبيعة صلاةٍ في الوقت، وقد اشتغلت ذمّة المكلّف بهذا العنوان، فلابدٌ من البراءة اليقينية، ومع عدم إمكانها يحكم العقل بلزوم البراءة الاحتمالية. وهذا نظير وجوب الصلاة مع الطهور؛ وانحصار ما في يد المكلّف بشيء مشكوك الأرضية، فإنّ العقل لا يعذر العبد مع إمكان الموافقة الاحتماليّة للتكليف المنجّز، ولا يبعد أن يكون أمثاله من قبيل الشكّ في القدرة؛ ممّا يحكم العقل بلزوم الاحتياط.

ويمكن أن يقال: إنّ المكلّف في المفروض يعلم إجمالاً بأنّه إمّا يجب عليه إتمام ما في يده، أو يجب القضاء عليه؛ فإنّ ما في يده إمّا عصر، فيجب إتمامه؛ من غير توقّف على القول بحرمة القطع؛ فإنّ المصداق الذي بعدمه يفوت الوقت لا يجوز رفع اليد عنه عقلاً؛ حرم القطع أو لا، وإمّا ظهر، ففات وقت العصر بواسطة ضيق الوقت بمقدار عدم إدراك ركعة منه، فيجب عليه القضاء.

١ ـ راجع وسائل الشيعـة ٤: ٢١٧ ـ ٢١٨، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، الباب ٣٠.

اللهم إلّا أن يقال: إنّ ذلك موجّه لو لم يمكن انحلاله بالأصل، وذلك ممكن؛ لأنّ أصالة عدم الإتيان في جميع الوقت المضروب لصلاة العصر، محققة لموضوع وجوب القضاء، فإذا وجب القضاء ينحلّ العلم بالأصل المثبت والنافى في الطرف الآخر؛ وهو أصالة البراءة.

إلّا أن يدعى: أنّ موضوع القضاء هو الفوت، وهو أمر بسيط لا يمكن إثباته بالأصل إلّا على القول بالأصل المثبت. لكن كون موضوع القضاء هو الفوت غير ظاهر؛ لعدم الدليل عليه بحيث يمكن الاعتماد عليه، وإن لم تخلُ الروايات من الإشعار بذلك(١) لكن لم تصل إلىٰ حدّ الدلالة والاحتجاج.

بل لا يبعد دعوى ترتب وجوب القضاء على ترك الصلاة في الوقت وعدم الإتيان بها فيه؛ لاستفادة ذلك من مجموع الروايات الواردة في باب القضاء باختلاف التعبيرات. بل ما يشعر بأنّ المناط هو الفوت، لا يستفاد منه إلّا عدم الإتيان في الوقت، لا أمر وجودي بسيط منتزع من الترك في الوقت، فراجع الأدلّة.

مضافاً إلى ما قد يدعى: من أنّ «الفوت» ليس إلّا ترك الإتيان بالعمل في الوقت المضروب له، لا أنّه أمر وجودي انتزاعي؛ فإنّ «الفوت» ـ بحسب فهم العرف ـ ليس إلّا عدم إدراك ما فيه المصلحة، فإذا لم يصل إلى مطلوب في وقته يقال: «فات منّى ذلك».

وبا لجملة: لا يبعد انحلال العلم الإجمالي بما ذكر ، فبقي حكم العقل بلزوم

راجع وسائل الشيعة ١: ٣٧٠ ـ ٣٧١، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب٣، الحديث ٤، و٤: ٢٩٠، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، الباب٦٣، الحديث ١.

الموافقة الاحتمالية في أمثال المقام، فإن تمّ يجب عقلاً إتيان ما في يده وقضاؤه خارج الوقت؛ لما ذكرنا من إمكان إثبات موضوع القضاء بالأصل(١).

ومن الصور: ما إذا علم بعدم إتيان الظهر، مع العلم بعدم إتيان العصر

ففي الوقت المشترك لا إشكال في لزوم العدول إلى الظهر وإتيان العصر بعده، وتصحّ الصلاتان.

وفي الوقت المختصّ بالظهر، تبتني صحّة العدول على صحة وقوع الشريكة في الوقت المختصّ بالنسبة إلى الأخرى كقبل الوقت:

فإن قلنا بالثاني لا يمكن تصحيح الصلاة بالعدول إلى الظهر؛ لإمكان كون ما بيده عصراً ووقع باطلاً، ومعه لا يجوز العدول؛ لأنّ موضوع أدلّته هو الصلاة الصحيحة من غير جهة الترتيب.

وإن قلنا بالأوّل ـ كما هو التحقيق ـ يصحّ العدول، وبـ تصحّ صلاة الظهر، وتبقىٰ عليـه العصر.

وفي الوقت المختص بالعصر لا يجوز العدول بلا إشكال؛ لتقدّم حقّ العصر على الظهر، فحينئذ إن أمكن إدراك ركعة من الوقت ـ لو رفع اليد عمّا في يده _ يجب، وإلّا يأتي فيه ما تقدّم من النقض والإبرام. وممّا ذكرنا يعلم حال الشكّ في إتيان الظهر.

نعم، لو شكّ فيه في الوقت المختصّ بالعصر لا يبعد جريان قاعدة التجاوز، أو الشكّ بعد الوقت؛ على إشكال. هذا كلّه فيما لو لم يصلّ العصر.

١ _ تقدّم في الصفحة ١٠٥.

ويظهر منه حال الشكّ في إتيانه؛ فإنّه مع العلم بإتيان الظهر لا يمكن إحراز صحّة ما في يده، فيحكم ببطلانه في الوقت المشترك. وفي الوقت المختصّ بالعصر فمع إمكان إدراك ركعة من العصر، يجب أن يرفع اليد عمّا في يده، ويأتى بصلاة العصر. ومع عدم الإدراك يأتى فيه ما تقدّم.

ومع العلم بعدم إتيان الظهر يعدل إليه؛ لأنّ استصحاب عدم إتيان العصر يحقّق موضوع العدول حول على فرض كون ما بيده عصراً _ لأنّ موضوع العدول هو الدخول في العصر مع عدم الإتيان بالظهر والعصر، فإذا كان ما بيده عصراً بحسب الواقع، وعدم الإتيان بالظهر وجدانياً، وغدم الإتيان بالعصر موافقاً للأصل، يحرز موضوع صحّة العدول على الفرض، وصحّة الظهر تصير محرزة بالوجدان والتعبّد. وكذا الكلام فيما إذا شكّ في إتيانهما. ويعلم حال الوقت المختصّ والمشترك بالتأمّل فيما تقدّم.

بقي فرض آخر وهو :

صورة العلم بإتيان العصر، والشكِّ في أنَّ ما بيده ظهر أو عصر باطل

ففي هذه الصورة _ بفروضها المتصوّرة _ لا يمكن إحراز الصحّة؛ لأنّ موضوع العدول هو الورود في صلاة العصر الصحيحة، ومع إتيان العصر لا يقع العصر صحيحاً، ولا يمكن إحراز صحّة الظهر بشيء من القواعد، فيحكم بالبطلان في جميع القروض. نعم لو لم يبق من الوقت حتّى الوقت الإدراكي، يأتي فيه ما تقدّم.

وممّا تقدّم يظهر حال المسألة الثانية؛ أي الشكّ في أنّ ما يبده مغرب أو عشاء:

المسألة الثانية

الشكّ في أنّ ما بيده مغرب أو عشاء

والكلام فيها هو الكلام فيما إذا لم يدخل في ركوع الرابعة. ومع الدخول في يده؛ لما فيم بالبطلان؛ لعدم إمكان العدول وعدم إمكان إحراز صحّة ما في يده؛ لما تقدّم (١) من عدم صلاحية القواعد _ من الاستصحاب وأصالة الصحّة وقاعدة التجاوز _ لتصحيح العمل عشاءً.

ولو قلنا: بأنّ الترتيب بعد الدخول في الرابعة ساقط لحديث «لاتعاد...» كان له وجه: وذلك لأنّ قوله في إفادة الترتيب: «أنّ هذه قبل هذه» (٢) ظاهر في أنّ الترتيب لوحظ بين الماهيتين لا أجزائهما، ومع الدخول في المتأخّر سهواً يمضي زمان الإتيان بالترتيب، ومع الشكّ فيه يكون من الشكّ في الشيء بعد خروج محلّه.

وأمّا أخبار العدول^(٣) فهي وإن يستفاد منها الترتيب، لكنّها ليست بصدد بيان الترتيب حتّىٰ يقال: مفادها جعل الترتيب بين الماهيتين أو أجزائهما. مع أنّ ظاهرها أيضاً أنّ الترتيب بين الماهيتين وهي بصدد تحصيل ذلك؛ فإنّ معنى

١ _ تقدّم في الصفحة ١٠٠.

٢ ـ وسائل الشيعة ٤: ١٥٧، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، الباب ١٠، الحديث ٤، و١٨١،
 الباب ١٦، الحديث ٢٤، و ١٨٦، الباب ١٧، الحديث ١١ و ١٤.

٣ ـ راجع وسائل الشيعـة ٤: ٢٩٠، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، أحاديث الباب٦٣.

«العدول»: جعل ما في يده بتمامه ظهراً أو مغرباً، فجعل المعدول إليه بتمامه ظهراً أو مغرباً لترتيب بين الماهيتين، تأمّل.

وبالجملة: إنّ الحكم فيما نحن فيه رفع اليد عمّا في يده، وإتيان المغرب، ثمّ العشاء. والكلام في الوقت الاختصاصي هو الكلام السابق.

المسألة الثالثة

في حكم العلم بترك سجدتين من ركعتين

إذا علم أنّه ترك سجدتين من ركعتين، فإمّا أن يكون حدوث العلم بعد الصلاة، وإمّا أن يكون في أثنائها.

فعلى الأوّل: فإمّا أن يعلم بأنّ إحداهما من الركعة الأخيرة، أو يعلم بكونهما من غيرها، أو يشكّ فيه.

وعلى التقادير: فإمّا أن يكون بعد حدوث المنافي العمدي والسهوي، أو قبلـه.

حكم العلم بترك سجدتين من غير الركعة الأخيرة بعد الصلاة

لا إشكال فيما إذا كان من غير الأخيرة _ لو لم يأتِ بالمنافي _ في صحّـة صلاتـه ووجوب قضاء السجدتين وسجدتي السهو مرّتين.

وكذا فيما إذا أتى بالمنافي. واحتمال كون المنافي في الصلاة؛ لأنّ قـضاء

السجدة من تمامها، فلا يكون السلام تحليلاً مع ترك السجدة، بل يسقط الترتيب، ويأتي بالسجدة بعد السلام، وتكون السجدة محلّلة، في غاية الضعف يدفعه إطلاقُ أدلّة كون السلام تحليلاً، وظهورُ الأدلّة في كون السجدة قضاء يأتي بها بعد الصلاة؛ ففي صحيحة أبي بصير بطريق (١) الصدوق (٢) قال:

ورواها الشيخ الطوسي يُؤع بإسناده، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، والسند ضعيف بمحمّد بن سنان على المشهور، لكن عند المصنّف هو ثقة كما صرّح في سائر كتبه.

أنظر الفهرست: ١٤٣، رجال النجاشي: ٣٢٨ / ٨٨٨، البيع الإمام الخميني يَثَيُّجُ: ٢: ٣٣٥. ٣٠: ٤١٠.

٢ ـ هو رئيس المحدّثين الشيخ الجليل الفقيه أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي. ولد بدعاء صاحب الأمر والعصر، فنال بذلك عظيم الفضل والفخر، ومنّ الله عليه بسرعة الحفظ وكثرة العلم منذ حداثته، حتّىٰ أنّه ورد بغداد فسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السنّ. عرف الصدوق بكثرة كتبه، والتي لا يزال بعضها إلى يومنا هذا مورداً لانتفاع العوام والفقهاء على حدّ سواء. كما روى عن كثير من المشايخ الأجلة، كأبيه وابن أبي الوليد وأحمد بن زباد بن جعفر الهمداني، وروى عنه الشيخ المفيد والتلعكبري وعلى بن أحمد والد النجاشي. توفّي ﴿ سنة ٢٨١هـ .

أنظر الفهرست: ١٥٦ ـ ١٥٧، رجال النجاشي: ٣٨٩ ـ ٣٩٢، تنقيح المقال ٣. ١٥٥ ـ ١٥٥.

١ ـ رواها الصدوق الله بإسناده عن ابن مسكان، عن أبي بصير، وقال في مشيخة الفقيه:
«وما كان فيه عن عبدالله بن مسكان فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن محمد بن يحيى العطّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن مسكان.

مشيخة الفقيه: ٥٨.

المسألة الثالثةا

سألت عمّن نسي أن يسجد سجدة واحدة، فذكرها وهو قائم، قال: «يسجدها إذا ذكرها ما لم يركع، فإن كان قد ركع فليمضِ على صلات، فإذا انصرف قضاها، وليس عليه سهو»(١).

ومعنى «انصرف»: أي سلّم وتمّت صلات.

وبالجملة: لا إشكال في المسألة نصّاً وفتوى(٢).

حكم العلم بترك إحدى السجدتين من الركعة الأخيرة بعد الصلاة

وأمّا إذا علم أنّ إحداهما كانت من الأخيرة أو شكّ، فقد يفصّل بين الإتيان بالمنافي وعدمه: بأنّه على الثاني يرجع ويتدارك السجدة؛ فإنّ السلام وقع في غير محلّه، وليس محلّلاً^(۱)، وعلى الأوّل بين قائل بالبطلان؛ وأنّ المنافي وقع في الصلاة (٤) وقائلِ بالصحّة ووجوب قضاء السجدتين، كما هو الظاهر من شيخنا العلّامة وَيَرُعُ في صلاته (٥).

فالمسألة لمّا كانت مبنيّة على أنّ السلام هاهنا انصراف أو لا، فلابدّ من تنقيحها.

١ ـ الفقيه ١: ٢٢٨ / ١٠٠٨، تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢ / ٩٨، وسائل الشيعة ٦: ٣٦٥.
 كتاب الصلاة، أبواب السجود، الباب ١٤، الحديث ٤.

٢ _ راجع مفتاح الكرامة ٢: ٣٤١ _ ٣٤٢، العروة الوثقىٰ ٢: ٥٩، كتاب الصلاة، ختام فيه مسائل متفرّقة، المسألة التالشة.

٣ ـ روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي: ٩.

٤ _ نفس المصدر.

٥ _ الصلاة، المحقّق الحائري: ٢٦٢.

بحث حول كون السلام انصرافاً

فنقول: ربّما يقال إنّه انصراف مطلقاً: لصحيح الحلبي (١) قال: قال أبوعبدالله النّه الله عزّوجل به والنبيّ الله على ما ذكرت الله عزّوجل به والنبيّ الله على عباد الله الصالحين، فقد انصرفت»(٢).

فإطلاقه يقتضي أن يكون السلام _ أينما وقع، وبأيّ وجه وقع _ انصرافاً، خرج منه ما وقع عقيب الركعات _ ما عدا الأولىٰ _ سهواً بالأدلّة الدالّة على البناء على الصلاة وتتميمها (٣)، وبقى الباقى.

وربّما يجمع بين هذه الروايـة وتلك الروايات: بأنّ السلام السهوي مطلقاً ليس انصرافاً، بخلاف العمدي (٤).

والذي يقوى في النظر: أنّ صحيحة الحلبي ناظرة إلى ما لدى العامّة من

ا ـ يطلق لقب «الحلبي» على جماعة كلّهم نقات، منهم محمّد بن عليّ بن أبي شعبة وإخوته عبيدالله وعمران وعبدالأعلى. وأشهرهم أبو جعفر محمّد بن عليّ، فقد كان وجه أصحابنا وفقيههم والثقة الذي لا يطعن عليه هو وإخوته، صحب الصادقين المنظّ وروى عنهما، وروى عنه عبدالله بن مسكان والمفضّل بن صالح وصفوان بن يحيى.

رجال الطوسي: ١٣٦ و ٢٩٥، رجال النجاشي: ٣٢٥ / ٨٨٥، تنقيح المقال (فصل الألقاب) ٣: ٥٠. معجم رجال الحديث ٢٣: ٨٩.

٢ _ الكافي ٣: ٣٢٧ / ٦، تهذيب الأحكام ٢: ٣١٦ / ١٢٩٣، وسائل الشيعة ٦: ٤٢٦، كتاب الصلاة، أبواب التسليم، الباب ٤، الحديث ١.

٣ ـ راجع وسائل الشيعة ٨: ١٩٨، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب٣.
 ٤ ـ الصلاة، المحقّق الحائري: ٢٦٣.

بنائهم على قول: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» في التشهد الأوّل(١١)، فالرواية ناظرة إلى أنّ كلّما ذكرت الله ونبيّه في التشهد الأوّل، فهو من الصلاة، وأمّا إن قلت: «السلام علينا...» إلى آخره عمداً فهو انصراف. والشاهد عليه الاقتصار على قوله: «السلام علينا» مع أنّ «السلام عليكم» صيغة الانصراف بلا إشكال، فغضّ النظر عنه إلى قوله: «السلام علينا» لابدّ أنّه لنكتة؛ وهي ما ذكرنا.

ويؤيده رواية أبي كهمس^(۲) عن أبي عبدالله الله على الله عن الركعتين الأوّلتين إذا جلست فيهما للتشهد؛ فقلت وأنا جالس: السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته، انصراف هو؟ قال: «لا، ولكن إذا قلت: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فهو الانصراف»^(۳).

فتخصيص هذه الصيغة بالذكر؛ إنّما هو لأجل ما هو لدى العامة. ويؤيّده ـ بل يدلّ عليه _ صحيحة ميسّر بن عبد العزيز (٤) عن أبي جعفر

١ _بدايـة البجتهد ١: ١٣٢ _ ١٣٣، الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٢٣٦ _ ٢٣٧، المجموع ٣: ٤٥٥.

٢ ـ المراد بـ الهيئم بن عبدالله (أو ابن عبيد) الشيباني الكوفي، من أصحاب الصادق الله وفد
 ذكره الشيخ والنجاشي الله من غير توثيق.

رجال النجاشي: ٤٣٦، رجال الطوسي: ٣٣١، الفهرست: ١٩١.

٣ ـ الفقيم ١: ٢٢٩ / ١٠١٤، تهذيب الأحكام ٢: ٣١٦ / ١٢٩٢، مستطرفات السرائر: ٩٧ / ١٦٥، وسائل الشيعة ٦: ٤٢٦، كتاب الصلاة، أبواب التسليم، الباب ٤، الحديث ٢.

٤ ـ هو ميسر بن عبد العزيز النخعي المدائني بيّاع الزطي، كان ثقة صحب الصادقين النهج وقد وردت بحقّه روايات دالّة على ثباته في عقيدته وحسن عمله، روى عنهما النهج وعن جابر ومحمّد بن عبد العزيز، وروى عنه ثعلبة بن ميمون وجميل بن درّاج ومعاوية بن عمّار... توفّى الله في حياة الإمام الصادق الله .

قال: «شيئان يفسد الناس بهما صلاتهم: قول الرجل: تبارك اسمك، وتعالى جدّك، ولا إله غيرك، وإنّما شيء قالته الجنّ بجهالة، فحكى الله عنهم، وقول الرجل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»(١).

ومرسل الصدوق قال: قال الصادق للنظالة: «أفسد ابن مسعود (٢) على الناس صلاتهم بشيئين...» وذكر ما في الصحيحة، ثمّ قال: يعني في التشهّد الأوّل (٣). ورواية (٤) الفضل (٥)، عن الرضاط النظالة في كتابه إلى المأمون (١) قال:

[←] اختيار معرفة الرجال ۲: ۵۱۲ ـ ۵۱۳، رجال الطوسي: ۱۳۵ و۳۱۷، معجم رجال
الحديث ۱۹: ۱۰۳.

۱ _ الخصال: ٥٠ / ٥٩، تهذيب الأحكام ٢: ٣١٦ / ١٢٩٠، وسائل الشيعة ٦: ٤٠٩، كتاب الصلاة، أبواب التشهد، الباب ١٢، الحديث ١.

٢ ـ هو أبو عبد الرحمان عبدالله بن مسعود الهذلي الصحابي المعروف. توقي سنة ٣٢هـ .
 راجع حلية الأولياء ١: ١٢٤ ـ ١٣٩، قاموس الرجال ٦: ٦٠٠ ـ ٦٠٨.

٣_الفقيـه ١: ٢٦١ / ١١٩٠، وسائل الشيعـة ٦: ٤١٠، كتاب الصلاة، أبواب التشهّد، الباب ١٦٠، الحديث ٢.

٤ ـ رواها الصدوق في العيون عن عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس النيشابوري العطّار، عن عليّ بن محمّد بن قتيبة النيشابوري، عن الفضل بن شاذان. والسند ضعيف عند المصنّف أن كما صرّح به وبحث عنه في المكاسب المحرّمة وإن حاول بعض إلى تحسينه أو تصحيحه.

راجع المكاسب المحرّمة، الإمام الخميني الله ٢: ٨٢ - ٨٤، تنقيح المقال ٢: ٢٣ - ٨٤.

٥ ـ هو الشيخ الفقيـه المتكلّم الجليل الثقـة أبو محمّد الفضل بن شاذان النيشابوري. قدره في
 الطائفـة أشهر من أن يوصف، وكتبـه أكثر من أن تعرّف، فلـه كتب ومصنّفات كثيرة عـلىٰ

«ولا يجوز أن تقول في التشهّد الأوّل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين؛ لأنّ تحليل الصلاة التسليم، فإذا قلت هذا فقد سلّمت»(١).

فلا يبقىٰ مع ما ذكر وثوق بإطلاق صحيحة الحلبي.

نعم، لا يخلو تعليل رواية الفضل من دلالة على أنّ السلام مطلقاً تحليل، ولأجله إذا وقع في الأوليين فهو انصراف ومخرج. لكنّ الشأن في مخرجيته ولو سهواً، وإثبات ذلك بهذا المقدار مشكل.

لكنّ الأظهر مع ذلك كون السلام في الركعة الأخيرة مع نسيان التشهّد أو السجدة الواحدة انصرافاً، ويكون ترك التشهّد أو السجدة تركاً سهوياً، مع وقوع السلام انصرافاً وفي محلّه، ويدلّ عليه مضافاً إلى موافقته لارتكاز المتشرّعة من الروايات:

منها: صحيحة محمد بن مسلم (٢) عن أحدهما الليِّك : في الرجل يفرغ من

[←] مذهب أهل السنّة مضافاً إلىٰ كتبه الموافقة لمذهب أهل البيت الهيالا ، صحب الهادي والعسكري الهيالا وروى عن محمّد بن أبي عمير وحمّاد بن عيسىٰ وصفوان بن يحيىٰ ، وروىٰ عن محمّد بن قتيبة ومحمّد بن إسماعيل.

رجال النجاشي: ٣٠٦ ـ ٣٠٧، رجال الطوسي: ٤٢٠ و ٤٣٤، الفهرست: ١٢٥ ـ ١٢٥، معجم رجال الحديث ١٢٣ ـ ٢٩٩.

٦ ـ هو الخليفة العبّاسي السابع عبدالله بن هارون الرشيد. ولد سنة ١٧٠هـ واستولى على زمام الأمور سنة ١٩٨هـ. وذلك بعد احتلاله بغداد وقتله لأخيه الأمين. هلك سنة ١٢٨هـ. مروج الذهب ٣: ٤٢٠ ـ ٤٢٤ و ٤: ٤ ـ ٤٥، تنقيح المقال ٢: ٥١.

١ عيون أخبار الرضائل ٢ : ١٢٣، وسائل الشيعة ٦: ٤١٠، كتاب الصلاة، أبواب التشهد،
 الباب ١٢، الحديث ٣.

٢ ـ هو وجــه أصحابنا الفقيــه الورع الثقــة أبو جعفر محمّد بن مسلم الأوقص الطحّان. صعب

صلاته وقد نسي التشهد حتى ينصرف، فقال: «إن كان قريباً رجع إلى مكانه فتشهد، وإلا طلب مكاناً نظيفاً فتشهد فيه وقال: «إنّا التشهد سنّة في الصلاة»(١).

والظاهر أنّ هذا التشهّد الذي أمر بإتيانـه قضاء التشهّد؛ ضرورة أنّ التشهّد في الجملتين _ أي فيما إذا كان قريباً، وإذا لم يكن كذلك _ على نهج واحـد، ولا إشكال في أنّ الثاني قضاء، فكذا الأوّل.

مع أنّ عدم ذكر تتميم الصلاة، يدلّ على أنّ التكليف ليس إلّا بالتشهد، فإطلاق الكلام يقتضي قضاء التشهد ولو لم يبرح من مكانه، أو برح ولم يات بالمنافي، كالاستدبار والحدث، فظهر منه كون السلام انصرافاً مع نسيان التشهد، والعرف يفهم ـ بإلغاء الخصوصية ـ عدم الفرق بين التشهد والسجدة.

بل لا يبعد دلالة حديث «لا تعاد...» (٢) على ذلك؛ لأنّ من قوله: «لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة» مشفوعاً بقوله: «القراءة سنّة، والتشهد سنّة، ولا تنقض السنّة الفريضة» ـ مع معهودية كون ابتداء الصلاة التكبير، واختتامها

الصادقين النهاي وكان من أوثق الناس. روى عنهما النهاي وعن أبي حمزة الشمالي وزرارة
 وحمران ابني أعين، وروى عنه بريد بن معاوية و ثعلبة بن ميمون والعلاء بن رزين...
 مات الله سنة ١٥٠هـ.

رجال النجاشي: ٣٢٣ ـ ٣٢٤، رجال الطوسي: ١٣٥ و ٣٠٠، معجم رجال الحديث ١٧: ٢٣٢ ـ ٢٣٤.

١ _ تهذيب الأحكام ٢: ١٥٧ / ٦١٧، وسائل الشيعة ٦: ٤٠١، كتاب الصلاة، أبواب التشهد،
 الباب ٧، الحديث ٢.

٢ _ الفقيم ١: ٢٢٥ / ٩٩١، تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢ / ٥٩٧، وسائل الشيعة ٧: ٢٣٤.
 كتاب الصلاة، أبواب قواطع الصلاة، الباب ١، الحديث ٤.

السلام .. يفهم العرف أنّ التشهّد إذا ترك سهواً في الصلاة لا يضرّ بها، ولا إشكال في أنّ التارك للتشهّد بعد السلام، يكون بنظر العرف مع هذه الدلالة غير آتِ بالتشهّد، لا به وبالسلام، كما أنّه لو أحدث بعد السلام وقيل له: «أعد صلاتك» يرى منافاته لقوله: «لا تعاد الصلاة...» ولا ينقدح في ذهنه أنّه تارك للطهور، أو آتٍ بالمنافي، بل يرى أنّ المنافي حصل بعد الصلاة، ويكون نقص الصلاة على فرضه من قبل التشهّد، فتدبّر.

ومنها: موتّقة (١) أبي بصير قال: سألته عن الرجل ينسى أن يتشهّد، قال: «يسجد سجدتين يتشهّد فيهما»(٢).

تدلّ بإطلاقها على أنّ التارك للتشهّد الأخير، ليس عليه الرجوع إلى التشهّد وتتميم الصلاة، بل يكون عليه سجدتا السهو، فلا محالة يكون السلام انصرافاً؛ سواء بقى وقت التدارك أم لا، أتىٰ بالمنافى أم لا.

ومنها: صحيحة حكم بن حكيم (٦) قال: سألت أبا عبدالله الله الله عن رجل

١ ـ رواها الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن الحسين بن عنمان، عن سماعة، عن أبي بصير. وهي موثقة بسماعة ؛ حيث ذكر الشيخان الصدوق والطوسي مَهْدًا أنّه كان واقفياً.

الفقيمة ٢: ٧٥ / ٣٢٨، رجال الطوسي: ٣٥١.

٢ ـ تهذيب الأحكام ٢: ١٥٨ / ٦٢١، وسائل الشيعة ٦: ٤٠٢، كتاب الصلاة، أبواب التشهد،
 الباب ٧، الحديث ٦.

٣ ـ هو أبو خلاد الصيرفي الحكم بن حكيم ابن أخي خلاد. كان ثقة روى عن الصادق الله وروى عنه أبان بن عثمان وصفوان بن يحيى وحمّاد بن عثمان.

رجال النجاشي: ١٣٧ / ٣٥٣، رجال الطوسي: ١٨٥، معجم رجال الحديث ٦: ١٦٧ ـ ١٦٨.

ينسىٰ من صلات مركعة أو سجدة أو الشيء منها ، ثمّ يذكر بعد ذلك ، فقال : «يقضي ذلك بعينه» (١) فقال : أيعيد الصلاة ؟ فقال : «لا» (٢).

تدلّ علىٰ قضاء ما ترك بعينه، ومقتضىٰ إطلاقها عدم الفرق بين الركعة الأخيرة وغيرها. واشتمالها على الركعة وفيها لابدّ من رفع اليد عنها، أو تأويلها _ لا يضرّ بالمقصود، كما لا يخفيٰ.

بل يمكن الاستشهاد له بما دلّ على أنّه لا يعيد الصلاة لسجدة، مثل صحيحة منصور بن حازم (٣) _ على طريق (٤) الصدوق _ قال: سألته عن رجل صلّى، فذكر أنّه زاد سجدة، قال: «لا يعيد صلاة من سجدة، ويعيدها من ركعة» (٥).

ا _ في نسخة الوسائل التي عندنا بدل قبوله: «بعينه» قبوله: «يغنيه» وهبو وإن كان صحيحاً، لكنّ الظاهر خطأ النسخة، والصحيح: «بعينه» [منه رضي الظاهر خطأ النسخة، والصحيح: «بعينه» المناسفة ا

٢ ـ تهذيب الأحكام ٢: ١٥٠ / ٥٨٨، وسائل الشيعة ٨: ٢٠٠، كتاب الصلاة، أبواب الخلل
 الواقع في الصلاة، الباب ٣، الحديث ٦.

٣ ـ هو الشيخ الفقيـه الثقـة الصدوق أبو أيوب البجلي منصور بن حازم. روئ عـن الصـادق
 والكاظم النكي وعن أبان بن تغلب وعبدالله بن أبي يعفور وهشام بن سالم... وروئ عنـه أبان
 بن عنمان وعبدالله بن المغيرة وعثمان بن عيسى....

رجال النجاشي: ٤١٣ / ١١٠١، معجم رجال الحديث ١٨: ٣٤٣ ـ ٣٤٣.

٤ _ رواها الصدوق بإسناده عن منصور، وطريقه إليه: محمد بن عليّ ماجيلويه عن عن محمد بن يحيى العطّار، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عبد الحميد، عن سيف بن عميرة.

مشيخة الفقيه: ٢٢.

٥ _ الفقيم ١: ٢٢٨ / ١٠٠٩، تهذيب الأحكام ٢: ١٥٦ / ٦١٠، وسائل الشيعة ٦: ٣١٩، كتاب الصلاة، أبواب الركوع، الباب ١٤، الحديث ٢.

فإنّ السؤال وإن كان عن الزيادة، لكنّ الجواب بصدد بيان قاعدة كلّية: وهي أنّ الصلاة لا تعاد من قِبل سجدة واحدة؛ زادت أو نقصت، وهي تدلّ على أنّ الآتي بالمنافي بعد السلام لا يعيد الصلاة؛ فإنّ الإعادة بنظر العرف ـ لو كانت ـ إنّما هي لأجل السجدة، لا لفقد الطهور، ولا تعاد الصلاة لسجدة.

فتحصّل ممّا مرّ: أنّ السلام إذا وقع في الركعة الأخيرة ـ ولو قبل التشهّد أو قبل سجدة ـ فهو انصراف. هذا حال السجدة الواحدة أو التشهّد.

وأمّا لو وقع السلام قبل سجدتين، فمع فعل المنافي سهواً لا إشكال في وجوب الإعادة.

وأمّا مع عدم المنافي، فلا تخلو المسألة من غموض وإشكال. وإثبات كون السلام انصرافاً أو كونه في غير محلّه ويجب التدارك، من تلك الأدلّاة (١) مشكل.

نعم، لو قلنا بإطلاق صحيحة الحلبي المتقدّمة في صدر البحث بكون معه انصرافاً، لكن قد عرفت الكلام فيها. واستفادة ذلك من صحيحة حكم بن حكيم بن مشكلة، بل ممنوعة ؛ لأنّ قوله : «يقضي» وقوله : «لا يعيد» منافيان لذلك.

فالمسألة محل إشكال؛ وإن كان القول ببقاء محل تداركهما _ بعد عدم الدليل على كون السلام انصرافاً _ لا يخلو من قوة.

ثمّ بعدما عرفت من أنّ السلام في الركعة الأخيرة قبل سجدة انصراف، يظهر حال جميع الفروع في المسألة: من صحّة الصلاة، وقيضاء السجدتين

١ _ تقدّمت في الصفحة ١١٥ ـ ١١٨.

٢ _ تقدّمت في الصفحة ١١٢.

٣ _ تقدّمت في الصفحة ١١٧.

وسجدتي السهو مرّتين؛ سواء علم بنرك السجدة الثانية من الأخيرة، أو من غيرها، أو لا يعلم.

تنبيه:

ا _ هو آية الله العظمى المحقّق الكبير الشيخ ضياء الدين بن محمّد العراقي. ولد في مدينة أراك، ودرس في أصفهان حتّىٰ حاز علىٰ رتبة الاجتهاد، ثمّ توجّه نحو النجف الأشرف، فحضر حضور تحقيق عند السيّد الفشاركي والآخند الخراساني، وبعدها استقلّ بالتدريس، وبرع في علم الأصول وتخصّص به وأبدع، وأصبح المدرِّس الوحيد بالنجف الأشرف في الأصول فحسب، تحضر بحنه الأفاضل والمحققون. وقد أمضىٰ في التدريس ما يقارب السيّد علىٰ يديه فيها عدد كبير من الفقهاء المجتهدين، منهم آية الله السيّد الحكيم وآية الله السيّد الخوئي، وآية الله الشيخ محمّد تقي البروجردي. من مؤلفاته مقالات الأصول وشرح تبصرة المتعلمين. توفّي يَشِحُ سنة ١٣٦١.

معارف الرجال ١: ٣٨٦، وراجع أيضاً مقدّمة نهايــة الأفكار.

٢ ـ هو إسحاق بن عمّار الساباطيّ، كان فطحيّاً إلّا أنّـه ثقـة، وأصلـه معتمد عليـه. روىٰ عن الباقر والصادق والكاظم الميّليّ وروىٰ عنـه أبان بن عثمان و ثعلبـة بن ميمون ويمونس بـن عبدالرحمان.

الفهرست: ١٥، معجم رجال الحديث ٢: ٥٤ ـ ٥٦.

٣ ـ تأتى موثّقة إسحاق بن عمّار في الصفحة التاليـة .

٤ ـ روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي: ٩.

ثمّ رجع عن ذلك _ في التعليقة على ما ذكره _ بتصحيح الصلاة مع تركه السجدة الواحدة لو أتىٰ بالمنافي، قائلاً: «إنّ دليل «يستقبل» ـ أي روايــة إسحاق ـ لمّا كان في مقام تصحيح الصلاة، فلا يكاد يجرى في المقام؛ لأنَّه يلزم من تطبيقه إفساد الصلاة، ومعه يسقط الجزء عن الجزئيّة، ولازمه وقوع السلام فی محلّه»(۱) انتهیٰ.

وها هي موثّقة إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا إبراهيم التَّالِح عـن الرجــل ينسىٰ أن يركع، قال: «يستقبل حتّىٰ يضع كلّ شيء من ذلك موضعـه» $^{(\Upsilon)}$.

فهل يستفاد منها أنّ السلام وقع في غير محلَّم، أو يستفاد منها أنّها بصدد تصحيح الصلاة؟! أو الظاهر منها أنّ السؤال عن نسيان الركوع والنذكّر بعد الصلاة، أو بعد الدخول فيما يترتّب على الركوع، وقوله: «يستقبل» أي يستقبل الصلاة لا الركوع؟

فهي بصدد إبطال الصلاة لا تصحيحها. وليس لسانها إلّا كروايــــة أبىبصير قال: سألت أبا جعفر عن رجل نسى أن يركع، قال: «عليه الإعادة»(٣).

نعم، يستفاد منها أنَّ الترتيب معتبر في الأجزاء في الجملة، وأمَّا أنَّ السلام مخرج أو ليس بمخرج، فلا يستفاد منها، ولا إطلاق لها من هذه الجهة؛ لأنَّها

١ ـ روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي: ١٠، الهامش.

٢ _ تهذيب الأحكام ٢: ١٤٩ / ٥٨٣، الاستبصار ١: ٣٥٦ / ١٣٤٧، وسائل الشيعة ٦: ٣١٣، كتاب الصلاة، أبواب الركوع، الباب ١٠، الحديث ٢.

٣ ـ رواها الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عـن أبى بصير.

تهذيب الأحكام ٢: ١٤٩ / ٥٨٤، الاستبصار ١: ٣٥٦ / ١٣٤٦، وسائل الشيعة ٦: ٣١٣، كتاب الصلاة، أبواب الركوع، الباب ١٠، الحديث ٤.

بصدد بيان استقبال الصلاة، لا بيان الترتيب حتّى يؤخذ بإطلاقها، فلا ما أفاده أوّلاً ممكنُ التصديق، ولا ما ذكره ثانياً رجوعٌ عن الأوّل.

هذا كلُّ ما إذا حدث العلم بعد الصلاة.

حكم حدوث العلم بترك سجدتين في أثناء الصلاة

وأمّا إذا حدث في أثنائها، فإمّا أن يعلم أنّ السجدة الثانية المنسيّة من أيّة الركعات أو لا.

فعلى الأوّل: فإن دخل في الركن، فلا إشكال في وجوب قضائهما وسجدتي السهو مرّتين، وإن لم يدخل رجع فأتىٰ بها، وقضى السجدة الأولىٰ، وأتىٰ بسجدتي السهو لنسيانها.

وعلى الثاني: إذا احتمل كونها من الركعة التي بيده، فإن كان في المحلّ الشكّي، فالظاهر انحلال العلم بواسطة الأدلّة الدالّة على لزوم إتيان ما شكّ فيه في المحلّ(١) وأدلّة التجاوز(٢) فلا محالة يجب عليه إتيانها وقضاء سجدة واحدة متروكة مع سجدتي السهو. ولا إشكال في لزوم قضائهما وسجدتي السهو مرّتين فيما إذا دخل في الركن.

وإنّما الكلام فيما إذا كان في المحلّ الذكري وتجاوز عن المحلّ الشكّى:

١ ـ وسائل الشيعة ٦: ٣٦٨ و ٣٦٩، كتاب الصلاة، أبواب السجود، الباب ١٥، الحديث ١، ٢، ٢، ٢.

٢ ـ وسائل الشيعة ١: ٤٦٩، كتاب الطهارة، أبواب الوضوء، الباب ٤٢، الحديث ٢، و٦:
 ٣٦٩، كتاب الصلاة، أبواب السجود، الباب ١٥، الحديث ٤، ٥، و ٨: ٢٣٧ كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب٢٣، الحديث ١، ٣.

فقد يقال: «بأنّ مقتضى أصالة عدم الإتيان بالسجدة _ بعد سقوط قاعدة التجاوز بالمعارضة _ هو لزوم رجوعه لتدارك السجدة المحتملة الفوت، وعليه قضاء السجدتين؛ للعلم بفوت إحداهما، وأصالة عدم إتيان الأخرى في الركعة السابقة»(١).

وقد يغصّل «بين ما إذا كان الأثر مترتباً على الترك في الصلاة الصحيحة، أو على الترك المقيّد بكونه (٢) عمدياً، وبين ما إذا كان مترتباً على الترك بكونه (٣) سهويّاً: بجريان الأصل لتنقيح الموضوع في الأوّلين، وعدم جريانه في الأخير »(٤).

أقول: لا إشكال في أنّ الأثر غير مترتّب على الترك المطلق، أو الترك في الصلاة الصحيحة: أمّا الأوّل فواضح، وأمّا الثاني فلمخالفته للأدلّة.

عدم إمكان إحراز الموضوع بالأصل وإشارة إلى اعتبارات القضايا

وظاهر الأدلّـة هو الترتب على الترك السهوي، وغايـة ما يمكن أن يدعى هو ترتبـه على عنوان أعمّ منه؛ وهو الترك الغير العمدي بنحو الإيجاب العدولي، أو الترك الذي ليس بعمد بنحو الموجبـة السالبـة المحمول، وعلى أيّ تقدير لا يمكن إحراز الموضوع بالأصل:

أمّا إذا كان مترتباً على الترك السهوي فواضح؛ لأنّ أصالة عدم الإتيان

١ ـ روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي: ١١ ـ ١٢.

٢ ـ في المصدر: المقيد بعدم كونه ...

٣ ـ في المصدر: الترك المقيد بكونه...

٤ ـ روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي: ١١، الهامش.

_مع القطع بكون العدم على فرضه يكون سهويّاً _ لا يثبت كون الترك سهويّاً إلّا بالأصل المثبت.

وأمّا الترك الغير العمدي أو الذي ليس بعمد؛ فلأنّ في كلّ منهما يكون الاعتبار بتوصيف الموضوع بالمعنى العدمي: أمّا المعدولة فواضح، وأمّا الموجبة السالبة المحمول؛ فلأنّ الفرق بينها وبين السالبة المحصّلة: أنّ الثانية مفادها سلب الصفة عن الموضوع، ولهذا يصدق مع عدم الموضوع في ظرف السلب، ومفاد الأولى إثبات قضيّة سلبية للموضوع، ويكون [هو] الفرق بينها وبين المعدولة؛ بعد اشتراكهما في توصيف الموضوع بمعنى سلبي بنحو من الاعتبار.

وبعد القطع بأنّ الموضوع في أدلّة السهو، ليس عدم كون الترك عمدياً بنحو السلب البسيط الصادق مع عدم السهو وعدم الصلاة، لابدّ وأن يكون بنحو الإيجاب العدولي أو الموجبة السالبة المحمول الغير الصادقين إلّا مع وجود الموضوع، فالموضوع هو الترك المتصف، ولم تكن له حالة سابقة، فما كان له حالة سابقة هو عدم الترك المتصف بنحو السلب التحصيلي، لا الترك المتصف بالعدم؛ لعدم إمكان الاتصاف في الأزل ولو بمعنى عدمي؛ لأنّ الاتصاف نحو ثبوت للمثبت له.

وأمّا استصحاب العدم الأزلي بنحو السلب التحصيلي المنطبق على الإيجاب العدولي أو الموجبة السالبة المحمول في ظرف الوجود، فهو من الأصول المثبتة؛ لأنّ استصحاب الأعمّ لإثبات الأخصّ ـ بواسطة الملازمة ـ مثت.

ولعدم التفريق بين اعتبارات القضايا _ بما أشرنا إليــه وفصّلناه في مقامات

من الأصول(١)_وقع الخلط والاشتباه في كثير من الموارد:

منها: في باب أصالة عدم التذكية.

ومنها: في اللباس المشكوك فيـ ٨.

ومنها: في أصالة عدم القرشية... إلىٰ غير ذلك.

فتحصّل ممّا ذكرنا: عدم جريان أصالة عدم السجدة لإثبات القضاء، ولا لوجوب الرجوع والتدارك، فلابد من العمل على العلم الإجمالي بعد سقوط قاعدة التجاوز، ومقتضاه الرجوع والإتيان بالسجدة وقضاؤها وسجدتي السهو لأجله؛ للعلم الإجمالي بأنّه إمّا يجب عليه الرجوع والتدارك، أو يجب عليه المضيّ والقضاء وسجدتا السهو.

وهذا وإن كان من قبيل الدوران بين المحذورين؛ لأنّ وجوب المضيّ ووجوب الرجوع للتدارك لا يمكن الجمع بينهما، لكنّ الأدلّــة الدالّــة على الرجوع، يستفاد منها أنّ تلك الزيادة ـ التي لأجل التدارك ـ لا توجب بطلان الصلاة، بل ما يكون موجباً للبطلان هو الزيادة العمدية، وما أتى به لأجل التدارك لا يوجب البطلان، فالرجوع إلى التدارك هاهنا لا يوجب البطلان؛ للشكّ في عروض المبطل لو سلّم كون تلك الزيادات الاحتياطية مبطلة، وإلّا فلا إشكال.

فتحصّل من ذلك: أنّ الاحتياط يحصل بالرجوع والتدارك وقضاء السجدة وسجدتي السهو، ولا تلزم إعادة الصلاة.

١ ـ مناهج الوصول ٢: ٢٥٩ ـ ٢٦٥، أنوار الهداية ٢: ١٠١ ـ ١٠٥، الاستصحاب، الإمام الخميني يَثْرُن : ٩٦ ـ ١٠٠.

المسألة الرابعة

في حكم الشكّ حال الركعة البنائية

إذا كان في الركعة الرابعة البنائية مثلاً، وشكّ في أنّ شكّه السابق بين الاثنتين والثلاث، كان قبل إكمال السجدتين أو بعدهما، فبمقتضى العلم الإجمالي بأنّه إمّا يجب عليه البناء والعمل بالشكّ إذا كان بعد الإكمال، أو يجب عليه الإعادة إذا كان قبل الإكمال، يجب عليه الجمع بين الوظيفتين.

وقد يقال بالبناء على الثاني؛ لعمومات «ابنِ على الأكثر»(١) المقتضية للبناء عليه في جميع الركعات، غاية الأمر خرج الشكّ في الأوليين، فأصالة عدم كون شكّه هذا شكّاً حادثاً في الأوليين، يثبت موضوع البناء(٢).

وقد يقال: إنّ موضوع البناء هو الشكّ الفعلي مع حفظ الركعتين الأوّلتين. وهو حاصل^(٣).

ولمّا كانت المسألة مبتنية على تنقيح موضوع البناء، فلابدّ من الإشارة الإجمالية إليه.

١ ـ تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٩ / ٣٤٩، وسائل الشيعة ٨: ٢١٣، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ٨، الحديث ٣، ومنلها غيرها ممّا ذكر في الباب المذكور.
 ٢ ـ روائع الأمالى في فروع العلم الإجمالي: ١٩ ـ ٢٠.

٣٠- أنظر الصلاة، المحقّق الحائري: ٣٧٠، العروة الوثقىٰ ٢: ٦١، كتاب الصلاة، خـتام فـيــه
 مسائل متفرّقة، المسألة الرابعة، تعليقة المحقّق الميلاني.

المسألة الرابعة ١٢٧

حول موضوع البناء على الأكثر

فنقول: لا إشكال في أنّ عمومات البناء على الأكثر _ مثل موثقة عمّار بن موسىٰ (۱) عن أبي عبدالله المثلِّةِ: أنّه قال له: «يا عمّار، أجمع لك السهو في كلمتين: متىٰ شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلّمت فأتم ما ظننت أنّك قد نقصت» (۱) وغيرها ممّا هو قريب بهذا المضمون (۱) محكومة بالنسبة إلىٰ ما دلّ علىٰ أنّ السهو ليس في الأوليين، مثل صحيحة زرارة (۱) قال: قال أبو جعفر المُناتِّةِ: «كان الذي فرض الله تعالىٰ على العباد عشر ركعات، وفيهن القراءة، وليس فيهن قراءة، وهم» يعنى سهوا «فزاد رسول الله المُناتِّةُ سبعاً، وفيهن الوهم، وليس فيهن قراءة،

١ ـ هو أبو الفضل عمّار بن موسى الساباطي. كان ثقة في حديثه فطحيّ المذهب. روى عن الصادق والكاظم النّبي وروى عنه حمّاد بن عثمان ومحمّد بن سنان ومصدّق بن صدقة.
 رجال النجاشى: ٢٩٠، الفهرست: ١١٧، معجم رجال الحديث ٢١: ٢٦٠.

٢ ـ الفقيه ١: ٢٢٥ / ٩٩٢، وسائل الشيعة ٨: ٢١٢، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في
 الصلاة، الباب٨، الحديث١.

٣ ـ كالرواية المشار إليها في الصفحة السابقة.

٤ ـ هو شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدّمهم القارئ الفقيه المتكلّم الشاعر الأدبب أبو الحسن زرارة بن أعين بن سنسن. كان مثن اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، وأجمعت الطائفة على تصديقه. صحب الباقر والصادق والكاظم المائلة وروى عن الصادقين الله وعن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي وعمر بن حنظلة ومحمد بن مسلم، وروى عنه أبان بن عثمان وصفوان بن يحيى ومحمد بن مسلم. مات في سنة ١٥٠هـ.

اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٠٧، رجال النجاشي: ١٧٥ / ٤٦٣، معجم رجال العديث ٧: ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

فمن شكّ في الأوليين أعاد حتّىٰ يحفظ ويكون علىٰ يقين، ومن شكّ في الأخيرتين عمل بالوهم»(١).

فهي بلسانها تنقّح موضوع السهو؛ وأنّ موضوعه هو الأخيرتان، فالشكّ الحادث في الأخيرتين بعنوانه موضوع للبناء، لا عدم حدوث الشكّ في الأوليين.

ومثلها غيرها، كروايــة عبدالله بن سليمان العامري^(۲) عــن أبــيجعفرعاليُّالِا وفيها: «إنّما يجب السهو فيما زاد رسول اللهُ تَأَلَّالِيُّا اللهُ اللهُ

وصحيحة الحسن بن عليّ الوشّاء (٤) _ أو حسنته _ قال: قال لي أبوالحسن الرضاع الله و الركعتين الأوّلتين، والسهو في الركعتين الأخيرتين» (٥).

١ _ الفقيم ١: ١٢٨ / ٦٠٥، وسائل الشيعة ٨: ١٨٧، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ١، الحديث ١.

٢ ـ عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق الله من غير توثيق، فالرجل مجهول الحال.
 رجال الطوسى: ٢٦٥.

٣_الكافي ٣: ٤٨٧ / ٢، وسائل الشيعة ٨: ١٨٩، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ١، الحديث ٩.

٤ _ هو أبو محمد وابن بنت إلياس: الحسن بن عليّ بن زياد الوشّاء الخزّاز. صحب الرضا والهادي المؤيّل ولم يرد بحقّه توثيق صريح، وإنّما مدحه النجاشي بكونه خيراً من وجوه هذه الطائفة وعيونها، والرواية صحيحة بناءً على استفادة الوثاقة، ومن مثل هذه التعابير وإلّا فحسنة. وروىٰ عن الكاظم والرضا المؤيّل وعن جميل بن درّاج وعبدالله بن سنان، وروىٰ عنه أحمد بن محمد بن عيسىٰ والحسين بن سعيد وعبدالله بن الصلت.

رجال النجاشي: ٣٩ ـ ٤٠، رجال الطوسي: ٣٧١ و ٤١٢، معجم رجال الحديث ٥: ٢٧.

٥ _ الكافي ٣: ٣٥٠ / ٤، تهذيب الأحكام ٢: ١٧٧ / ٧٠٩، الاستبصار ١: ٣٦٤ / ١٣٨٦،

فهذه الروايات بلسانها تفسّر تلك العمومات، فيكون مفادها بعد التفسير: أنّه متى شككت في الركعتين الأخيرتين ابنِ على الأكثر، ولا إشكال في أنّ المناط بحدوث الشكّ لا بقائمه، فيكون المعنى: متى كان الشكّ حين حدوثه في الركعتين الأخيرتين يبنى على الأكثر،

ويؤيّد ذلك صحيحة زرارة، عن أحدهما طِلْقِيْلًا _ في حديث _ قال: قلت له: رجل لم يدرِ اثنتين صلّىٰ أم ثلاثاً، قال: «إن دخله الشكّ بعد دخوله في الثالثة مضىٰ في الثالثة، ثمّ صلّى الأخرىٰ، ولا شيء عليه ويسلّم»(١).

بناءً علىٰ أنّ المراد من «الثالثة» هي الركعة التي يشكّ في أنّه ثالثة أو رابعة، والمراد بالمضيّ فيها هو إتمامها بالبناء على الثالثة؛ أي فيما يشكّ فيه بقرينة «ثمّ صلّىٰ الأخرىٰ» فإنّ التمام [المستفاد من] كلمة «ثمّ» وقولَه: «صلّى الأخرىٰ» يوجبان ظهورها في الصلاة المستقلّة المفصولة، فهي وإن لم يبعد أن يكون بناؤها على الإجمال وبيان الحكم بنحو الإبهام، لكن يفهم منها أنّ الميزان في البناء هو حدوث الشكّ بعد الدخول في الركعة التالية.

وكيف كان: فدعوى كون الموضوع للبناء هو الشك بين الاثنتين والثلاث _ مع عدم كونه شكّاً في الأوّلتين (٢)، أو مع عدم حدوثه قبل الإكمال (٣)، أو مع

 [←] وسائل الشيعة ٨: ١٩٠، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ١،
 الحديث ١٠.

١ _ الكافي ٣: ٣٥٠ / ٣، تهذيب الأحكام ٢: ١٩٢ / ٧٥٩، الاستبصار ١: ٣٧٥ / ١٤٢٣، وسائل الشيعة ٨: ٢١٤، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ١، الحديث ١.

٢ ـ روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي: ١٩ ـ ٢٠.

٣_الصلاَّة، المحقِّق الحائري: ٤٢١.

حفظ الأوليين مطلقاً (١)، أو مع صحّة الصلاة (٢) ـ تخرّص مخالف لظواهر النصوص، فيكون الموضوع هو الشكّ في الأخيرتين حين حدوثه مع تمامية الركعتين الأوّلتين، أو حدوث الشكّ في حال حفظ الأوّلتين، أو حدوثه حين دخل في الثالثة، ولا يمكن إثبات هذه العناوين بالأصل.

بل لو سلّم كون الموضوع هو كون الشكّ في الأخير تين مع عدم حدوثه في الأوّلتين، فلا يمكن إثباته بالأصل والوجدان؛ لأنّ الموضوع هو كون الشكّ الذي في الأخير تين غيرَ حادث في الأوّلتين، أو لم يكن حادثاً فيهما، لا عدم حدوث شكّه في الأوّلتين على نعت السلب التحصيلي؛ لعدم كون هذا السلب الأعمّ من سلب الموضوع موضوعاً لحكم، فما يمكن إحرازه بالأصل هو هذا السلب المطلق، وهو ليس بموضوع، وما هو الموضوع ـ وهو الشكّ الذي لم يحدث في الأوّلتين، أو الشكّ الغير الحادث ـ لا يمكن إثباته بالأصل؛ لعدم الحالة السابقة على فرض، ومثبتية الأصل على الآخر.

وتوهم كون الموضوع هو الشكّ في الأخيرتين مع حفظ الأوّلتين، والشكّ الفعلي كذلك^(٣)، غير سديد؛ لأنّ المناط _ كما تقدّم^(٤) _ بحدوث الشكّ لا بقائه، فالشكّ الفعلي مع حفظ الركعتين لا أثر له، ولا يكون مشمولاً للأدلّة، بل لابدّ من إثبات أنّ الركعتين محفوظة حين حدوث الشكّ، وأصالة عدم حدوث الشكّ إلىٰ زمان الحفظ _ مع معارضتها بأصالة عدم حفظ الركعتين إلىٰ زمان حدوث الشكّ _

١ _ أنظر الصلاة، المحقّق الحائري: ٣٧٠، نهايـة التقرير ٢: ١٧٩.

٢ ـ أنظر نها يـــة التقرير ٢: ١٧٦ ــ ١٧٧.

٣- أنظر الصلاة، المحقّق الحائري: ٣٧٠، العروة الوثقىٰ ٢: ٦١، كتاب الصلاة، خـتام فـيـه
 مسائل متفرقة، المسألة الرابعة، تعليقة المحقّق الميلاني.

٤ _ تقدّم في الصفحـة ١٢٩.

لا تثبت أنّ الشكّ حادث في زمان الحفظ.

مختار شيخنا العلامة الحائري ونقده

وأمّا التمسّك بقاعدة التجاوز، أو أصالة عدم الخطأ أو السهو، والتفصيل بين ما علم حكم الشكّ واحتمل المضيّ والبناء على الثلاث قبل إكمال السجدتين سهواً، وما لم يعلم، فحكم بعدم الاعتناء في الأوّل؛ سواء حدث الشكّ في الأتناء، أو بعد الصلاة (۱۱)، فغير وجية وإن قرّبه شيخنا العلّامة أعلى الله مقامه فإن قاعدة التجاوز لو فرض التعبّد بالبناء على عدم كون الشكّ قبل الإكمال لا تنبت لوازمه: من كونه حادثاً بعده، أو كونه حادثاً في زمان حفظ الركعتين، أو حدوث الشكّ في الركعتين الأخيرتين ... إلى غير ذلك من العناوين التي يمكن أن تكون موضوعة للحكم.

بل لو فرض أنّ الموضوع الشكّ في الأخيرتين مع عدم حدوث الشكّ قبل إكمال الركعتين فلا يفيد؛ لأنّ القاعدة لو كانت أصلاً محرزاً فلا تكون إلّا أصلاً محرزاً حيثياً لا محرزاً مطلقاً، ولهذا لا يفيد البناء على تحقق الطهارة في صلاة بعد فراغها لإحرازها لصلاة أخرى؛ لأنّ التعبّد بالوجود من حيث الصلاة التي فرغ منها لا مطلقاً، ففيما نحن [فيه] يكون التعبّد بعدم الشكّ قبل الإكمال من حيث الأصالة في صحّة الصلاة، لا من حيثيات أُخر، ككونه موضوعاً للبناء على الأكثر، فتدبّر جيّداً.

وأمّا أصالة عدم السهو والنسيان، فلا دليل على حجّيتها شرعاً أو ثبوتها عند لعقلاء؛ بحيث يمكن التمسّك بها لإثبات مثل ذلك؛ أي إثبات كون الشكّ

١ _ أنظر الصلاة، المحقّق الحائري: ٤٢١.

١٣٢١٣٠ أبروع العلم الإجمالي

حادثاً في الركعتين الأخيرتين.

فتحصّل من جميع ما ذكرنا: أنّه لا محيص عن العمل بالعلم الإجمالي.

إشكال ودفع

إن قلت: إنّ الدليل على حرمة قطع الصلاة ليس إلّا الإجماع^(۱) والقدرُ المتبقّن منه هو الصلاة التي يجوز الاكتفاء بها: أي ما علم تفصيلاً أنّه صلاة، ومعه يجوز رفع اليد عن صلاته وإتيان مصداق آخر.

قلت: أدلّة لزوم البناء على الشكوك الصحيحة، دالّة على انقلاب التكليف في زمان عروض الشكّ من الركعة المتصلة إلى المنفصلة، وهذا عزيمة لا رخصة، فمع العلم التفصيلي بالشكوك الصحيحة لا يجوز _ نصاً^(۲) وفتوى^(۳) _ رفع اليد عن الصلاة التي بيده وإتيان فرد آخر، والعلم الإجمالي كالتفصيلي في لزوم الخروج عن عهدة التكليف.

١ ـ أنظر مفتاح الكرامـة ٣: ٤٥، جواهر الكلام ١١: ١٢٣.

٢ ـ وهي أدلّـة وجوب البناء على الأكثر، راجع وسائل الشيعة ٨: ٢١٢، كيتاب الصلاة،
 أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ٨.

٣ ـ راجع العروة الوثقيٰ ٢: ٢٩، كتاب الصلاة، فصل في الشكّ في الركعات، المسألة ٢١.

المسألة الخامسة ١٦٣

المسألة الخامسة

في حكم دوران الركعة بين آخر الظهر وأوّل العصر

١ _ حكم ما إذا كان في الوقت المشترك

إذا شكّ في أنّ الركعة التي بيده آخر الظهر، أو أنّه أتتها وهذه أوّل العصر، فإن كان في الوقت المشترك أتمّها ظهراً، وصحّت صلاته. هذا إذا لم يأتِ بعنوان العصر بشيء.

وأمّا إذا أتىٰ بعنوانه بذكر وقراءة، فلا إشكال في عدم الإبطال، إنّما الكلام في وجوب الرجوع والإتيان بهما بعنوان الظهر، أو يكتفىٰ بهما؟

لا يبعد الاكتفاء؛ إمّا لأجل أنّ المأتي بـ بعنوان العصر من باب الخطأ في التطبيق؛ لأنّ المصلّي إذا دخل في صلاة الظهر، ففي ارتكازه إنمام المأمور بـ فعلاً، وتوهّم كونـ عصراً في البين ـ من باب الخطأ ـ لا يضرّ.

وإمّا من باب الأدلّة الخاصّة، كصحيحة عبدالله بن المغيرة(١) قال: في

ا ـ هو الشيخ الورع الجليل الثقة أبو محمّد عبدالله بن المغيرة البجلي، كان لا بعدل بـ أحد من جلالتـ ودينـ وورعـ وكان أيضاً ممّن أجمع الأصحاب على تصديقه والانقياد لـ . صحب الكاظم والرضا المنظي وروى عنهما وعن إسحاق بن عمّار وعبدالله بن سنان وموسى بن بكر . . . وروى عنـ وأبوب بن توح والحسين بن سعيد وعبدالله بن الصلت . . .

رجال النجاشي: ٢١٥، رجال الطوسي: ٣٥٥ و٣٥٦ و٢٧٩، اختيار معرفة الرجــال ٢: ٨٣٠. معجم رجال الحديث ١٠: ٢٤١ ـ ٢٤٢.

«كتاب حريز» (١) أنّه قال: إنّي نسيت أنّي في صلاة فريضة؛ حتّى ركعت وأنا أنويها تطوّعاً، قال فقال الله الله التي قمت فيها: إذا كنت قمت وأنت تنوي فريضة ثمّ دخلك الشكّ، فأنت في الفريضة، وإن كنت دخلت في نافلة فنويتها فريضة، فأنت في النافلة» (٢).

وفي رواية (٣) معاوية (٤) قال: سألت أبا عبدالله علي الله عن رجل قام في الصلاة المكتوبة، فسها فظن أنها مكتوبة، قال:

ا _ هو أبو محمّد حريز بن عبدالله السجستاني الأزدي. كان ثقـة غير أنّـه شهر السيف فـي قتال الخوارج بسجستان في زمان الصادق الله وقد روي أنّـه الله جفاه وحجبه. روى عن أبي بصير وزرارة ومحمّد بن مسلم، وروى عنـه ابن أبي عمير وعبدالله بن المغيرة ويونس بن عبد الرحمان.

رجال النجاشي: ١٤٤ _ ١٤٥، معجم رجال الحديث ٤: ٢٥٣ _ ٢٥٥.

٢ _ الكافي ٣: ٣٦٣ / ٥، تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٢ / ١٤١٨، وسائل الشيعة ٦: ٦، كتاب الصلاة، أبواب النية، الباب ٢، الحديث ١.

٣ ـ رواها الشيخ بإسناده عن محمّد بن مسعود العيّاشي، وإسناده كما يلي: جماعة، عن أبي المفضّل محمّد بن عبدالله بن محمّد الشيباني، عن جعفر بن محمّد بن مسعود، عن أبيه. وهو ضعيف بأبي المفضّل المخلط الضعيف، وبولد العيّاشي، فقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله مقتصراً على قوله: «فاضل...».

رجال النجاشي: ٣٩٦، الفهرست: ١٣٩ و ١٤٠، رجال الطوسي: ٤٥٩ و ٥١١٠.

٤ ـ معاوية هنا مشترك بين معاوية بن عمّار بن أبي معاوية الدهني، الذي كان ثقة وجهاً في أصحابنا، مقدّماً كثير الشأن عظيم المحلّ، ومن أصحاب الصادق الله وبين معاوية بن وهب البجلي، الذي كان أيضاً ثقة حسن الطريقة، ومن أصحاب الصادق والكاظم الله وقد روى يونس عن كلّ منهما.

رجال النجاشي: ٤١١ ـ ٤١٢، رجال الطوسى: ٣١٠، معجم رجال الحديث ٢٠: ١٨٠.

«هي على ما افتتح الصلاة عليه»(١).

وفي رواية ابن أبي يعفور (٢) قريب من الأولى، وزاد في آخرها: «وإنّها يحسب للعبد من صلاته التي ابتدأ في أوّل صلاته»(٣).

ولا يبعد أن تكون تلك الروايات على طبق القاعدة المتقدّمة (٤).

وكيف كان: يستفاد منها أنّ الصلاة على ما افتتح بها، وأنّ قصد الخلاف نسياناً غير مضرّ، وبإلغاء الخصوصيّة بل بإفادة القاعدة الكلّية يفهم حال ما نحن فيه. ومنه يظهر حال ما إذا ورد المصلّي في الركوع والسجود، أو صلّىٰ ركعة أو ركعتين، فيحسب ما صلّىٰ علىٰ ما افتتح عليه.

٢ ـ حكم ما إذا كان في الوقت المختصّ بالعصر

وأمّا إذا كان في الوقت المختصّ بالعصر فتارةً: يبقى من الوقت بمقدارٍ لو أتمّ ما في يده ظهراً. يدرك ركعة من العصر.

١ ـ تهذيب الأحكام ٢: ١٩٧ / ٧٧٦ و: ٣٤٣ / ١٤١٩، وسائل الشيعة ٦: ٦، كتاب الصلاة، أبواب النيّة، الباب ٢، الحديث ٢.

٢ ـ هو الشيخ المقرئ الثقة أبو محمد عبدالله بن أبي يعفور (أو ابن واقد) العبديّ. كان جليلاً في أصحابنا كريماً على الإمام الصادق الله روى عنه الله وعن أخيه عبدالكريم بن أبي يعفور وأبي الصامت، وروى عنه إبراهيم بن عبد الحميد وإسحاق بن عمّار والحسين بن المختار. مات الله في زمان الصادق الله .

رجال النجاشي: ٢١٣، معجم رجال الحديث ١٠٢: ١٠٣ ـ ١٠٣.

٣ ـ تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٣ / ١٤٢٠، وسائل الشيعة ٦: ٧، كتاب الصلاة، أبواب النيّة، الباب ٢، الحديث ٣.

٤ _ تقدّم في الصفحة ١٣٣.

وأخرى: يكون بمقدار لو رفع اليد عنها أدرك ركعة.

وثالثة: لم يبقَ بمقدار ركعة.

وعلىٰ أيّ حال: إن قلنا بأنّ الشكّ في إتيان الظهر في الوقت المختصّ بالعصر ممّا لا يعتنىٰ به ويكون كالشكّ بعد الوقت _ كما هو الأقوىٰ فيما إذا لم يصلّ العصر _ فالواجب عليه رفعُ اليد عمّا في يده، والشروعُ في العصر في الفرضين الأوّلين؛ لأنّ صلاة الظهر محكومة بالإتيان، ولا يجوز صرف الوقت المختصّ بالعصر فيها. ولا يمكن تصحيح ما بيده عصراً؛ لما تقدّم في بعض المسائل المتقدّمة(١).

وأمّا الفرض الأخير، فيأتي فيه ما تقدّم في بعض المسائل السابقة (٢) من احتمال لزوم الموافقة الاحتمالية لصلاة العصر، فيجب عليه إسمامها عصراً، والقضاء خارج الوقت.

لا يقال: إنّ أدلّـة الشكّ بعد الوقت والشكّ بعد تجاوز المحلّ، لا تشمل ما إذا علم إجمالاً أنّ ما بيده ظهر أو عصر، وإنّما موردها ما إذا شكّ في إتيان الظهر وعدمه.

فإنه يقال: إنّ الشكّ في أنّ ما بيده ظهر أو عصر بعد وقت الظهر، شكُّ في إنيان الظهر وعدمه، فيشمله قوله: «كلّ ما شككت فيه ـ ممّا قد مضيٰ (٣) ـ

١ _ تقدّم في الصفحة ٩٩، المسألة ١.

٢ _ تقدّم في الصفحة ١٠٤ _ ١٠٦، المسألة ١.

٣ ـ تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٤ / ١٤٢٦، وسائل الشيعة ٨: ٢٣٧، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ٢٣، الحديث ٣.

فشكّك ليس بشيء»(١).

وإن شئت قلت: إنّ الشاكّ في أنّ ما بيده ظهر أو عصر ، شاكّ في إتيان الظهر وعدمه ، وشاكّ في الشروع في العصر وعدمه ، فلا مجال لإنكار شمول أدلّــة الشكوك لـه.

ولو قلنا بعدم شمولها، فمع إمكان إتمام ما في يده ظهراً وإدراك ركعة من العصر، يجب عليه جعلها ظهراً وإتبان العصر؛ لأنّه في ذلك ينقطع ببإتبان الصلاتين ورفع اشتغال الذمّة.

ومع قصور الوقت عن ذلك، فإن كان الوقت بمقدار لو رفع اليد عمّا بيده يدرك ركعة من العصر، يجب ذلك، ولا يجوز جعله ظهراً؛ لأنّ الوقت مختص بالعصر، فمع العلم بعدم إتيان الظهر لابدّ من الإتيان بالعصر، ومع قصوره عن ذلك أيضاً يأتى فيه ما سبق.

١ ـ تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٢ / ٣٥٢، وسائل الشيعة ٨: ٢٣٧، كتاب الصلاة، أبواب
 الخلل الواقع في الصلاة، الباب ٢٣، العديث ١.

المسألة السادسة

إذا شكّ في العشاء بين الثلاث والأربع، فتذكّر أنّه سها عن المغرب

صحّت عشاءً في الوقت المختصّ بالعشاء، ويقضي المغرب خارج الوقت. وأمّا في الوقت المشترك، فهل تصحّ مغرباً؛ أي يجب العدول إلى المغرب، ويبنى على الثلاث، وتعمّ صلاته؟

أو تصحّ عشاءً مطلقاً، ويبني على الأربع ويتمّها، ويأتي بالمغرب بعدها؟ أو يبطل ما في يده، ويأتي بهما؟

أو يفصّل بين عروض الشكّ بعد الدخول في الركوع، فـ تصحّ عشـاءً، أو قبلـه، فيبطل علىٰ إشكال؟

و جوه:

أ مّا احتمال صحّة العدول إلى المغرب؛ بأن يقال: إنّ الظاهر من أدلّة بطلان الشكّ في المغرب، هو عروض الشكّ على المغرب، وفي المقام عرضت المغربية على المشكوك فيه، فلا دلالة لها على بطلانها(١١). كما أنّ أدلّة البناء على الأكثر، غير شاملة لهذه الصلاة؛ لأنّها مختصّة بالرباعية، ومقتضى الأصل هو البناء على الأقلّ.

ففي غاية السقوط؛ لظهور أدلّة إبطال الشكّ للمغرب، في أنّ المعتبر في المغرب هو حفظ ركعاته؛ وأنّ المطلوب هو الاستيقان بالركعات، ففي صحيحة

١ ـ احتمله المحقّق الإيرواني في رسالة عقد اللآلي في فروع العلم الإجمالي: ٧.

محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله المنظل عن الرجل يصلّي؛ ولا يدري واحدة صلّى أم ثنتين، قال: «يستقبل حتّى يستيقن أنّه قد أتمّ، وفي الجمعة، وفي المغرب، وفي الصلاة في السفر»(١).

وفي صحيحت الأخرى، عن أحدهما طلي قال: سألت عن السهو في المغرب، قال: «يعيد حتى يحفظ؛ إنها ليست مثل الشفع»(٢).

ومع الغضّ عنه لا مجال للأصل في إحراز الركعات؛ لأنّ أصالة عدم الإتيان بالركعة، أثرها العقلي أنّ مع ضمّ ركعة أخرى مثلاً تنتمّ الصلاة، وفيما نحن فيه أصالة عدم الرابعة لا تثبت كون المغرب ثلاث ركعات _بلا زيادة ونقيصة _إلّا بالأصل المثبت.

وأمّا صحّتها عشاءً، فتبتنى علىٰ أمرين:

أحدهما: شمول حديث «لا تعاد...» (٣) لرفع الترتيب الغير العمدي في مثل المقام، وهو الأصحّ؛ لما عرفت سابقاً (٤) من ظهور أدلّة الترتيب في أنّه معتبر بين ماهيّة الصلاتين لا أجزائهما، ومحلّ تحصيله أوّل الشروع فيها. ولولا أدلّة العدول لقلنا بسقوط الترتيب بمجرّد الشروع.

١ ـ الكافي ٣: ٣٥١ / ٢، تهذيب الأحكام ٢: ١٧٩ / ٧١٥، الاستبصار ١: ٣٦٥ / ١٣٩١،
 وسائل الشيعة ٨: ١٨٩، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب١،
 الحديث٧.

٢ ـ تهذيب الأحكام ٢: ١٧٩ / ٧١٧، الاستبصار ١: ٣٧٠ / ١٤٠٦، وسائل الشيعة ٨: ١٩٤، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ٢، الحديث ٤.

٣ ـ تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢ / ١٥٧، وسائل الشيعة ٧: ٢٣٤، كتاب الصلاة، أبواب قواطع الصلاة، الباب ١، الحديث ٤.

٤ ـ تقدّم في الصفحية ١٠٨، المسألة ٢.

وثانيهما: عدم شمول أدلّـة العدول إلى السابقـة لمثل ما نحن فيـه ـ مـمّا يكون العدول مفسداً ـ بأن يقال: إنّ مصبّ أدلّـة العدول إنّما هو تصحيح الصـلاة وعلاجها، فلا تشمل ما يلزم من العدول الإفساد(١١).

ومع تمامية المقدّمتين تنتمّ صحّة ما بيده عشاءً، فيبني على الأربع ويتمّ. لكنّ المقدّمة الثانية لا تخلو من إشكال؛ لأنّ ظاهر أدلّة العدول أنّ موضوعه هو عدم الإتيان بالسابقة، مع الشروع في اللاحقة، وبقاء محلّ العدول بحسب الواقع؛ من غير لحاظ العوارض والطوارئ الخارجية، ألا ترىٰ أنّه لو فرض _ بعد الشروع في العشاء _ علمه بأنّه سها عن المغرب، وكان يصلّي في ملك الغير بإذنه، ولم يأذن له في صلاة المغرب، لما أمكن أن يقال: إنّ أدلّة العدول لا تشمل ما يلزم منه الفساد _ بناءً على فساد الصلاة في الملك الغير المأذون فيه _ وذلك لأنّ أدلّة العدول لا تنظر إلى الطوارئ، فمع عدم إمكان تصحيح الصلاة بالعدول، لابدٌ من رفع اليد عن الصلاة، لا إتمام العشاء ورفع اليد عن أدلّة العدول.

وفيما نحن فيه أيضاً، لمّا كانت أدلّه العدول غير ناظرة إلى الطوارئ ولزوم الفساد في بعض الأحيان، فلا محالة مع لزوم ذلك لابدّ من رفع اليد عن الصلاة، لا البناء على الأربع بدعوىٰ عدم شمول أدلّة العدول لما يلزم من تطبيقها الفساد.

وبالجملة: إن موضوع العدول أمر واقعي؛ تعلّق علم المكلّف بـــه أو لا، صار موجباً للفساد أو لا، غايــة الأمر مـع لزوم الفســاد لا يـمكن العــدول، ولا تصحيح الصلاة.

نعم، مع البناء على قصور أدلَّـة العدول عمّا نحن فيـه، لا إشكال في جواز

١ _ الصلاة، المحقّق الحائري: ٤٢١، العروة الوثقى ٢: ٦١، تعليقة المحقّق الشاهرودي.

البناء على الأكثر وتتميمها عشاءً من جهة الترتيب؛ لما مرّ سابقاً(١).

ومن هنا يعرف: أنّ التفصيل بين ما قبل الركوع وما بعده (٢) غير وجيه: لأنّه مع قصور أدلّة العدول عمّا يلزم منه الفساد، لا إشكال في صحّتها عشاء: قبل الركوع أو بعده، ومع عدم قصورها لا يمكن تصحيحها.

لا يقال: إنّ أدلّـة البناء على الأكثر تحرز موضوع عدم صحّـة العدول؛ لأنّ موضوعــه هو كون ما بيده الركعـة الرابعــة، فمع الشكّ في الثلاث والأربع والبناء على الأربع، يحرز موضوعــه، فمع عدم العدول تصحّ عشاءً.

لأنّا نقول: لسان أدلّـة البناء على الأربع ليس إلّا البناء الحيثي، لا إحراز الأربع مطلقاً.

وبعبارة أخرى: ليس مفاد أدلّتها هو جعل الطريق إلى الأربع، ولا التعبّد بتحقّق الأربع مطلقاً؛ بحيث يترتّب عليه جميع الآثار، بل مفادها هو البناء العملي على الأربع من حيث العلاج فقط، وهذا مرادنا من «البناء الحيثي» ففي موثّقة عمّار، عن أبي عبدالله: أنّه قال له: «يا عمّار، أجمع لك السهو كلّه في كلمتين: متىٰ شككت فخذ بالأكثر، فإذا سلّمت فأتم ما ظننت أنّك قد نقصت»(٣).

وفي روايت الأخرى: «ألا أعلمك شيئاً إذا فعلت ثمّ ذكرت أنّك أتممت أو نقصت، لم يكن عليك شيء؟» قلت: بلى، قال: «إذا سهوت فابنِ على الأكثر، فإذا فرغت وسلّمت فقم فصلٍ ما ظننت أنّك نقصت...» إلى آخره (٤٠).

١ ـ تقدّم في الصفحة ١٠٨ و ١٣٩.

٢ _ العروة الوثقىٰ (المطبعة الإسلامية): ٣٠٥، تعليقة المحقّق البروجردي.

٣_الفقيـه ١: ٢٢٥ / ٩٩٢، وسائل الشيعـة ٨: ٢١٢، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في
 الصلاة، الباب ٨، الحديث ١.

٤ ـ تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٩ / ١٤٤٨، وسائل الشيعة ٨: ٢١٣، كتاب الصلاة، أبواب
 الخلل الواقع في الصلاة، الباب٨، الحديث٣.

ومعلوم: أنّ مفادهما ليس إلّا البناء العملي على تصحيح الصلاة، وأمّا التعبّد بالأربع فلا، ومعمه لا يجوز ترتيب آثار عدم صحّة العدول المترتبة على تجاوز المحلّ.

مضافاً إلى أنّه لو فرض ثبوت جميع آثار الأربع بها، للزم جواز العدول إلى المغرب قبل الركوع؛ لأنّ موضوعه هو الدخول في صلاة العشاء، وعدم التجاوز عن محلّ العدول؛ أي عدم الدخول في ركوع الركعة الرابعة، ومع البناء على الأربع قبل إتيان الركوع وجداناً، يحرز موضوع العدول، فلابدٌ من التفصيل بينهما بصحّتها عشاءً بعد الركوع، وجواز العدول إلى المغرب وصحّتها مغرباً.

لا يقال: إنّ الشكّ إذا عرض قبل الدخول في الركوع، يكون موضوع العدول محرزاً، ولمّا كان العدول موجباً للفساد تصير المسألة محلّ الإشكال، فلابدّ من الاحتياط، وأمّا بعد الركوع فتكون من الشبهة المصداقية لأدلّة العدول، فلا يجوز التمسّك بها، فلا بأس بالرجوع إلىٰ أدلّة البناء على الأكثر.

فإنه يقال: استصحاب عدم الدخول في ركوع الركعة الرابعة أو استصحاب بقاء الركعة الثالثة، يحرز موضوع جواز العدول، ويخرج عن الشبهة المصداقية بالتعبّد، فلو تمّ جواز البناء على الأكثر معه يتمّ فيما نحن فيه أيضاً.

لكن يشكل الأمر: بأنّ العلم الإجمالي _ بأنّه إمّا أن يكون في الركعة الثالثة، فيلزم العدول، أو الرابعة، فتكون الصلاة تامّة غير محتاجة إلى صلاة الاحتياط _ يوجب العلم التفصيلي بعدم جواز البناء على الأربع ولَغوية صلاة الاحتياط، فلا يمكن إحراز صحّة الصلاة مغرباً ولا عشاءً، فللبدّ من الحكم بالبطلان ورفع اليد عنها واستئناف الصلاة. ولو قيل بانحلاله بالأصل فلا يمكن أيضاً تصحيح الصلاة.

المسألة السابعة......

المسألة السابعة

فيما إذا تذكّر في أثناء العصر أنّه ترك ركعة من الظهر

إذا تذكّر في أثناء العصر أنّه ترك ركعة من الظهر، فالظاهر صحّة الصلاتين وجواز تتميم صلاة الظهر ورفع اليد عن العصر، وتتميم العصر وإتيان الظهر بعده: أمّا صحّتهما، فلعدم الدليل على إبطال ما أتي به بعنوان العصر للظهر: أمّا أدلّة إبطال الزيادة في الصلاة مطلقاً (۱) أو ركعة (۱) فلأنّ الزيادة في الصلاة عرفاً: عبارة عن إتيان شيء في الصلاة بعنوان جزئيته، وأمّا إتيان شيء في خلال الصلاة لا بعنوانها فلا يعدّ زيادةً، فلا يعدّ السعال وتسوية العمامة وأمثالهما في خلالها زيادةً فيها. وعدّ التكتّف عملاً فيها (۱)

١ _ كقول عليه الأهادة» الأعادة» الكافي ٣: ٣٥٥ / ٥، تهذيب الأحكام ٢ . كقول عليه الاستبصار ١: ٣٧٦ / ١٤٢٩، وسائل الشيعة ٨: ٢٣١، كتاب الصلاة،

أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ١٩، الحديث ٢.

٢ _ كرواية زيد الشحّام قال: سألته عن الرجل صلّى العصر ستّ ركعات أو خمس ركعات.
 قال: «إن استيقن أنّـه صلّىٰ خمساً أو ستًا فليعد...».

تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٢ / ١٤٦١، وسائل الشيعة ٨: ٣٣٢، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب ١٩، الحديث٣.

٣ ـ فعن زين العابدين الله أنه قال: «وضع الرجل إحدى بديه على الأخرى عمل، وليس في الصلاة عمل».

الصلاة ودخالته فيها، ولهذا لو وضع يده على يده بلا قصد كونه للصلاة، فلا يعدّ عملاً فيها، ولا يكون مبطلاً بلا إشكال، فالأفعال التي أتىٰ بها بقصد صلاة العصر، لا تعدّ زيادةً في الظهر.

وأمّا رواية زرارة _ التي لا يبعد أن تكون حسنة بقاسم بن عروة (١١ _ عن أحدهما لللله قال: «لا تقرأ في المكتوبة بشيء من العزائم؛ فإنّ السجود زيادة في المكتوبة» (٢٠).

فبعدما عرفت: أنّ الإتيان بسجدة العزيمة لا يعدّ زيادة في المكتوبة، لابدّ من توجيهها:

إمّا بالالتزام بأنّ التعليل تعبّدي؛ لإفهام أنّ كلّ ما أتي بـ في الصلاة _ ولو لا بقصدها _ يكون زيادة تعبّدية منهيّاً عنها، وهو _ بهذا العموم _ لا يمكن الالتزام بـ و إيراد التخصيص عليـ مستهجن؛ لكثرة الخارج.

جن الإسناد: ٩٥، وسائل الشيعة ٧: ٢٦٦، كتاب الصلاة، أبواب قبواطع الصلاة،

 الباب١٦، الحديث٤.

ا _ هو أبو محمد القاسم بن عروة من أصحاب الإمام الصادق الله ذكره الكشّي والشيخ والنجاشي من غير أن يوتّقوه. نعم ذكر ابن داود أنّه ممدوح، فبناءً على حجّية توثيقات المتأخّرين تصير روايته حسنة. بل وتّقه المفيد الله في المسائل الصاغانية. وعلى أيّ فيروي القاسم عن أبي بصير وأبان بن عثمان وزرارة... ويروي عنه ابن أبي عمير والحسين بن سعيد ومحمّد بن عيسى

المسائل الصاغانية، ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ٣: ٧١ ـ ٧٢، رجال ابن داود: ١٥٣، معجم رجال الحديث ١٤٤ ـ ٢٩.

٢ _ الكافي ٣: ٣١٨ / ٦، تهذيب الأحكام ٢: ٩٦ / ٣٦١، وسائل الشيعة ٦: ١٠٥، كـتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة، الباب ٤٠، الحديث ١.

المسألة السابعة ١٤٥

وإمّا بأن يقال: إنّ السجدة وأمثالها _ ممّا هي شبيهـة بأجزاء الصلاة _ إذا أتى بها ولو بغير نيّتها عدّت زيادة.

أو إنّ السجود والركوع ـ لا الأذكار ـ كانا كذلك.

أو إنّ لسجدة العزيمة خصوصيّة؛ لأجل أنّ الإتيان بالعزيمة في الصلاة لمّا كان بقصد الجزئيّة، تكون سجدتها _التي هي تابعة لها _أيضاً كالجزء، فلذا يقال: «إنّها زيادة في المكتوبة».

أو إنّ المكتوبة أُخذت بالنسبة إلى سجود العزيمة أو مطلق السجدة أو مع الركوع والركعة ، بشرط لا، ولهذا يكون الإتيان بها زيادة فيها.

كلّ ذلك احتمالات وتخرّصات؛ لا يمكن أن يعوّل على واحد منها. مع أنّه على الاحتمال الأخير تكون السجدة من قبيل النقيصة لا الزيادة؛ وإن عوّل على الاحتمال الأخير تكون السجدة من قبيل النقيصة لا الزيادة؛ وإن عوّل عليه شيخنا العلّامة ـأعلى الله مقامه ـ قائلاً: «إنّه لم يرَ احتماله في كلام أحد»(١) ولعلّ عدم الاحتمال لأجل ما ذكرنا: من أنّه لو أخذت الصلاة بشرط لا بالنسبة إلى شيء، يكون الإتيان به من قبيل النقيصة لا الزيادة. وكيف كان لا يمكن الالتزام بإبطال صلاة الظهر مع إتيان العصر في خلالها تمسّكاً بهذه الرواية.

وأمّا قضيّة اعتبار الموالاة في الصلاة؛ وأنّ المعتبر فيها هيئة اتصاليـة وحدانيـة بحسب ارتكاز المتشرّعـة (٢).

أو أنّ إقحام الصلاة في الصلاة، موجب لمحو الصورة (٣).

١ _ الصلاة ، المحقّق الحائري: ٣١٣ _ ٣١٤.

٢ ـ أنظر رسالة عقد اللآلي في فروع العلم الإجمالي: ٨، الصلاة (تقريرات المحقّق النائيني)
 الكاظمي ٢: ١٦٨ و ١٧٠.

٣ ـ أنظر مصباح الفقيه، الصلاة: ٢٥٠ / السطر١٢ ـ ١٣، الدرر الغوالي في فروع العلم
 الإجمالي: ٢٢، مستمسك العروة الوثقى ٧: ٦٠٢.

أو أنّ الصلاة الثانية إذا أتي منها بركعة أو أزيد، يصير من قبيل الفعل الكثير (١).

فشيء منها ممّا لا يمكن الاعتماد عليه؛ فإنّ اعتبار الموالاة _بمعنى لزوم عدم الفصل بين أجزاء الصلاة ولو بذكرٍ وفعلٍ صلاتي _ لا دليل عليه. ودعوى ارتكاز المتشرّعة غير ثابتة.

وكذا كون الصلاة ماحية لصورة الصلاة الأولى، في محلّ الإشكال. بل ادعىٰ بعضهم الجزم بعدم المحو^(١)، ولا أقلّ من الشكّ.

كما أنّ مبطليّة الفعل الكثير _ إذا كان بمثل الأذكار والأفعال الصلاتية _ غير ثابتة؛ إذ لا دليل على شيء من ذلك سوى دعوى الإجماع (٣) وبعض الإشعارات في الروايات (٤) وشيء منهما لا يمكن الاتكال عليه لإثبات الإبطال.

١ ــ أنظر مستمسك العروة الوثقيٰ ٧: ٦٠٢.

٢ ـ روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي: ٢٤.

٣_مفتاح الكرامة ٣: ٢٧ / السطر ٢٠، جواهر الكلام ١١: ٥٥.

ك موثق عمّار بن موسىٰ قال: سألت أبا عبدالله الله عن الرجل يكون في الصلاة، فيقرأ فيرىٰ حيّة بحياله، يجوز له أن يتناولها فيقتلها؟ فقال الله الله الله وبينها خطوة واحدة فليخط وليقتلها، وإلّا فلا».

تهذيب الأحكام ٢: ٣٣١ / ١٣٦٤، وسائل الشيعة ٧: ٢٧٣، كتاب الصلاة، أبواب قواطع الصلاة، الباب ١٩، الحديث ٤.

وكصحيح حريز، عن أبي عبدالله الله قال: «إذا كنت في صلاة الفريضة فرأيت غلاماً لك قد أبق أو غريماً لك عليه مال أو حيّة تخافها على نفسك، فاقطع الصلاة، واتبع غلامك أو غريمك، واقتل الحيّة».

الفقيم ١: ٢٤٢ / ١٠٧٣، وسائل الشيعة ٧: ٢٧٦، كتاب الصلاة، أبواب قواطع الصلاة. الباب ٢١، الحديث ١.

نعم، الظاهر بطلان الصلاة بواسطة السلام العمدي ولو لصلاة أخرى: بدعوى إطلاق قوله: «إذا قلت: السلام علينا...» إلى آخره «فهو الانصراف» (۱۱). ومع الإشكال في ذلك _ بأن ظاهره الانصراف عمّا أتي بالسلام لأجله _ لا إشكال في أنّ السلام كلام آدميّ عرفاً ونصّاً (۱۲)، وهو مع العمد مبطل بلا إشكال، ومعه إن أتى بصلاة الظهر، ثمّ سها عن ركعة وشرع في العصر، لا يمكن تصحيح الصلاتين؛ لأنّ الإتيان بتتمّة كلّ منهما لو سلّم عدم إبطاله _ لفقد الدليل _ لكن إذا سلّم يكون ذلك انصرافاً ممّا سلّم لها، ومبطلاً للأخرى .

اللهم إلا أن يأتي بكلِّ منهما إلى السلام، ثمّ يسلم سلاماً واحداً لهما. أو يدعى: أنّ السلام لا يبطل الصلاة التي وصلت إلى حدّ السلام.

لكنّ الثاني محلّ منع، والأوّل محلّ إشكال؛ لعدم الدليل على التداخل، بل ظاهر الأدلّة أنّ لكلّ صلاة ابتداءً واختتاماً؛ وأنّ أوّلها التكبير، وآخرها التسليم (٣)، وإلّا فلابدّ من الالتزام بجواز ثداخل الصلاتين بتمامهما، وهو كما ترى.

فتحصّل ممّا ذكرنا: أنّ الآتي ببعض العصر سهواً مع نقصان الظهر:

لم أن يأتي بالظهر، ويرفع اليد عن العصر، ويتمّ صلاته، ثمّ يأتي بالعصر رأساً؛ لبطلانه بإتيان الظهر في خلاله عمداً. ومع المنع عن مبطليته يكون سلامه مبطلاً له، فيجب إعادته.

وله أن يأتي ببقيّة العصر، فإن قلنا: بأنّ إقحامه عمداً مبطل عدل بعد

١ - الفقية ١: ٢٢٩ / ٢٠١٤، تهذيب الأحكام ٢: ٣١٦ / ٢٩٢، مستطرفات السرائر: ٩٧ /
 ١٦، وسائل الشيعة ٦: ٤٢٦، كتاب الصلاة، أبواب التسليم، الباب٤، الحديث ٢.

٢ ـ راجع وسائل الشيعـة ٦: ٤١٧، كتاب الصلاة، أبواب التسليم، الباب١، الحديث ١٠.

٣ ـ راجع وسائل الشيعة ٦: ١١، كتاب الصلاة، أبواب تكبيرة الإحرام والافتـتاح، البـاب١،
 الحديث ١٠.

بطلانه إلى الظهر، ثمّ يأتي بالعصر، وإلّا فبعد سلام العصر يبطل الظهر، فيأتي به. وأمّا اعتبار الترتيب بينهما فقد عرفت سابقاً (١): أنّ الترتيب بين الماهيتين، ومحلّ تحصيله أوّل الصلاة، ومع الدخول في العصر سهواً يسقط بدليل «لا تعاد...» (٣).

مختار صاحب العروة ورده

وأمّا ما يظهر من السيّد العلّامة (٣) في «العروة» من لزوم تستميم الظهر

١ ـ تقدّم في الصفحة ١٠٨ و ١٣٩.

٢ ـ تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢ / ١٥٧، وسائل الشيعية ٧: ٢٣٤، كتاب الصلاة، أبواب قواطع
 الصلاة، الباب ١، الحديث ٤.

٣ - هو آية الله العظمى الفقيه الأصولي البحر المتلاطم السيّد محمّد كاظم بن عبدالعظيم الطباطبائي اليزدي. ولد في قرية كنسو من قرى يزد عام ١٢٤٧هـ. ونشأ على العمل في الزراعة مع أبيه، ثمّ عزم على طلب العلم في الكبر، فقرأ في يزد المبادئ العربيّة وسطوح الفقه والأصول، ثمّ خرج إلى أصفهان فأخذ عن الشيخ محمّد باقر الأصفهاني ابن صاحب هداية المسترشدين والشيخ محمّد جعفر الآبادي، وبعدها هاجر إلى النجف الأشرف؛ وذلك في السنة التي توفّي فيها الشيخ الأعظم، فأخذ عن الشيخ مهديّ كاشف الغطاء والشيخ راضي النجفي والسيّد المجدّد الشيرازي، ثمّ انصرف إلى التدريس والتأليف. وقد أطبقت الإمامية على تقليده، وجبيت إليه الأموال الكثيرة ممّا قلّ أن يتفق نظيره. كما كان لغوياً متقناً فصيحاً قيّماً بالعربية والفارسية ينظم وينثر فيهما. من تلامذته الشيخ الشهيدي والشيخ محمّد حسين السبحاني، وأشهر مؤلّفات السيّد ﴿ العروة الوثقي وحاشيته على المكاسب. توفّى ﴿ شُهُ سنة ١٣٣٧ه. .

أعيان الشيعـة ١٠: ٤٣، معارف الرجال ٢: ٣٢٦.

وإعادة الصلاتين (١) فإن كان مراده لزوم الإتيان بالوظيفتين ـ للعلم الإجمالي بلزوم الإتمام أو الإعادة ـ ففيه ما تقدّم (٢) من أنّ الإعادة ليست واجبة، بل الواجب هو إقامة الصلاة لدلوك الشمس إلىٰ غسق الليل (٣) وهو معلوم بالتفصيل، ولم يسقط أمر الظهر ولا يسقط إلّا بإتيان فرد من الطبيعة صحيحاً، والفرد الذي بيده إن دلّ دليل علىٰ بطلانه، فلابدٌ من رفع اليد عنه وإتيان فرد آخر، وإلّا فيجب إتمامه، ولا تلزم الإعادة.

وبعبارة أخرى: مع الشكّ في عروض البطلان يحكم بصحّته، ويُتمّ وتصحّ صلاته، فلا وجه للزوم الجمع بين الوظيفتين.

وإن كان مراده الاحتياط بالإعادة فليست واجبة ؛ على ما تقدّم من عدم عروض البطلان وعدم الدليل عليه (٤).

وأمّا ما احتمله ثانياً من العدول وجعل ما بيده رابعة الظهر (٥)، فهو مخالف للقاعدة، وأدلّة العدول غير شاملة له. ولا يجوز الاتكال فيه على رواية «الاحتجاج» لقصورها سنداً (١) ودلالة، فعن «الاحتجاج» عن الحميري (٧) عن

١ ــ العروة الوثقىٰ ٢: ٦٢.

٢ _ تقدّم في الصفحة ١٠٣.

٣ _ الإسراء (١٧): ٧٨.

٤ ـ تقدّم في الصفحـة ١٤٣.

٥ ـ العروة الوثقىٰ ٢: ٦٢ ـ ٦٣.

٦ ـ حيث أرسلها صاحب الاحتجاج عن الحميري، ولم يذكر طريقه إليه.

٧ ـ هو الشيخ النقة الوجيه أبو جعفر محمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري القمّي الذي كانَب
 صاحبَ الأمرط الله وسأله مسائل في أبواب الشريعة. روى عن أبيه عبدالله بن جعفر

صاحب الزمان عليه أنه كتب إليه يسأله عن رجل صلّى الظهر، ودخل في صلاة العصر، فلمّا صلّى من صلاة العصر ركعتين استيقن أنّه صلّى الظهر ركعتين، كيف يصنع ؟ فأجاب: «إن كان أحدث بين الصلاتين حادثة _ يقطع بها الصلاة _ أعاد الصلاتين، وإن لم يكن أحدث حادثة جعل الركعتين الأخيرتين تستمّة لصلاة الظهر، وصلّى العصر بعد ذلك»(١).

لقرب احتمال أن يكون المراد من «الأخيرتين» اللّتان لم يأتِ بهما؛ ويكون المقصود رفع اليد عن الركعتين المأتيتين للعصر؛ وضمّ ركعتين أخريين إلى الظهر، ويأتي بالعصر بعده، فتكون شاهدة على ما قوّينا من صحّة الظهر. وأمّا دلالتها على تعيّن إتمام الظهر وإتيان العصر بعد ذلك، فمع فرض التسليم لا يمكن الاعتماد عليها؛ للإرسال وعدم الجبر، بل الإعراض على ما قيل (٢).

مختار الشهيدين يُؤيَّنا في المقام وردّه

وأمّا ما عن(٣) الشهيدين(٤) من صيرورة ما أتي بعنوان العصر تـتمّـةً للظهر.

الحميري، وروئ عنه أحمد بن داود وأحمد بن هارون الفامي وجعفر بن محمد بن
 قولويه.

رجال النجاشي: ٣٥٤ ـ ٢٥٥، معجم رجال الحديث ١٦: ٢٣٤.

١ ـ الاحتجاج ٢: ٥٨٠، وسائل الشيعة ٨: ٢٢٢، كتاب الصلاة، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الباب١٢، الحديث ١.

٢ _ مستمسك العروة الوثقيٰ ٧: ٦٠٤.

٣ _ الحدائق الناضرة ٩: ١٢٣.

٤ _ الشهيد الأوّل: هو الشيخ الإمام العلّاسة المحقّق الفقيم محمّد بن مكّي المطلبي العاملي.

المسألة السابعة المسألة السابعة

.....

◄ ولد سنة ٧٣٤هـ. وقرأ أوّلاً على علماء جبل عامل، ثمّ هاجر إلى العراق، فقرأ على فخر المحققين، وبعدها قصد دمشق، فقرأ علم المعقول على القطب الشيرازي شارح الشمسيّة. كما روى مصنّفات العامّة ومرويّاتهم عن نحو أربعين شيخاً من علمائهم بمكّة والمدينة وبغداد ودمشق والقدس والخليل. وربّما استفاد أستاذ الشهيد منه أكثر من استفادة الشهيد نفسه.

هذا، وقد بلغ الله مقاماً علمياً سامياً قلّماً اتفق لأحد من الفقهاء؛ حتى عدّه جماعة أفقه الفقهاء على الإطلاق، تشهد بذلك مؤلّفاته الشهيرة، كالقواعد التي لم يتؤلّف مثلها في موضوعها، وكالألفية والنقلية الوحيدتين في موضوعهما، والدروس والذكرى واللمعة التي صنّفها في سبعة أيّام. من تلاميذه أولاده الثلاثة والمقداد السيوري والشيخ حسن بن سليمان صاحب مختصر البصائر. قتل على التشيّع في دمشق، فمضى إلى ربّه شهيداً مظلوماً، وذلك سنة ٧٨٦هـ.

الكنيٰ والألقاب ٢: ٣٧٧ ـ ٣٨١، أعيان الشيعـة ١٠: ٥٩ ـ ٦٢.

الشهيد الثاني: هو الشيخ الإمام الفاضل والحبر العالم العامل زين الدين بن عليّ العاملي النحاريري، ولد سنة ١٩٩١. وقرأ على والده علوم العربية، وعلى الشيخ عليّ بن عبدالعالي الميسي بعض الفقه، وعلى السيّد حسن الكركي بعض الأصول، ثمّ ارتحل إلى دمشق، فقرأ على الشيخ محمّد بن مكّي بعض كتب الطب، وعلى الشيخ أحمد بن جابر علم القراءات، وعلى الشيخ شمس الدين بن طولون جملة من الصحيحين، ثمّ قصد مصر واشتغل على جماعة، منهم الشيخ أبو الحسن البكري، ثمّ عاد إلى لبنان مستفرغاً وسعه في التصنيف والتأليف وتدريس المذاهب الخمسة، واشتهر أمره وصار مرجع الأنام ومفتي كلّ فرقة بما يوافق مذهبها. ومع كلّ ماكان عليه من الاشتغالات الفكريّة والاجتماعيّة فقد كان ينقل الحطب في الليل لعياله ويقوم بجميع احتياجاته المنزليّة. من تلامذته والد صاحب المدارك ووالد الشيخ البهائي وجدّ صاحب الوسائل. ومن مؤلّفاته روض

وأنّ التحريم بالثانية لم يقع في محلّه، فيكون من الأذكار المطلقة الغير المخلّة بالأولى، وأنّه لا يجب نيّة العدول إلى الأولى؛ لعدم انعقاد الثانية، فهو بعدُ في الأولى، ويجب القصد إلى أنّه في الأولى من حين الذكر؛ تمسّكاً بالرواية المتقدّمة، واستظهاراً منها أنّ المراد به «الركعتين» هما اللتان أتيتا بعنوان العصر(١٠).

ففيه ما لا يخفى؛ لما تقدّم من عدم ظهورها في ذلك؛ لو لم نقل بظهورها في خلافه. مع أنّه على فرض التسليم لا يجوز الاتكال عليها.

وقد يؤيد ذلك (٢) ببعض الروايات الدالّة على أنّ الصلاة على ما افتتحت عليه، كرواية ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه قال: سألته عن رجل قام في صلاة فريضة، فصلّى ركعة وهو ينوي أنّها نافلة، فقال: «هي التي قمت فيها ولها» وقال: «إذا قمت وأنت تنوي في الفريضة، فدخلك الشكّ بعد، فأنت في الفريضة على الذي قمت له، وإن كنت دخلت فيها وأنت تنوي نافلة، ثمّ إنّك تنويها بعد فريضة، فأنت في النافلة، وإنّما يحسب للعبد من صلاته التي ابتدأ في أوّل صلاته التي ابتدأ في أوّل صلاته التي ابتدأ

[→] الجنان والروضة البهيّـة ومسالك الأفهام... استشهد ﴿ شَــة ٩٦٦هـ .

الكني والألقاب ٢: ٣٨١ ـ ٣٨٦، أعيان الشيعة ٧: ١٤٢ ـ ١٥٧.

۱ _ القواعد والفوائد ۱: ۸۵ _ ۸۵، روض الجنان: ۳۳٤ / السطر ۲۹. وراجع الحدائق الناضرة ۹: ۱۲۲ _ ۱۲۲ _ ۱۲۲.

٢ ـ أنظر الدرر الغوالي في فروع العلم الإجمالي: ٢١، مستند العروة الوثـقـى، الصـــلاة ٧:
 ١٣١.

٣ _ تهذيب الأحكام ٢: ٣٤٣ / ١٤٢٠، وسائل الشيعة ٦: ٧، كتاب الصلاة، أبواب النيّة، الباب٢، الحديث٣.

تمسّكاً بالتعليل الذي في آخرها، فقصد الخلاف غير مضرّ، كزيادة التكبيرة سهواً.

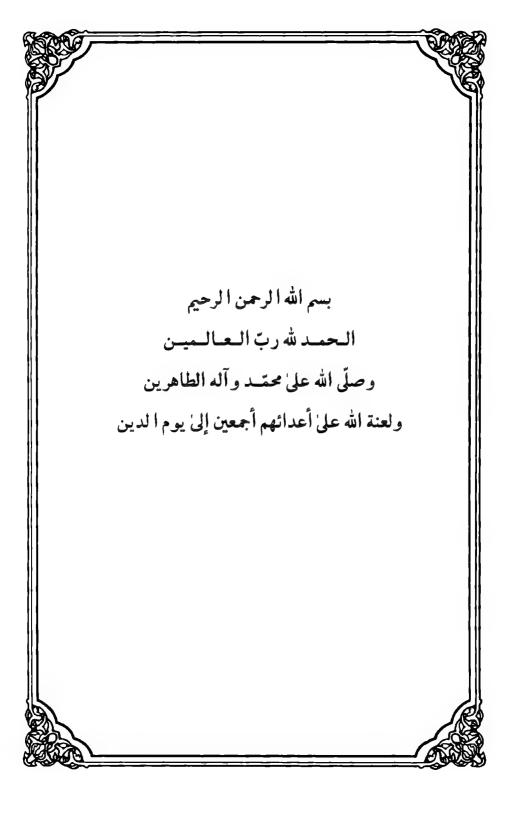
وفيه: _ بعد الغضّ عن ضعف سندها(١) _ أنّ قوله: «وإنّما يحسب . . . » إلى آخره، ليس تعليلاً يمكن لأجله التعدّي إلى ما نحن فيه ، وأنّ مفادها _ كمفاد غيرها ممّا وردت على هذا المنوال(٢) _ أنّ المشتغل بالفريضة أو النافلة إذا سها في البين ؛ وتوهّم أنّه في غير ما اشتغل به ، يكون على ما افتتح الصلاة عليه .

ولا يبعد أن يكون ذلك موافقاً للقاعدة، كما أشرنا إليه (٣): من أنّ المشتغل بعمل تكون إرادته الارتكازية باقية في النفس لتتميمه، وإذا غفل ونوى غيره تكون تلك الإرادة الارتكازية باقية، ويكون قصد الخلاف من باب الخطأ في التطبيق، وهذا بخلاف ما إذا توهم تمام العمل، وسلّم على الركعتين، وشرع في صلاة أخرى، فإنّ استئناف عمل مستقلّ يمحو الإرادة المرتكزة من النفس، فلا يكون احتسابه لما قام له على وفق القاعدة، ولا يجوز الاتكال على تلك الروايات _ الواردة في موضوع آخر موافق للقاعدة _ لتسرية الحكم إلى غير موردها.

١ ـ رواها الشيخ الطوسي بإسناده، عن حمدويه، عن محمّد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالعزيز بن المهتدي، عن عبدالله بن أبي يعفور. والرواية ضعيفة لأجل

ضعف طريق الشيخ إلى العياشي، كما تقدّم في الصفحـة ١٣٤، الهامش٣.

٢ ـ كصحيحة عبدالله بن المغيرة ورواية معاوية المتقدّمتين في الصفحة ١٣٣ و ١٣٤.
 ٣ ـ تقدّم في الصفحة ١٣٣.



الفوائدالخمسة

الفائدة الأولى

قاعدة

من ملك شيئاً ملك الإقرار به

فائدة: قد أفرد شيخنا المرتضى العلامة _أعلى الله مقامه(١)_ رسالة في

المناصري التستري. ولد سنة ١٢١٤هـ، وقرأ المقدّمات في دزفول عند عدّ السيخ حسين الذي كان عالماً فيها إلى أن بلغ العشرين عاماً، ثمّ عزم مع والده على زيارة أثمّة العراق الذي كان عالماً فيها إلى أن بلغ العشرين عاماً، ثمّ عزم مع والده على زيارة أثمّة العراق الخيري حمّى وصلا كربلاء المقدّسة، فأعجب السيّد المجاهد بذكاء الشيخ ونباهته، وطلب من والده أن يبقيه، فبقي الشيخ أربعة أعوام يحضر درس السيد المجاهد وشريف العلماء، وبعدها قصد دزفول فبقي فيها سنتين، ثمّ رجع إلى العراق فحضر عاماً عند شريف العلماء، وعامين عند الشيخ موسى كاشف الغطاء، كما أقام بكاشان ثلاثة أعوام مشغولاً بالبحث والتصنيف؛ وذلك في أيّام رئاسة المولى أحمد النراقي الذي قال بعقه: «لقيت في أسفاري ... خمسين عالماً مجتهداً لم يكن أحدهم مثل الشيخ المرتضى» ثمّ توفّي الشيخان أسفاري ... خمسين عالماً مجتهداً لم يكن أحدهم مثل الشيخ المرتضى» ثمّ توفّي الشيخان عليّ نجل كاشف الغطاء وصاحب الجواهر المؤلّظ فلم يجد الشيعة الإمامية غيره مفزعاً، ولا سواه مرجعاً، فأطبقوا على تقليده في مشارق الأرض ومغاربها، وقام بأعباء الرئاسة أحسن قيام. أشهر تلامذته: السيّد المجدّد الشيرازي والميرزا حبيب الله الرشتي والسيّد أحسن قيام. أشهر تلامذته: السيّد المجدّد الشيرازي والميرزا حبيب الله الرشتي والسيّد

قاعدة «من ملك شيئاً ملك الإقرار به» وبالغ في الفحص والتفتيش عن مفادها وما يمكن أن يكون مدركاً لها، ولمّا كان في نظري القاصر بعض مواقع للنظر في كلامه __زيد في علو مقامه_ أحببت أن أشير إليها بطريق الاختصار.

المراد بملك الشيء

قال تَرِيُّ : «إنَّ المراد بملك الشيء السلطنة عليه فعلاً، فلايشمل ملك الصغير لأمواله ؛ لعدم السلطنة »(١).

أقول: لا يخفىٰ أنّ «المالكية» _ علىٰ ما يستفاد من اللغة والعرف _ هي علقة ورابطة اعتبارية حاصلة بين الشخص والشيء، تستتبعها السلطنة والاستبداد به، وهي غير «السلطنة» عرفاً ولغة، ولهذا وقع التشاجر من الصدر الأوّل بين المفسّرين والمحقّقين في أرجحية ﴿ مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ أو ﴿ مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ أو ﴿ مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ أو ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ أو ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ألله وقع النزاع والتشاجر بين أئمّة اللغة والتفسير وأساطين الأدب والعربية.

وبالجملــة: «مَلَك الشيءَ» ــ علىٰ ما في «القاموس» ــ: «أي احتواه قــادراً

حسين الكوهكمري. توفّى ﴿ سنة ١٢٨١هـ .

معارف الرجال ٢: ٣٩٩ ـ ٤٠٤، أعيان الشيعـة ١٠: ١١٧ ـ ١١٩.

١ _ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٨ / السطر ٢٥، وضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٢: ١٨٤.

٢ ـ الحمد (١): ٤، راجع التبيان في تفسير القرآن ١: ٣٣، مجمع البيان ١: ٩٧ ـ ٩٨، الجامع لأحكام القرآن ١: ١٤٠ ـ ١٤١، وفيه: «اختلف العلماء أيما أبلغ: ﴿ملك﴾ أو ﴿مالك﴾؟ والقراء تان مرويتان عن النبي الشيئة وأبي بكر وعمر، ذكرهما الترمذي»، وراجع أيضاً لسان العرب ١٤٠ ـ ١٢١، البحر المحيط ١: ٢٠ ـ ٢١.

على الاستبداد به»(١) والسلطنة لازم أعمّ للمالكية. وهذا واضح ؛ فإنّ أولي الأمر من النبي والوصي لهم السلطنة على أموال الناس وأنفسهم، وليست لهم المالكية.

والحاصل: أنّ المتفاهم العرفي من «مَلَكَ الشيءَ» هو كونـه صاحباً لـه فعلاً، فيشمل ملك الصغير، فعدم نفوذ إقراره من مستثنيات هـذه القاعدة، لا أنّ نفوذه في الموارد الخاصة من الدواخل.

المراد من «الشيء» في القاعدة

وعلىٰ ما ذكرنا من معنى «الملك» يظهر النظر فيما أفاده تَتَنَيَّ من أنّ «الشيء» أعمّ من الأعيان والأفعال، مثل التصرّفات، بل خصّه بالأفعال أي التصرّفات. بقرينة أنّ الإقرار لا يتعلّق بنفس الأعيان، بل بثبوته ومثل ذلك (٢).

والحاصل: أنّ ظهور الصدر أقوى من إطلاق «الشيء» فيحكم عليه، لا

١ ـ القاموس المحيط ٣: ٣٣٠.

٢ _ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٨ / السطر ٢٧ _ ٢٩، وضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ١٨٤.

٣ ـ تقدّم في الصفحة ١٦٠.

العكس كما فعله مَتَيَّنُ .

وأمّا ما جعل قرينةً على صرف لفظ «الشيء» إلى الأفعال، فخلاف متفاهم العرف؛ فإنّ نسبة «الإقرار» إلى «الشيء» خصوصاً بملاحظة قوله: «ملك شيئاً» الظاهر فعلاً ومفعولاً في الأعيان نسبة متعارفة بملاحظة لوازمه وآثاره، فالصدر قرينة على الذيل، كما لا يخفى بعد مراجعة الوجدان.

فإن قلت: إنّ الظاهر من «ملك الإقرار» هو السلطنة عليه لا المالكية. فيكون قرينة على الصدر.

قلت: بل الظاهر أنّ ذكر «ملك الإقرار» بعد «ملك الشيء» من باب المشاكلة مثل قوله(١):

. قلت اطبخوا لى جبّـةً وقميصاً

اختصاص القاعدة بإقرار الأصيل

فتحصّل ممّا ذكرنا: أنّ مفاد القضية _ لو فرضنا أنّها صادرة من المعصوم الله أنّ مالك الشيء مالك إقراره، فتكون مساوية لقاعدة «إقرار المعقد من إجماع وغيره على نفوذ العقلاء...»(٢) بل هي هي، فإن عثرنا على دليل معتبر من إجماع وغيره على نفوذ

أصحابنا قصدوا الصبوح بسحرة وأتى رسولهم إليّ خصيصاً قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبّة وقميصاً

أي خيطوا لي جبّـة وقميصاً، فذكر الخياطـة بلفظ الطبخ لوقوعـه في صحبـة طبخ الطعام. شروح التلخيص ٤: ٣١١.

٢ _ وسائل الشيعة ٢٣: ١٨٤، كتاب الإقرار، الباب ٣، الحديث ٢، مستدرك الوسائل ١٦:

١ ـ أي قول أبي الرقمع وقد أرسل لـ أصحاب يدعون إلى الصبوح في يوم بارد، وقالوا لـ ه:
 ماذا تريد أن نصنع لك طعاماً؟ وكان فقيراً ليس لـ كسوة تقيـ البرد، فكتب إليهم يقول:

قاعدة من ملك......قاعدة من ملك....

الإقرار في غير مؤدّى القاعدة (١) فهو دليل خاص متبع غير مربوط بها. اللهم إلّا أن يدعى الإجماع على معناها بما أفاده الشيخ تَتَيَّ وأنّىٰ لنا بإثباتـه ؟! فعلىٰ ما ذكرنا تختصّ بإقرار الأصيل، ويخرج منها إقرار الوكيل والولي وأمثالهما.

عدم استقلال هذه القاعدة ورجوعها إلى قواعد أخرى

وما ذكرنا هو مفاد القضية مع قطع النظر عن تمسّكات القوم، وأمّا تمسّكهم بها في غير مورد قاعدة الإقرار (٢) فلا اطمئنان بأن يكون بنفس هذه القاعدة ، بل لا يبعد أن يكون حسب قواعد أخر، مثل قاعدة الائتمان (٣) وقاعدة قبول قول من لا يعلم إلّا من قبله كما سنشير إليه (٤) فيمكن أن يكون التعبير بهذه القاعدة من قبيل الجمع في التعبير عن عدّة قواعد، مثل قاعدة الإقرار والائتمان وأمثالهما.

وما أفاد الشيخ تَبِيُّ : «من أنّ التمسك بأدلّـة قولِ من ائتمنـه المالك بالإذن أو الشارع بالأمر وعدم جواز اتهامـه، غير صحيح ؛ لأنّها لا تنفع في إقرار الصبي. والرجوعُ فيـه إلىٰ دليل آخر ـلايجري في الوكيل والولي ـ يُخرج القضيـة عـن

[→] ٣١، كتاب الإقرار، الباب ٢، الحديث ١.

١ ـ راجع ما يأتي في الهامش الآتي.

٢ _ المبسوط ٢: ١٥، و٣: ١٩، شرائع الإسلام ١: ٢٨٦، و٢: ١٦٣، و٣: ١١٩، قواعد الأحكام ١: ٢٦١ / السطر ٩، و٢٧٨ / السطر ٨، أنظر رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٨ / السطر ٦، وضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ١٨٠.

٣ ـ وهي عدم تضمين من ائتمنه المالك بالإذن أو الشارع بالأمر وقبول قوله وعدم جواز
 اتّهامه: لقوله ﷺ: «ليس لك أن تتّهم من قد ائتمنته» ونحوه.

راجع وسائل الشيعـة ١٩: ٧٩، كتاب الوديعـة، الباب ٤.

٤ ـ بأتى في الصفحة ١٦٩.

كونها قاعدة واحدة؛ على ما يظهر من القضية؛ من أنّ العلّـة في قبول الإقرار كونه مالكاً للتصرّف المقرّ به»(١) انتهىٰ.

لا محذور فيمه أصلاً؛ لعدم الظهور المذكور، وعدم حبيته لو كان. بل الظاهر أنّها قاعدة مستنبطة من القواعد الشرعية، ولو احتملنا ذلك لسقطت عن جواز التمسّك بها، ولا طريق لنا إلى إثبات كونها إجماعيةً بنفسها أو لفظة صادرة من المعصومين علمهاً بعد هذا الاحتمال القريب الواقع نظيره من الفقهاء _رضوان الله عليهم_.

اشتراظ وقوع الإقرار بالشيء في زمان مالكيته

ثمّ إنّ الظاهر أنّ ظرف وقوع الإقرار بالشيء هو ظرف مالكيته، كما هو الشأن في كلّ القضايا مع تجرّدها عن القرائن. والشيخ تَيْنُ اعترف به في هذه القاعدة (٢) وصرّح في قضية الائتمان (٣) والقضية الفخرية (٤) بخلاف ذلك. وهذه التفرقة في قضية الائتمان لا تبعد من الأدلّة الخاصّة (٥) وإن كان مثل

١ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٧١ / السطر ١١، وضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ١٩٧.

٢ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٨ / السطر ٣٤، وضمن تراث الشيخ
 الأعظم ٣٣: ١٨٥.

٣ _ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٧١ / السطر ١٣، وضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ١٩٧.

٤ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٧١ / السطر ١٧، وضمن تراث الشيخ
 الأعظم ٢٣: ١٩٨.

٥ _ كقوله ﷺ: «ليس لك أن تتّهم من قيد ائتمنته، ولا تأتمن الخيائن وقيد جرّبته».

قاعدة من ملك................... قاعدة من ملك...

قوله: «صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان»(١) أيضاً ظاهراً في الفعلية بحسب عقد الوضع.

وأمّا القضية الفخرية _ وهي «أنّ كلّ من يلزم فعله غيره، يمضي إقراره بذلك الفعل عليه» (٢) لو كانت قاعدة شرعية _ فظاهرة في إمضاء إقراره في زمان الإلزام، لا الزمان المتأخّر، مثل الولي في زمان الولاية، والوصي في زمان الوصاية، وذلك واضع. والفخر (٣) في «الإيضاح» وإن تمسّك بها لما بعد زوال ملك التصرّف، كما حكى الشيخ عنه (٤) إلّا أنّه مطالب بدليله بعد ظهور هذه القاعدة في غير مورده. اللهم إلّا أن يحمل كلام الشيخ على المماشاة مع فخر

 [◄] وقولـه طائية: «ليس لك أن تأتمن من خانك، ولا تتهم من ائتمنت».

وسائل الشيعة ١٩: ٨١، كتاب الوديعة، الحديث ٩ و ١٠، فإنّ ظـاهرهما عـدم جـواز الاتّهام مطلقاً ولو بعد زوال الائتمان.

١ _ الكافي ٥: ٢٣٨ / ١، تهذيب الأحكام ٧: ١٧٩ / ٧٩٠ و١٨٣ / ٨٠٥، الاستبصار ٣: ١٢٦ / ٤٤٩، وسائل الشيعة ١٩: ٧٩، كتاب الوديعة، الباب٤، الحديث ١.

٢ ـ إيضاح الفوائد ٢: ٥٥.

٣ ـ هو وحيد عصره وفربد دهره العالم الجليل البارع المحقّق محمّد ابن العلّامة الحلّي يُؤيّن ولد سنة ١٨٦هـ، ودرس عند والده وغيره حتّىٰ فاز بدرجة الاجتهاد في السنة العاشرة من عمره المبارك، فكان مورداً لعناية والده العلّامة وتعظيمه والثناء عليه، وحسبه رفعة وسموّاً أنّ والده أمره أن يتمّ ما بقي ناقصاً من كتبه. ويعدّ فخر المحققين من أجل مشايخ الشهيد الأوّل. له تصانيف جيّدة منها إيضاح الفوائد وشرح نهج المسترشدين والكافية الوافية في علم الكلام. توفّى الله سنة ٧٧١هـ.

أمل الآمل ٢: ٢٦٠ ـ ٢٦١، مقابس الأنوار: ١٣ / السطر ٢١، الكني والألقاب ٣: ١٦.

٤ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٩ / السطر ١٠ و: ٣٧١ / السطر ١٠ وضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ١٨٧ و ١٩٨٨.

١٦٦ الرسائل العشرة / الفوائد الخمسة

الدين، وهو بعيد.

المراد بملك الإقرار

ثمّ إنّه على ما ذكرنا _ من مساواة القاعدة لقاعدة الإقرار (١) _ يحمل «ملك الإقرار» على ما هو الظاهر منه، كما اعترف به الشيخ وهو نفوذه ومضيّه مطلقاً؛ بحيث لا يسمع منه بيّنة على خلافه، فضلاً عن الحلف (٢). وهذا الظهور أيضاً من مؤيّدات ما احتملناه (٣) لو لم يكن من قرائنه.

وأمّا على الاحتمال الآخر الذي ذكرنا _ من كونها قاعدة مستنبطة من قواعد شرعية أخر^(٤) فلابد أن يرجع في كلّ مورد إلى مقتضى القاعدة الأصلية التي هي الدليل عليها: من قاعدة الائتمان والإقرار وغيرهما، فيعمل على مقتضاها.

ثمّ إنّ المراد بـ «الملك» على ما ذكرنا ظاهر. وعلى ما ذكره الشيخ الله الهو السلطنة المطلقة، أو في الجملة، فيشمل ملك الوكيل والوصي وأمثالهما؟ احتما لان، لا يبعد أن يكون الظاهر هو الثاني، كما صرّح بـ الشيخ أيضاً (٥).

١ _ تقدّم في الصفحة ١٦٢.

٢ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٩ / السطر ١٥، وضمن تراث الشيخ
 الأعظم ٢٣: ١٨٨، وفيه: «وهذا المعنى وإن كان بحسب الظاهر أنسب بلفظ «الإقرار» إلا أنّه يكاد يقطع بعدم إرادته.

٣_ تقدّم في الصفحة ١٦٢.

٤ _ تقدّم في الصفحة ١٦٣ _ ١٦٤.

٥ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٩/ السطر ١٢، وضمن تراث النسيخ الأعظم ٢٣: ١٨٧.

قاعدة من ملك

منع الشيخ الأعظم من الاستدلال على القاعدة بأدلّة الإقرار وما فيه

ثمّ إنّه على ما بيّنا يكون دليل القاعدة هو قاعدة الإقرار، أو هي مع قواعد أخر على الاحتمال الثاني. وقال الشيخ الله على الاحتمال الثاني. وقال الشيخ الله على أن تكون قاعدة الإقرار منشأً لهذه القاعدة...» إلى أن قال:

وأمّا ثانياً: فلأنّ جلّ الأصحاب قد ذكروا هذه القضية مستنداً لصحّة إقرار الصبي بما يصحّ منه، كالوصية بالمعروف والصدقة (١) ولو كان المستند فيها حديث الإقرار (٢) لم يجز ذلك؛ لبنائهم (٣) على خروج الصبي من حديث الإقرار، لكونه مسلوب العبارة بحديث رفع القلم (٤) »(٥) انتهى.

وأنت خبير؛ بأنّ حديث رفع القلم ومثله لو كان حاكماً على قاعدة الإقرار، لكان حاكماً على هذه القاعدة أيضاً من دون استبائة تفرقة؛ فإنّ مفاد هذه القضية أنّ إقرار المالك نافذ، وحديث الرفع يجعل إقراره كلا إقرار، فلو كانت هذه القاعدة أيضاً قاعدة شرعية لما أمكن أن تكون مستنداً لقول الفقهاء بالنسبة إلى

۱ ـ الروضة البهيّـة ٦: ٣٨٥، مسالك الأفهام ١١: ٨٩، رياض المسائل ٢: ٢٤٠ / السطر ٧، وراجع مفتاح الكرامة ٩: ٢٢٦ / السطر ٢٩، جواهر الكلام ٣٥: ١٠٤.

٢ _ تقدّم في الصفحة ١٦٢.

٣ ـ أنظر جامع المقاصد ٥: ٢١٣ و ٩: ٣٤٩، الروضة البهيّـة ٦: ٣٨٥، رياض المسائل ٢: ٢٤٠ / السطر ٥.

٤ ـ الخصال: ٩٣ / ٢٠ و ١٧٥ / ٢٣٣، وسائل الشيعة ١: ٤٥، كتاب الطهارة، أبواب مقدّمة العبادات، الباب ٤، الحديث ١١.

٥ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٧٠ / السطر ٥ و ١٠، وضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ١٩١ و١٩٢.

إقرار الصبي، فلابد من التماس دليل آخر غيرهما؛ وهو الإجماع^(١) أو ادّعاء أولوية نفوذ الإقرار من نفوذ التصرّف والعهدة في ذلك على مدعيه.

عدم قيام الإجماع على هذه القاعدة برأسها

ثمّ إنّ كلمات الفقهاء (٣) التي نقلها الشيخ تَيِّزُ (٣) لا تدلّ على إجماعيّة هذه القاعدة برأسها في مقابل سائر القواعد، كما لا يخفىٰ على المراجع : فإنّ كلّ مورد منها ينطبق عليه قاعدة شرعية ولو على بعض المباني :

مثلاً: أوضح شيء ذكره الشيخ لكون مستند الفقهاء هذه القاعدة: دعوى العلامة الله الإجماع على قبول دعوى المسلم أمانَ الحربيّ في حال ملكم

١ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٨ / السطر ٢٦، وضمن تراث الشيخ
 الأعظم ٢٣: ١٨٤.

٢ ـ تقدّمت الإشارة إلى بعض مواردها في الصفحة ١٦٣، الهامش ٢.

٣ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٨ / السيطر ٧، وضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ١٨٠.

٤ - هو رئيس علماء الشيعة ومروّج المذهب والشريعة آية الله الحسن بن يوسف بن المطهّر العلّي. ولد سنة ٦٤٨هـ ، وكان أعجوبة في حدّة ذكائه وتوقّده. قرأ على خاله المحقّق الحلّي وعلى الخواجة نصيرالدّين الطوسي في علم الكلام، كما وقرأ على جماعة كثيرين من علماء العامّة والخاصّة. من مناقبه أنّه ناظر علماء أهل السنّة فأفحمهم، فصار ذلك سبباً لتشيّع السلطان خدابنده. ومن مناقبه أيضاً أنّه ملأ الآفاق بتصانيفه، وملأ الأكوان بتآليفه، فقد وزّعت على أيّام عمره من ولادته إلى وفاته فكان قسط كلّ يوم منها كرّاساً، هذا مع ما كان الله عليه من التدريس والتعليم والعبادات

لأمانه (۱) قال الشيخ: «وظاهر أن ليس مستند له إلّا القضية المذكورة» (۲) مع أنّه لو كانت هذه الدعوى من المسلم مسألة إجماعية لما بحثنا عن مستندها، ولا استكشفنا منها قضية أخرى، كما هو الشأن في كلّ مسألة إجماعية، فكيف يمكن لنا استكشاف قضية كلّية _ نستدلّ بها في أبواب متفرّقة _ من الإجماع على فرع جزئى يمكن أن يكون حكماً تعبّديّاً؟!

مع أنّه يمكن أن يكون المستند فيها هو قاعدة قبول قول من لا يعلم إلّا من قبله (٣) بدعوىٰ (٤) استفادتها من بعض روايات تصديق المرأة في الحمل (٥)

[◄] والزيارات ورعاية الحقوق. من مؤلفاته: منتهى المطلب، مختلف الشيعة، قواعد الأحكام... ومن تلامذته: ولده الفخر وقطب الدين الرازي شارح الشمسية والسيّد مهنا بن سنان المدنى. توفّى ﷺ سنة ٧٢٦هـ.

أمل الآمل ٢: ٨١، تنقيح المقال ١: ٣١٥_ ٣١٥، الكنى والألقاب ٢: ٤٧٧_ ٤٨٠، أعيان الشبعة ٥: ٣٩٦_ ٤٠٨.

١ ـ تذكرة الفقهاء ١: ٤١٦ / السطر ٨.

٢ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٧١ / السطر ٤، وضمن تراث الشيخ
 الأعظم ٣٣: ١٩٦.

٣- «ضبطها بعضهم: بأنّها كل ما كان بين العبد وبين الله، ولا يعلم إلّا من قبله، ولا ضرر فيه على الغير، أو ما تعلّق به الحدّ أو التعزير؛ ضرورة مطالبة كلّ ما كان منها نحو المقام بالدليل» جواهر الكلام ١٥: ٣٢٢، وادعى في بلغة الفقيه ٣: ٣٦٩: «أنّها قاعدة معتبرة بالنصّ والإجماع».

٤ ـ راجع بلغة الفقيم ٣: ٣٨٢. وقد منع عمومها السيّد المحقّق الخونساري في في جامع المدارك ٤: ٣٨٠ فراجع.

٥ ـ نحوها عن الصادق عليُّ في قولـه: ﴿ولا يحلُّ لهنَّ أن يكتمن ما خلق الله في أرحــامهنَّ﴾

وخروج العدّة (١) والحيض (٢) وإن كان فيه ما فيه. وبالجملة لا اطمئنان بكونها قاعدة إجماعية برأسها.

النسبة بين هذه القاعدة وقاعدة الائتمان

ثمّ إنّه على ما حقّقنا يكون بين هذه القاعدة وقاعدة الائتمان مباينة ؛ لأنّها مختصّة بالمالك، وهي مختصّة بالأمين.

وبناءً على الاحتمال الثاني _ أي كونها أعمّ من قاعدة الإقرار ، وتكون مستنبطة من عدّة قواعد شرعية _ تكون أعمّ مطلقاً منها .

وأمّا علىٰ ما ذكره الشيخ _ من كونها قاعدة برأسها (٣) وجريان قاعدة الائتمان حتّىٰ بعد قطع الأمانة (٤) _ فيكون بينهما عموم من وجه، كما أفاد الشيخ أيضاً (٥).

 [◄] قال: قد فوّض الله إلى النساء ثلاثة أشياء: الحيض والطهر والحمل.

مجمع البيان ٢: ٣٢٦، وسائل الشيعة ٢٢: ٢٢٢، كتاب الطلاق، أبواب العدد، الباب ٢٤، الحديث ٢.

١ ـ فعن أبي جعفر عليه قال: «العدّة والحيض للنساء؛ إذا ادعت صدّقت» الكافي ٦: ١/١٠١، تهذيب الأحكام ٨: ١٦٥ / ١٦٥، الاستبصار ٣: ٣٥٦ / ١٢٧٦، وسائل الشيعة ٢: ٣٥٨، كتاب الطهارة، أبواب الحيض، الباب ٤٧، الحديث ١.

٢ ـ نفس المصدر.

٢ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٧١ / السطر ١٢، وضمن تراث الشيخ
 الأعظم ٢٣: ١٩٧.

٤ ـ نفس المصدر.

٥ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٢٧١ /السطر ١٦، وضمن تراث الشيخ

النسبة بين قاعدة الفخرية وقاعدتي «من ملك...» والائتمان

ثمّ إنّ مترَّخُ ذكر قاعدة أخرى أشار إليها فخر الديس في «الإياضاح» (١) وتعرّض لبيان النسبة بينها وبين القاعدتين _ أي الإقرار و «من ملك...» _ بما لا يخلو من الغرابة ، ولهذا نحن ننقل عبارته بعينها ، ونذكر وجه النظر فيها:

قال تَبِينَّ : «وهنا قاعدة أخرى أشار إليها فخر الدين على ما تقدّم (٢) من «الإيضاح»: «بأنّ كلّ من يلزم فعله غيره، يمضي إقراره بذلك الفعل على ذلك الغير» وظاهره _ ولو بقرينة الاستناد إليها في قبول قول الوصي وأمين الحاكم إذا اختلفا مع المولّى عليه _ إرادة مضىّ الإقرار على الغير ولو بعد زوال الولاية.

فإن أريد من لزوم فعل المقرّ على الغير مجرّد مضيّـه _ ولو من جهـة نصب المالك أو الشارع لـه _ كانت أعمّ مطلقاً من القاعدتين؛ لشـمولها لوليّ النكاح الإجباري النافذ إقراره على المرأة.

وإن أريد منه لزومه عليه ابتداء لسلطنة عليه _كأولياء القاصرين في المال والنكاح_كانت أعمّ من وجه من كلّ من القاعدتين؛ لاجتماع الكلّ في إقرار ولي الصغير ببيع ماله، وافتراق قاعدة الائتمان عنها في إقرار الوكيل بعد العزل، وافتراق قضية «من ملك...» في إقرار الصبي بما له أن يفعل، وافتراق ما

[→] الأعظم ٢٣: ١٩٨.

١ ــ إيضاح الفوائد ٣: ٥٥.

٢ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٨ / السطر ١٤، و: ٣٦٩ / السطر ١٠،
 وضمن تراث الشيخ الأعظم ٢٣: ١٨١، ١٨٨.

في «الإيضاح» بإقرار الولي الإجباري بعد زوال الولايــة بالنكاح في حالها»(١) انتهىٰ كلامــه رفع مقامــه.

أقول: أمّا ما ذكر متربّي في الترديد الأوّل _ من أعمّية ما في «الإيضاح» مطلقاً من القاعدتين؛ لشمولها لولي النكاح الإجباري _ ففيه أوّلاً: أنّ قاعدة «من ملك...» شاملة للأصيل، بخلاف القاعدة الفخرية، فحينئذ بناءً على ما ذكرنا من ظهورها في فعلية اللزوم (٢) تكون قاعدة «من ملك...» أعمّ مطلقاً منها؛ بناءً على تفسير قاعدة «من ملك...» بما فسّرها الشيخ: من كون «الملك» بمعنى السلطنة (٣) لشمولها للأصيل وغيره، وعدم شمول ما في «الإيضاح» له واختصاصه بغيره.

وأمّا بناءً على ما أفاده تيّن من شمول ما في «الإيسضاح» لما بعد اللزوم فيكون بينهما عموم من وجه؛ لشمول قضية «من ملك...» للأصيل دونه، وشمول ما في «الإيضاح» لما بعد اللزوم دونها، واجتماعهما في زمن اللزوم في غير الأصيل.

وثانياً: أنّ قاعدة الائتمان _ على ما أفاده تيَّئُ قبيل ذلك _ أعمّ من الائتمان الشرعى والمالكي، فلا يكون ما في «الإيضاح» أعمّ منها.

وأمّا ثاني شقّي الترديد، فلعلّ المقصود من «اللزوم الابتدائي والسلطنة» مقابل اللزوم الجعلي بجعل الشارع أو المالك؛ بدعوىٰ أنّ ولاية الأب والجدّ مثلاً

١ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٧١ / السطر ١٧، وضمن تراث الشيخ
 الأعظم ٢٢: ١٩٨.

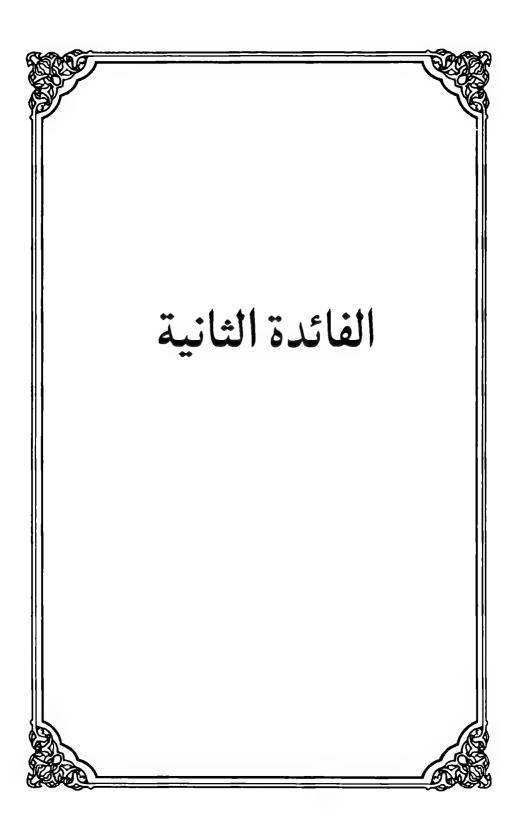
٢ _ تقدّم في الصفحة ١٦٥.

٣ ـ رسالة في قاعدة من ملك، ضمن المكاسب: ٣٦٨ / السطر ٢٤، وضمن تراث السيخ الأعظم ٢٣: ١٨٣.

قاعدة من ملك...... المناسبة ال

ولاية عرفية إمضائية من الشارع، لا جعلية اختراعية، فبناءً عليه يكون بينها وبين قاعدة الائتمان مباينة ؛ لاختصاصها بالجعلية ، واختصاص ما في «الإيضاح» بالإمضائية ، أو تكون الائتمان أعم مطلقاً منها ؛ لو لم نقل باختصاصها بالجعلية. وعليك بالتأمّل التامّ.

ولــه الحمد في البدء والختام ، وصلَّى الله علىٰ خير الأنام .



في تداخل الأسباب

فائدة: قد عدل شيخنا العلّامة الحائري _أعلى الله مقامه الشريف(١)_ في أواخر عمره عن تداخل الأسباب واختار عدمه، وحيث يكون ما اختاره سابقاً هو المرضيّ المختار، نذكر شبهته التي عدل من أجلها، ونتصدّى للجواب عنها حسبما أدّى إليه نظرى القاصر.

ا ـ هو آية الله العظمى المحقق الشيخ عبدالكريم بن جعفر اليزدي الحائري. ولد في حدود سنة ١٧٧٦هـ في محافظة يزد، وكان فيها مبدأ تحصيله العلميّ، ثمّ هاجر إلى العراق، فتلمّذ في المتون على الميرزا إبراهيم الشيرواني والشيخ فضل الله النوري، وفي الأبحاث الخارجة على السيّد الفشاركي الأصفهاني والآخوند الخراساني، ثمّ استقلّ بالتدريس، فكان يلقي أبحائه على جماعة من الفضلاء في مدينة كربلاء إلى أن وقعت الحرب العالميّة الأولى، فغادر العراق وسكن أراك مدّة متصدّباً للتدريس والإفادة، واجتمع حوله جماعة كثيرة من الفضلاء. ثمّ سأله جماعة من أهل قم وغيرها أن يقيم فيها فأجابهم، فبقي بمدينة قم المقدّسة مشتغلاً بالتدريس وسائر الأمور إلى أن أدركته المنيّة سنة فبقي بمدينة قم المقدّسة مشتغلاً بالتدريس وسائر الأمور إلى أن أدركته المنيّة سنة وكتاب الصلاة. وقد قرّر آية الله الأراكي بعض أبحائه الخارجة في الأصول والبيع والخيارات، وقد قرّر آية الله الأراكي بعض أبحائه الخارجة في الأصول والبيع والخيارات، وتمّ طبعها أخيراً.

نقباء البشر ٣: ١١٥٨، أعيان الشيعة ٨: ٤٢.

قال مَتِيَّ : «إنّ الأسباب _ شرعيةً كانت أو غيرها _ إنّما تؤثّر في حقيقة وجود المسبّبات، وعنوان «الصرفية» و «الوحدة» و «التعدّد» عناوين منتزعة بعد تأثيرها : بمعنى أنّ السبب الواحد يقتضي مسبّباً واحداً، لا لأنّ الوحدة مأخوذة في المسبّب، بل لوحدة السبب، وكذا الحال في التعدّد، فعلى هذا فيزداد المسبّب بازدياد السبب عن جنس واحد، أو من أجناس متعدّدة : فإنّ إطلاق دليل السببية يقتضي ثبوتها لجميع الأفراد» (١).

وقال تَبِّخُ في صلاته: «إنّ السببين وإن كانا واردين على الطبيعة الواحدة، لكن مقتضىٰ تأثير كلّ منهما أن يوجد وجود خاصّ مستند إليه، كما أنّ مقتضىٰ سببية النار لإحراق ما تماسها، تحقّق الاحتراق المخصوص المستند إلى النار، وإن تعدّدت النار المماسّة لجسم آخر مثلاً، يتحقّق احتراق آخر مستند إلى النار الأخرى؛ وإن كان هذان الوصفان _ أعني الاستناد إليها، وكون الاحتراق الشاني احتراقاً آخر _ غير مستندين إلى تأثير السبب» (٢) انتهىٰ.

فمحصّل كلامه: أنّ العلل التشريعية كالعلل التكوينية، فكما أنّها مع وحدتها يكون المعلول واحداً، ومع كثرتها كثيراً، فكذلك إذا تعلّق أمر واحد بحقيقة الوجود يكون المعلول واحداً، وإذا تعلّقت أوامر متعدّدة يصير متعدّداً بحسها.

والجواب عنه: أنّ قياس العلل التشريعية بالعلل التكوينية قياس مع الفارق: فإنّ تشخّص المعلول في العلل التكوينية بتشخّص علّته، كما هو المقرّر في مقارّه والمحقّق في مظانّه (٣) وأمّا العلل التشريعية فإمّا يراد منها الأسباب

١ _ درر الفوائد، المحقّق الحائري: ١٧٤.

٢ _ الصلاة ، المحقّق الحائري : ٥٧٣ .

٣ _ الحكمة المتعالية ١: ٤٠٩ _ ٤١٠.

التي جعلها الشارع علّة لمسبّبات خاصّة مثل الجنابة والحيض ومسّ الميّت التي كلّ منها علّة لوجوب الغسل عند حصولها، وإمّا الأوامر والنواهي التي هي علّة للوجوب والحرمة، ولمّا كان كلّ منهما مربوطاً بتحقيق الإرادة والكراهة القائمتين بنفس الآمر والناهي - في غير مبدأ المبادئ -جلّت عظمته - فإنّ الأوامر والنواهي معلولات أو ظهورات للإرادة والكراهة، والأسباب الشرعية أسباب للأوامر والنواهي - فلابدّ من صرف الكلام إلىٰ متعلّق الإرادة والكراهة وكيفية تعلّقهما به: حتّىٰ يتضح ما هو الحقّ الصراح.

بيان متعلّق الإرادة والكراهة وكيفيّة تعلّقهما به

ف نقول: إنّ الإرادة والكراه و عيرهما من ذوات الإضافات ـ لا تتشخّص بنفس ذاتها، بل يكون تشخّصها بمتعلّقاتها، فحينئذ تصير في الوحدة والكثرة تابعة للمتعلّقات، فلا يمكن أن يتعلّق حبّ أو بغض أو إرادة أو كراهة بشيء واحد مرّتين ـ سواء كان صرف الوجود، أو حقيقة الوجود، أو ما شئت فسمّه ـ فيكون محبوباً أو مبغوضاً أو مكروهاً مرّتين، فإذا قيل: «إن بلتَ فتوضّاً» فسمّه ـ فيكون محبوباً أن تكون حقيقة الوضوء مورداً لإرادتين؛ إلّا أن يكون الوضوء الثاني متقيّداً بقيد قبل تعلّق الإرادة به، فيصير متشخّصاً آخر يكون الوضوء الثاني متقيّداً بقيد قبل تعلّق الإرادة به، فيصير متشخّصاً آخر يكون الوضوء الزادة أخرى.

ولا يمكن أن تكون نفس الإرادة مشخصاً للمراد إلّا الإرادة التكوينية التي للمبادئ العالية؛ وذلك لأنّ الإرادة في غيرها حالة إجماعية أو همة نفسانية حاصلة عقيب الشوق التامّ الحاصل للنفس عقيب تصوّر الموضوع والتصديق بفائدته، وما لم تتصوّر النفس الموضوع بحدوده ولم يصر في الشعبة القضائية للنفس مورد القبول والتصديق، لم يتعلّق الشوق به، وما لم يتعلّق الشوق التامّ به

لم يصر مورداً للإرادة، وكذا الحال في الكراهة (١) التي هي حالة إجماعية بعد تنفّر تامّ حاصل عقيب التصديق بعدم وجود الشيء المتصوّر، فوحدة الإرادة والكراهة وكثرتهما تابعتان لوحدة المتعلّق وكثرته. وذلك واضح.

وإن شئت فارجع إلى وجدانك تعلم صدق ماذكرنا، فإنّ حقيقة الماء لايمكن أن تكون محبوبة لك مرّتين، ثمّ بمحبوبيتك يصير المتعلّق متكرّراً. والطبيعة وإن كانت قابلة للتكرار، لكن مكرّرها لا يمكن أن يكون نفس الإرادة والكراهة.

وبما ذكرنا يعلم حال الأوامر والنواهي والأسباب التشريعية التي لم تكن أسباباً لمتعلّقاتها، بل لا أمر بها ولا نهي عنها، فإنّ التحريك الغير التأكيدي لا يمكن أن يتعلّق بحقيقة واحدة، ولو تعلّق الأمر بشيء ألف مرّة لا يفيد إلّا تأكيداً.

فحينئذ فأصالة الإطلاق في المتعلّق تجعله غير قابل للتكرار، فيقع التعارض بينها وبين ظهور الأمر في التأسيس أو ظهور أدوات الشرط في العلّية الاستقلالية، وظهور الأوّل لا يكون ظهوراً معتدّاً به، والثاني أيضاً كذلك أو ممنوع من رأس، فتقدّم أصالة الإطلاق، فتصير النتيجة التداخل، كما لا يخفىٰ.

فإن قلت: إنّ ما ذكرت مسلّم مع كون حقيقة الوجود واحدة، وأمّا مع كونها قابلة للوحدة والكثرة _كما هو المفروض المحقّق (٢) _ فلا.

أ- نهاية الأفكار (القسم الأوّل) ٤: ٨٦، نهاية الأصول: ٢٦٥.

٢ _ الحكمة المتعالية ٢: ٢٩٩ _ ٣٠١، شرح المنظومة، قسم الحكمة: ٢٢ _ ٢٧.

قلت: يكفي في عدم كثرة الإرادة والكراهة وأمثالهما عدم كثرتها، فالكثرة فيها تابعة للكثرة في الحقيقة، فإذا لم تكن مقتضية للكثرة فتصير النتيجة التداخل. وليعلم: أنّ ما ذكرنا من أنّ حقيقة الوجود قابلة للكثرة والوحدة، وهي بنفسها لا واحدة ولاكثيرة على سبيل المماشاة مع القوم في اصطلاحهم واقتضاء علومهم، وإلّا فالتحقيق أنّ ما هو قابل للوحدة والكثرة ماي لا مقتضية لهما هي الطبيعة اللابشرط المقسمية؛ أي الماهية من حيث هي، وهي لا يمكن أن تكون مورداً لإرادة ولاكراهة ولا أمر ولا نهي، بل هي بهذا النعت اللابشرطي لا توجد إلّا بنعت الكثرة والوحدة؛ حتى الموجود في الذهن بعد التحليل والتجريد لا يكون إلّا قسماً منها يرى المقسم في ضمن أبسط الأقسام.

وهذا نظير حكمهم: بأنّ المصدر أصل الكلام (١) مع أنّ مبدأ المشتقّات يكون بلا اسم ولا رسم ؛ وذلك لأنّ المصدر أبسط المشتقّات على رأيهم (٢) فيكون معرّفاً لما هو أصل المشتقّات، لا هو بنفسه أصلها.

فقد علم: أنّ ما هو الموصوف بـ «أنّـه لا واحد ولا كثير» لا يمكن أن يكون حقيقة وجود المسبّبات، كما أفاده شيخنا العلّامة، وما هو متعلّق الإرادة والكراهة لا يمكن أن يكون تلك الطبيعة اللا بشرطية. وتحقيق هذا المقام يحتاج إلى بسط الكلام؛ وبيان متعلّق الإرادة والكراهة، والأوامر والنواهي، والنقض والإبرام فيه، وليس هنا مقامه.

والحمدلة أوّلاً وآخراً.

١ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٥، شرح المفصل ١: ١١٠، شرح الكافية، الرضي ٢:
 ١٩١ / السطر ٢٦، شذور الذهب: ٣٨٢.

٢ _ الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٧، مسائل خلافيّة: ٧٥.

الفائدة الثالثة

في نقد

قياس الأوامرالتشريعية

بالعلل التكوينية وما يترتب عليه

إبطال أصالة الفورية

فائدة: ونظير ما مضى في الفائدة السالفة ما وقع منه تَكِنُّ أيضاً في أواخر عمره الشريف من قياس الأوامر التشريعيّة بالعلل التكوينيّة: وأنّ الأوامر وإن لم تدلّ على الفور بنحو اللحاظ والقيديّة، إلّا أنّ الفور من لوازم الأوامر، فبنى على أنّ الأصل في قضاء الصلوات المضايقة.

قال تَبَيُّ في «كتاب الصلاة»: «إنّ الأمر المتعلّق بموضوع خاصّ ـ غير مقيّد بزمان ـ وإن لم يكن مدلول اللفظي ظاهراً في الفور ولا في التراخي، ولكن لا يمكن التمسّك به للتراخي بواسطة الإطلاق، ولا التمسّك بالبراءة العقلية لنفي الفورية؛ لأنّه يمكن أن يقال: بأنّ الفورية وإن كانت غير ملحوظة للآمر قيداً للعمل، إلّا أنّها من لوازم الأمر المتعلّق به؛ فإنّ الأمر تحريك إلى العمل وعلّة تشريعيّة، وكما أنّ العلّة التكوينيّة لا تنفكّ عن معلولها في الخارج، كذلك العلّة التشريعيّة تقتضي عدم انفكاكها عن معلولها في الخارج؛ وإن لم يلاحظ الآمر تربّه على العلّة في الخارج قيداً» (١) انتهى كلامه ـ زيد مقامه ...

١ _ الصلاة، المحقّق الحائري: ٥٧٣.

أقول: إنّ العلل التكوينية لا يمكن أن تؤثّر في الزمن المتأخّر؛ فإنّ تشخّص المعلولات التكوينية لها الغير المنفكّ عن الزمان في المعلولات التكوينية لهنفس ذات العلّة، وأمّا الأمر فكما يمكن أن يتعلّق بالطبيعة على نحو الفور أو التراخي، يمكن أن يتعلّق بها مجرّدةً عنهما، فعليه لا يمكن أن يدعو إلّا إلى نفس الطبيعة. بل مقتضى الملازمة بين الإيجاب والوجوب في أصل الحقيقة وحدودها، أنّ الإيجاب إذا تعلّق بموضوع ما تعلّق الوجوب به، وقامت العجّة على عليه لا على غيره، فلا يمكن أن تكون الحجّة على الطبيعة حجّة على تشخّصاتها.

والسرّ: أنّ الزمان من تشخّصات وجود الطبيعة، أو من أمارات التشخّص علىٰ ما هو التحقيق^(۱) فيكون غير منفكّ عنه في الخارج، وأمّا وجوب الطبيعة فغير ملازم للزمان أصلاً؛ لا الزمان الحاضر ولا غيره، فوزان الزمان وزان المكان وسائر الأعراض الشخصية، فكما لا يمكن أن تكون الحجّة على الطبيعة حجّة على إيجادها في مكان خاصّ أو مع لاحقي خاصّ أو عرض مخصوص، لا يمكن أن تكون حجّة علىٰ إيجادها في زمان خاصّ. والتفرقة بين الوجود والوجوب _كعدم التفرقة بين الزمان وسائر الأعراض _ظاهرة.

إبطال أصالة التعبدية

ومن التأمّل فيما تلونا عليك يمكن لك الجواب عمّا أفاده مَتَرَبُخُ أيضاً: من أنّ الأصل في الأوامر التعبّدية؛ فإنّ الأوامر - التي هي العلل التشريعية - تحرّك نحو الطبيعة المقيّدة بتحريكها إيّاه لبّاً؛ وإن لم يؤخذ ذاك القيد في المتعلّق، كما أنّ

١ _ الحكمة المتعالية ١: ٣٥٧، و٥: ٩٥ _ ٩٦، و٩: ١٨٥.

العلل التكوينية تؤثّر في المعلولات المستندة إليها لبّاً وإن لم تؤثّر فيها بعنوانها، فإذا أوجد المكلّف الطبيعة القابلة للتكرار بالدواعي النفسانيّة مثلاً، لم يكن آتياً بما هو المأمور به واقعاً؛ فإنّ الأمر لا يحرّك إلى الطبيعة المطلقة، فإنّ المطلقة لا تكون مطلوبة، ولا يحرّك إلى المقيّدة بالقيد اللحاظي، بل إلى المقيّدة بالقيد اللبي، فلابد أن يكون العبد متحرّكاً بتحريك الأمر حتى يكون آتياً للمأمور به الذي هو معلول علّة تشريعه، وهو المعنيّ بد «أنّ الأصل في الأوامر التعبّدية». هذا محصّل ما أفاده تؤيّم في مجلس بحشه.

وفيه: أنّ القيود المنتزعة عن الأوامر في الرتبة المتأخّرة عن تعلّق الأمر، لا يمكن أن يكون الأمر محرّكاً نحوها، ولا حجّة عليها إلّا أن يأخذها في المتعلّق؛ بناءً على جواز أخذها كما حقّق في محلّه(١). فلا يكون للمولى حجّة على العبد إلّا على ما تعلّق الأمر به، فالأمر لا يدعو إلّا إلى نفس الطبيعة، فلا تكون حجّة إلّا عليها.

وبالجملة: الحجّة على المطلق لا يمكن أن تكون حجّة على المقيد، واستنادُ الطبيعة إلى الأمر أمرٌ متأخّر منتزع من تعلّقه بها، فالاستناد وإن كان أمراً عقلياً، ولكن احتجاج المولى على العبد بالنسبة إلى قصده بلا بيان، قبيح عقلاً، فتدبّر.

إبطال حمل صيغة الأمر على الوجوب عند الإطلاق

وبنحو ما ذكرنا يمكن الجواب عمّا أفاده وَيَرُنّ في كتاب «درره» في باب «أنّ صيغة الأمر هل هي حقيقة في الوجوب، أو الندب، أو فيهما علىٰ سبيل

١ ـ مناهج الوصول ١: ٢٦٠، تهذيب الأصول ١: ١٤٧.

الاشتراك اللفظي، أو المعنوي؟» فإنّـ متيُّخُ اختار الأخير وقال:

«لكنها تحمل على الأوّل عند الإطلاق. ولعل السرّ في ذلك أن الإرادة المتوجّهة إلى الفعل، تقتضي وجوده ليس إلّا، والندب إنّما يأتي من قِبل الإذن في الترك منضمًا إلى الإرادة المذكورة، فاحتاج الندب إلى قيد زائد، بخلاف الوجوب فإنّه يكفى فيه تحقّق الإرادة وعدم انضمام الرخصة في الترك إليها»(١).

وفيم أوّلاً: أنّ القدر المشترك تكون نسبت إلى أقسامه على السواء، فلا يمكن أن يكون حجّة على أحدها إلّا بانصرافٍ لفظي، أو قرينة لفظية أو معنوية مفقودة في البين.

وثانياً: أنّ الإرادة في الوجوب والندب إرادتان مختلفتان بحسب المرتبة، تكون كلّ منهما بحسبها مختلفة مع الأخرى، لا أنّ الإرادة في الوجوب هي الإرادة في الندب بلا انضمام الرخصة، فالرخصة في الترك في الندب وعدمها في الوجوب، إنّما هي بيان لفظي وحكاية قوليّة لحدود الإرادة، فالإرادة الوجوبية مرتبة بسيطة إذا أردنا شرحها نعبّر عنها: بأنّها الإرادة مع عدم الرخصة في الترك؛ على أن يكون القيد أو الجزء قيداً أو جزءً للحدّ لا المحدود؛ ومن قبيل زيادة الحدّ على المحدود، وكذلك الإرادة الندبية بالنسبة إلى الرخصة في الترك.

وبالجملة: لا تكون النسبة بين الإرادة الإيجابية والندبية هي الإطلاق والتقييد؛ لتكون الرخصة قيداً زائداً، كما لا يخفى.

١ _ درر الفوائد، المحقّق الحائري: ٧٤.

الفائدة الرابعة

في موضوع علم الأصول

فائدة: طالما وقع التشاجر بين علماء فنّ الأصول في موضوعه؛ فمن قائل: «إنّه الأدلّة بعنوانها» (١) ومن قائل: «إنّه هي من حيث هي» (٢).

واستقرّ رأي محقّقي المتأخّرين على مبهميّته (٣) وهذا عار عظيم على مثل هذا العلم الذي أسهرالفحول أعينهم فيه، وقد ألجأتهم إلى الالتزام به بعض الشبهات الواردة على كلا الرأيين (٤) ولمّاكان الحقّ (٥) في نظري القاصر كون الموضوع هو الحجّة بعنوانها، أردت أن أدفع الشبهة المهمّة الداعية إلى ذلك، فنقول:

١ ـ قوانين الأصول ١: ٨، حاشية نفس المحقّق القمّي ش المثبتة في أسفل الصفحة، قوله:
 «والمفروض أنّا نتكلّم بعد فرض كونها أدلّـة ...».

٢ _ الفصول الغرويّــة: ١١ _ ١٢.

٣ _ كفاية الأصول: ٢٢، درر الفوائد، المحقّق الحائري: ٣٣، فوائد الأصول (تقريرات المحقّق النائيني) الكاظمي ١: ٢٧ _ ٢٩، نهاية الأفكار ١: ١٨.

٤ ـ نفس المصدر.

٥ قد حققنا في إمناهج الوصول ١: ٣٩ ـ ٤٢] ما هو المرضيّ عندنا، فعليه يسقط ما في
 هذه الأوراق. إهكذا علّق الإمام العلّامة يَثِرُ على نظير المقام في أنوار الهدايـــة ١: ٢٦٩ فراجع.

قال شيخنا العلامة _أعلى الله مقامه _: «ثمّ اعلم: أنّ موضوع هذا العلم عبارة عن أشياء متشتّة تعرضها تلك المسائل، كخبر الواحد والشهرة، والشكّ في الشيء مع العلم بالحالة السابقة، والشكّ في التكليف مع عدم العلم بالحالة السابقة، وأمثال ذلك ممّا يبحث عن عوارضه في هذا العلم، ولا تجمعها الأدلّة لا بعنوانها ولا بذواتها:

أمّا الأوّل: فللزوم خروج مسائل حجّية الخبر والشهرة والظواهر _ وأمثال ذلك ممّا يبحث فيه عن الحجّية _ عن علم الأصول ودخولِها في المبادئ. بل للزوم ذلك في مسألة التعادل والتراجيح؛ لأنّ البحث فيها راجع أيضاً إلى الحجّية في تلك الحالة، والالتزام بذلك _ مع كونها معظم ما يبحث عنه في هذا العلم _ غير جائز»(١) انتهىٰ كلامه _ رفع مقامه _ وقريب منه _ مع بسط _ ما أفاده العلامة الخراساني توريّن (١).

والجواب: أنّ موضوع العلم إذا كان الحجّة بما هي حجّة، يكون عقد البحث في تلك المسائل المنقوض بها: أنّ الحجّة هل هي خبر الواحد والشهرة والظاهر الكذائي؟ لا أنّها هل هي الحجّة؟ فإنّه على ذلك تكون الحجّة محمولاً لا موضوعاً، والفرض أنّها موضوع، فيكون روح المسألة: أنّ الحجّة هل هي متعيّنة بتعيّن خبر الواحد أو الشهرة أو مثلهما؟

وبعبارة أخرى: أنّ الحجّـة أمر جامع بين موضوعات المسائل الأصولية. فالأصولي يبحث عن تعيّناتها التي هي العوارض التحليلية.

إن قيل: إنّ الضرورة قاضية بأنّ الحجّية من العوارض، ويكون لخبر

١ _ درر الفوائد، المحقّق الحائري: ٣٣.

٢ _كفاية الأصول: ٢٢ _ ٢٣.

الواحد وأمثاله سمة الموضوعية لا العكس.

قلت *: هذه الأمور من الاعتباريات التي يمكن اعتبارها بأيّ نحو يراد. مع أنّـ قد يكون _ في الخارج والذهن _ العارضُ والمعروض متعاكسين، ألا ترىٰ أنّ

* _ وإن شئت قلت: إنَّ «العرض» لـ اصطلاحات:

أحدهما: في علم الطبيعي والمقولات العشر (أ) وهو مقابل الجوهر.

وثانيهما: ما هو مصطلح المنطقي في الكلّيات الخمسة (ب) وهو مقابل الذاتي، وعبارة عن الخارج المحمول على الشيء؛ أي المتّحد معه في الخارج، والمختلف في العقل، المأخوذ على نحو اللا بشرطيّة.

والذاتية والعرضية في هذا الباب تختلف باختلاف الاعتبار، مثلاً الحيوان والناطق إذا لوحظ من حيث كونهما جزأين للماهية الإنسانية فهما جنس وفصل، وإذا لوحظا من حيث اختلافهما في العقل واتحادهما في الخارج، فكل واحد منهما عرض للآخر، فالجنس عرض عام للفصل، والفصل عرض خاص للجنس.

والأعراض الذاتية فيما نحن فيه باصطلاح المنطقي لا الطبيعي، فجميع موضوعات المسائل من الأعراض الذاتية لموضوع العلم، فالأصولي ينظر ويتوجّه إلى الحجّة في الفقه ويتفحّص عن الأعراض الذاتية لها؛ وهي خبر الواحد والاستصحاب وأمثا لهما.

وعلى هذا لا يختلف موضوع علمه باختلاف المذاهب في مصاديق الحجّة، فعند الأصولي الذي يرى الأدلّة أربعة (ج) والأخبار الذي لا يسرى الدليل إلّا الأخبار (د) موضوع علم الأصول هو الحجّة في الفقه. [منه ﴿ عَلَى اللّهُ عَلَى المُصول هو الحجّة في الفقه. [منه ﴿ عَلَى اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّ

أ _ الشفاء، الإلهيات: ٩٣ _ ٩٤، الحكمة المتعالية ٤: ٢ _ ٣.

ب ـ شرح المطالع: ٦٩ ـ ٧٠، شرح الشمسيّة: ٤٣.

ج _قوانين الأصول ١: ٩ / السطر ٢٢.

د _ الفوائد المدنيّة: ١٢٨، هدابة الأبرار: ١٣٤ و١٤٣ و١٥٥.

الوجود في الخارج متّحد مع الماهية (١) أو معروض لها كما عند جماعة (٢). وعارض عليها في الذهن وأنّ الجنس والفصل متّحدان في الخارج، وكلّ واحدٍ منهما لازم الآخر، أو عارضه بوجه في العقل، كما هو المقرّر عندهم (٣)!

وبالجملة: بعدما يعلم الأصولي أنّ لله _ تعالىٰ _ حجّة علىٰ عباده في الفقه، يتفحّص عن تعيّناتها التي هي العوارض التحليلية لها، فالموضوع هو الحجّة بنعت اللاّ بشرطية، والمحمولات عبارة عن نفس تعيّناتها.

وأمّا انعقاد البحث في كتب الأصول: بأنّ خبر الواحد حجّة أو الشهرة حجّة ومثل ذلك دون العكس فبحث صوري ظاهري، وروح البحث ما ذكرنا. مع أنّه لو كانت المسألة هي هذه الصورة والظاهر فأوّل ما ورد عليهم: أنّ الحجّة هي المحمول لا الموضوع فلا يكون لأصل الإشكال وقُعٌ أصلاً. ونسبة الغفلة والذهول إلى الأجلّة والفحول غفلة وذهول.

ونظير ذلك ما يقال: «من لزوم استطراد جلّ مسائل علم المعقول، حيث إنّ موضوعه الوجود أو الموجود بما أنّه موجود، مع أنّه يبحث فيه عن وجود الإلْه والعقل والنفس والجسم... إلى غير ذلك» والجواب هناك أيضاً: «أنّ المسائل المذكورة انعقدت كذلك صورةً من أجل سهولة البحث، وإلّا فالمسألة «الموجود هو العقل أو النفس أو الجسم» لا «أنّ العقل وأمثاله موجود».

١ _ الحكمة المتعالية ١: ٥٦ و٢٤٥، شرح المنظومة، قسم الحكمة: ١٨.

٢ ـ لذا قال الشيخ الشبستري في گلشن راز: ٢٣٤:

٣_راجع الحكمة المتعالية ٢: ٢٩ و ٣٩، و ٥: ٢٩٨.

حول تمايز العلوم

وليعلم: أنّهم حيث تحيّروا في موضوع علمهم، استقرّ أيضاً رأيهم على أنّ اختلاف العلوم باختلاف الأغراض التي من أجلها دوّن العلم؛ فراراً من لزوم كون كلّ مسألة أو باب علماً على حدة (١) مع أن اختلاف الأغراض (١) لا يسمكن إلّا باختلاف العلوم؛ فإنّ الأغراض مترتبة عليها ومن آثارها الستأخّرة عنها، ولا يمكن أن يكون علم واحد بجهة واحدة محصّلاً لغرضين مختلفين، فللبدّ وأن تكون العلوم قبل تحقّق الأغراض متمايزة بعضها عن بعض في حاق الأعيان؛ حتى تترتب الأغراض المختلفة عليها، فلو كان اختلاف العلوم وتمايزها بحسب الواقع باختلاف الأغراض للزم الدور، وللزم كون تمايز المؤثّرات بتمايز الآثار، وذلك واضح البطلان.

والتحقيق: أنّ اختلاف العلوم باختلاف نفس المسائل، المتشتّنة بحسب التعيّنات والتشخّصات، والمشتركة بحسب الموضوع والمحمول الطبيعيين،

١ _كفايـة الأصول: ٢٢، أنظر درر الفوائد، المحقّق الحائري: ٣٤، نهايـة الأفكار ١: ١١.

٢ ـ وليعلم: أنّ الأغراض إمّا أن تكون أغراضاً أوّليّـــة، وإمّـا أن تكـون ثـانويّـة وثـالثـيّـة...
 وهكذا:

أمّا الأغراض الأوّليّة فهي العلم بالمسائل، فإنّ كلّ مدوّن للعلم أو متعلّم لــ لا يكون غرضه الأوّلي إلّا العلم بها، ومعلوم أنّ اختلاف العلم باختلاف متعلّقاته، وإلّا فالعلم من حيث هو علم لا يختلف في العلوم، فالاختلاف رجع بالآخرة إلى اختلاف نفس المسائل التي هي متعلّقات العلوم.

وأمّا الأغراض الثانويّـة والثالثيّـة وأمثالهما، فلايكون لها ميزان حتّىٰ يكون الاختلاف بها. [منـه ﷺ].

فكما أنّ موضوع كلّ علم كلّي مشترك بين موضوعات المسائل، كذلك محموله أيضاً، فموضوع علم النحو هو الهيئات التي في أواخر الكلمات، وأعراضها بالمعنى الذي ذكرناه سابقاً (١) هو الكلمات؛ فإنّها هي الخارجات المحمولات؛ أي المتحدات مع الهيئات، فتدبّر.

وإن شئت الذبّ عن كون كلّ مسألة علماً على حدة فاعلم: أنّ موضوعات المسائل لا تكون من هذه الحيثية _التي هي بها موضوع العلم _مختلفة، وإنّما اختلافها من جهات أخرى غير مربوطة بالعلم ومسائله.

وإن شئت قلت: إنّ اختلاف العلوم باختلاف نفس المسائل من حيث محصّليتها للغرض، فيكون الاختلاف باختلاف الجهة المحصّلة للغرض، لا باختلاف حتّىٰ تلزم المفاسد، فتدبّر.

١ _ تقدّم في الصفحة ١٩٣، الهامش.

الفائدة الخامسة

في لزوم تبيّن الفجر فعلاً في اللّيالي المقمرة

فائدة: كثيراً ما تقع الغفلة عن أمر تترتب عليه فروع مهمة: وهو أنّ الفجر في الليالي المقمرة من الليلة الثالثة عشرة إلى أواخر الشهر ميتأخّر عن غيرها قريب عشر دقيقات أو أقلّ أو أكثر؛ حسب اختلاف ضياء القمر وقربه من الأفق المشرقي، وهذا الفرع مع كثرة الابتلاء به في صلاة الفجر وصلاة العشاءين ونافلة الليل وغير ذلك مكون مغفولاً عنه، وكثيراً ما يراعي المؤذّنون والمصلّون الوقت النجومي؛ ويكون تشخيصهم الفجر حسب الساعات قبل تبيّن الفجر حسّاً.

ومحصّل الكلام في هذا المقام: أنّه هل المعتبر في اعتراض الفجر وتبيّنه هو الاعتراض والتبيّن الفعلي، أو الأعمّ منه ومن التقديري، نظير الاحتمالين في باب المياه (١)؟

ظاهر الكتاب والسنّـة _وكذا ظاهر فتاوى الأصحاب على ما قالـه المحقّق صاحب «مصباح الفقيـه»(٢) _ هو الأوّل:

١ ـ جواهر الكلام ١: ٧٧، مصباح الفقيه، الطهارة: ١١ / السطر ٦.

٢ _ مصباح الفقيه، الصلاة: ٢٥ / السطر ١٨.

الاستدلال بالكتاب لاعتبار التبين الفعلى

أمّا الكتاب فهو قول عالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَعَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْودِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (١) أي: حتّىٰ يتميّز الخيط الأبيض _الذي هو من الليل. ثمّ عقب بقول ه: ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ الظاهر في التبيّن بأنّ ذاك التميّز هو الفجر، وظاهر أنّ الظاهر من «التبيّن والتميّز» هو التميّز الفعلي التحقيقي، كما هو الشأن في كلّ العناوين المأخوذة في العقود والقضايا.

فإن قلت: إنّ التبيّن قد أخذ على وجه الطريقية. أي حتى يعلم الصبح، فد «العلم» و «التبيّن» حيثما أخذا في القضايا يكونان ظاهرين في الطريقية، فالتبيّن طريق إلى الصبح الذي هو ساعة معيّنة؛ لا تختلف بحسب الأيّام ذاك الاختلاف بالضرورة، فلابد من العمل بالتقدير، فكأنّه قال: «كل واشرب حتى تعلم الفجر الذي هو وصول شعاع الشمس إلى حدّ الأفق؛ بحيث لو لم يكن مانع ترى آثاره».

سنة ١٣٢٢هـ.

معارف الرجال ١: ٣٢٣، أعيان الشيعية ٧: ١٩، نقباء البشر ٢: ٧٧٦.

١ _ البقرة (٢): ١٨٧.

أو نقول: إنّ تبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود، أمارة على الفجر الذي هو وصول شعاع الشمس إلى حدّ خاصّ من الأفق، فالعلم به يكون متّبعاً ولو تخلّفت الأمارة(١١).

قلت: كلّ ذلك خلاف ظاهر الآية الشريفة: فإنّ ظاهرها أنّ تبيّن الخيطين وامتيازهما واقعاً هو الفجر، لا أنّ الفجر شيء، والتبيّنَ شيء آخر. نعم يكون العلم أمارة علىٰ هذا التبيّن والامتياز النفس الأمري.

والحاصل: أنّ امتياز الخيطين وتبيّنهما، لا واقع لـــه إلّا بــتحقّق الخيطين حسّاً؛ فإنّ نور القمر إذا كان قاهراً لا يظهر البياض، فلا يتميّز الخيطان حتّى يظهر ضياء الشمس ويقهر على نور القمر.

وبعبارة أخرى: أنَّ تقوم هذا الامتياز والتبيّن ـ الذي هـ و حـقيقـة الفـجر بحسب ظاهر الآيـة الشريفـة ـ بظهور ضياء الشمس وغلبتـه على نور القمر ، ولا واقع لـه إلا ذلك. هذا لو كانت كلمـة ﴿ مِنْ ﴾ للتبيّن ، كما لعلّـه الظاهر .

ويحتمل أن تكون للنشوء، فيصير المعنى: أنّ ذاك التبيّن والامتياز لابدّ وأن يكون ناشئاً من بياض الفجر، والفرض أنّ بياضه لا يظهر حتّىٰ يقهر علىٰ نور القمر حسّاً. وأمّا جعل كلمة ﴿مِنْ﴾ تبعيضية فبعيد، كما لا يخفىٰ.

وأمّا ما ذكرت أخيراً من جعل الامتياز الكذائي أمارة للفجر، ويكون الفجر وصول شعاع الشمس إلى حدّ خاصٌ من الأفق، فهو أيضاً خلاف الظاهر من الآية الشريفة، كما لا يخفىٰ.

فإن قلت: بناءً على جعل ﴿ مِنْ ﴾ نشوئية يكون الفجر غير التبيّن والامتياز الكذائي، فيكون الامتياز أمارة عليه، فيتمّ المطلوب.

١ ـ راجع نهاية التقرير ١: ٦٨، جامع المدارك ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

قلت: _ معأنّ جعلهانشوئية خلاف الظاهر، بل هو احتمال أبديناه، والمفسّرون جعلوها للتبيين أو التبعيض (١) _ إنّا لو تكلّمنا في نفس الآية الشريفة يمكن لنا أن نقول: إنّ غايــة الأكل والشرب هي هذا الامتياز لا الفجر، فتدبّر تعرف الأمر.

الاستدلال بالسنة لاعتبار التبين الفعلى

وأمّا السنَّة فكثيرة ظاهرة في المطلوب، بل بعضها كالنصِّ عليه:

فمنها: ما عن «الفقيم» عن أبي بصير ليث المرادي(٢) قال: سألت أبا عبدالله فقلت: متىٰ يحرم الطعام والشراب على الصائم وتحلُّ الصلاة صلاة الفجر؟ فقال: «إذا اعترض الفجر فكان كالقبطية (٣) البيضاء...» الحديث (٤).

١ ـ التبيان في تفسير القرآن ٢: ١٣٥، مجمع البيان ١: ٥٠٥، الكشَّاف ١: ٢٣١.

٢ ـ هو أبومحمّد ليث بن البختري المرادي، روىٰ عن الباقر والصادق والكاظم ﷺ وروىٰ ـ عنمه أبو أيُّوب وعبدالله بن سنان وعبدالكـريم بـن عـمرو الخـنعمي. وقـد ذكـره الشـيخ والنجاشي من غير توثيق.

نعم نسب الكشّي إلىٰ بعضهم عدّه من أصحاب الإجماع، وعدّه ابن شهرآشوب من النقات الذين رووا النصّ الصريح علىٰ إمامة الكاظم اللِّهِ بل وثَّقه ابن الغضائري. وأمّا الكُّسي فقد أورد بحقُّـه روايات مادحــة وأُخرىٰ ذامَّـة.

اختيار معرفة الرجال ١: ٣٩٧ ـ ٣٩٧، و٢: ٥٠٧، معجم رجال الحديث ١٤٠ - ١٤٠ ـ .101

٣ ـ القبطيَّة: ثياب بيض رقاق من كتَّان يتَّخذ بمصر .

الصحاح ٣: ١١٥١.

٤ _ الكافي ٤: ٩٩ / ٥، الفقيم ٢: ٨١ / ٣٦١، تهذيب الأحكام ٤: ١٨٥ / ٥١٤، وسائل الشيعية ٤: ٢٠٩، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، الباب ٢٧، الحديث ١.

ومنها: رواية هشام بن الهذيل (١) عن أبي الحسن الماضي قال: سألته عن وقت صلاة الفجر، فقال: «حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سوري (٢)»(٣).

ومنها: ما عن الرضاطيُّةِ: «صلّ صلاة الغداة إذا طلع الفجروأضاء حسناً» (٤). وظاهر أنّ الكون كالقبطية ونهر سورى وأمثال هذه التعبيرات، لا ينطبق إلّا على التميّز الحسّى والإضاءة الحسّية.

وأظهر منها خبر عليّ بن مهزيار (٥) قال: كتب أبو الحسن بن الحصين (٦) إلى

١ ـ لم يذكر في كتب الرجال، ولم يقع في الكتب الأربعة إلّا في هذه الرواية من التهذيب
 والاستبصار.

راجع معجم رجال الحديث ١٩: ٢٠٩.

٢ ـ سُورىٰ: موضع بالعراق من أرض بابل، وهو بلد السريانيّين.

لسان العرب ٦: ٤٢٩.

٣ ـ تهذیب الأحكام ۲: ٣٧ / ١١٧، الاستبصار ١: ٢٧٥ / ٩٩٦، وسائل الشیعة ٤: ٢١٢،
 كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، الباب ٢٧، الحديث ٦.

٤ ـ بحار الأنوار ٨٣: ٧٤ / ٢، مستدرك الوسائل ٣: ١٣٩، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، الياب ٢١، الحديث ٣.

٥ ـ هو الشيخ الجليل النقة أبو الحسن عليّ بن مهزيار الأهوازي. كان أبوه نصرانيّاً فأسلم. روى عليّ عن الرضائيّ واختصّ بالإمامين الجواد والهادي النهي وتوكّل لهم في بعض النواحي، وخرجت إلى الشيعة فيه توقيعات بكلّ خير؛ فقد كان صحيحاً في اعتقاده جليل القدر واسع الرواية. روى عنهم النهي وعن محمّد بن أبي عمير وأحمد بن محمّد بن أبي نصر والحسن بن محبوب، وروى عنه إبراهيم بن هاشم وسهيل بن زياد ومحمّد بن عيسى. الفهرست: ٨٨، رجال النجاشي: ٢٣٥، معجم رجال الحديث ١٢ ، ١٩٩ ـ ٢٠٠.

٦ ـ في التهذيب والاستبصار؛ عن الحصين بن أبي الحـصين قـال: كـتبت... ولم يــرد ذكــر

أبي جعفر الثاني المنتظلا معي: جُعلت فداك، قد اختلف موالوك في صلاة الفجر؛ فمنهم من يصلّي إذا طلع الفجر الأوّل المستطيل في السماء، ومنهم من يصلّي إذا اعترض في أسفل الأفق واستبان، ولست أعرف أفضل الوقتين فأصلّي فيه، فإن رأيت أن تعلمني أفضل الوقتين وتحدّه لي _ وكيف أصنع مع القمر والفجر لا يتبيّن معه حتّىٰ يحمر ويصبح، وكيف أصنع مع الغيم، وما حدّ ذلك في السفر والحضر؟ _ فعلت إن شاء الله، فكتب بخطّه المنظ وقرأته: «الفجر _ يرحمك الله _ هو الخيط الأبيض المعترض، وليس هو الأبيض صُعداء (١) فلا تصلّ في سفر ولا حضر حتّىٰ تبيّنه؛ فإن الله تبارك وتعالىٰ لم يجعل خلقه في شبهة من هذا، فقال: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسُودِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٢) في الصوم، ولدن في الصوم، ولدن في الصوم، ولذي يوجب الصلاة» (٣).

واشتماله على الغيم في سؤال السائل لا ينافي ما نحن بصدده (٤)؛ فإنّ الفرق بين ضوء القمر الذي هو مانع عن تحقّق البياض رأساً مع الغيم ـ الذي هو

للحصين في كتب الرجال. وامّا أبو الحسن بن الحصين فعن نسخة من رجال الشيخ: أنّه ثقة نزل الأهواز، من أصحاب الهاديّ ﷺ والظاهر أنّ الصحيح أبو الحصين بن الحصين الحضيني الثقة الذي صحب الجواد والهاديّ ﷺ.

رجال الطوسي: ٤٠٨ و ٤٢٦، معجم رجال الحديث ٢١: ١١١ ـ ١١٢ و ١٢٩.

١ ـ أي صاعداً كالعمود، أنظر الوافي ٢: ٥١ / السطر ٢٧.

٢ _ البقرة (٢): ١٨٧.

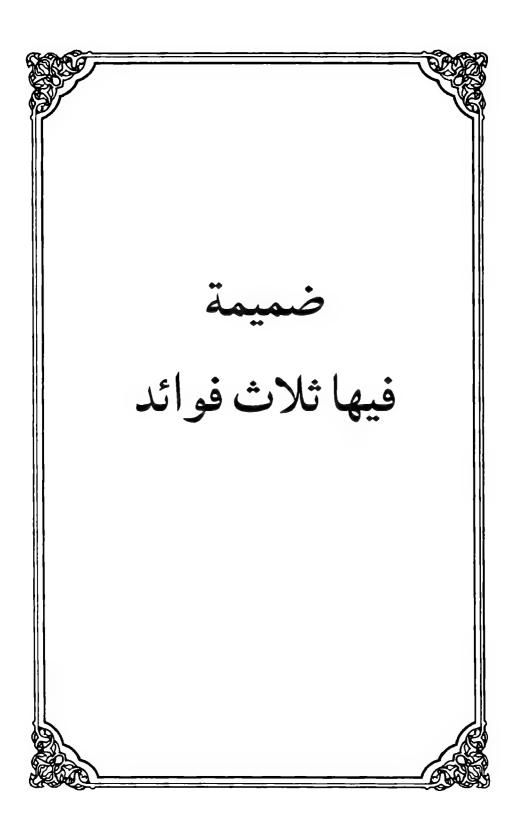
٣ ـ الكافي ٣: ٢٨٢ / ١، تهذيب الأحكام ٢: ٣٦ / ١١٥، الاستبصار ١: ٢٧٤ / ٩٩٤، وسائل الشيعة ٤: ٢١٠، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت، الباب ٢٧، الحديث ٤.

٤ _ راجع جامع المدارك ١: ٢٤٣.

الفجر في الليالي المقمرة الفجر في الليالي المقمرة

كحجاب عارضي مانع عن الرؤية _ واضح.

هذا كلّـه مضافاً إلى أنّ مقتضى الأصل أو الأصول ذلك، ولا مخرج عنها؛ فإنّ الأدلّـة لو لم تكن ظاهرة فيما ذكرنا لما كانت ظاهرة في القول الآخر، فلا محيص عن التمسّك بالاستصحاب الموضوعي، أو الحكمي مع الخدشة في الأوّل.



الفائدة الأولى

في شرح حال العقود والإيقاعات

وبيان الفرق بينهما، وأنّ الأصل في العقود هـل اللـزوم أم لا^(١)؟ فـهاهنا مقامان:

المقام الأوّل: في الفرق بين العقد والإيقاع

اعلم: أنّ الفرق بين العقد والإيقاع هو أنّ العقد لا يتمّ إلّا بالقبول، والإيقاع لا يحتاج في تمامه إليه. والسرّ فيه أنّه ليس لكلّ أحد إلّا التصرّف في نفسه وماله، وليس له سلطان في التصرّف في نفس الغير ولا في ماله، فإن كان مفاد الإنشاء هو التصرّف في سلطانه من نفسه أو ماله، وليس في تحقّق المنشأ توقّف إلى التصرّف في سلطان الغير، يكون مفاده إيقاعاً لا عقداً، ولا يتوقّف على قبول الغير في تحقّقه.

مثلاً: العتق من قبيل الإيقاع؛ فإنّ التصرّف ليس في مال الغير، وليس في

١ ـ الظاهر أن هذه الفائدة تقرير لما أفاده السيد البروجردي، راجع ما يأتي في
 الصفحة ٢١٤، الهامش٥.

العتق إيجاد إضافة بين مالـه أو نفسـه، ومال الغير ونفسـه، أو تصرّف فيهما، بل مفاده عبارة عن إيجادِ الحرّيـة، أو سلبِ حيثيـة العبديـة والرقّيـة، وهذا تصرّف في سلطانـه ليس إلّا.

وكذا حال العهد والنذر والقسم، فإنَّـه تصرَّف في سلطان نفسـه.

ومن ذلك الطلاق أيضاً، فإنه وإن كان حلّ العلاقة التي بين الطرفين _وفي الحقيقة تصرّف في الغير وسلطانه _لكن بعد الحكم الشرعي بأنّ «الطلاق بيد من أخذ بالساق»(١) وجعل السلطنة المطلقة للزوج، يصير حاله حال العتق في الاعتبار، فيكون إيقاعاً.

ومن ذلك الوقف والوصيّة للجهات العامّة، فإنّهما أيضاً ليسا _ في اعتبار العقل والشرع _ تصرّفاً في سلطان الغير. بل حال الوقف الخاصّ والوصيّة للأشخاص أيضاً كذلك؛ فإنّ الوقف في الاعتبار: عبارة عن إيقاف العين على روّوس الموقوف عليهم؛ حتّىٰ تدرّ عليهم بالمنفعة، فكأنّه أوجد غيماً مدراراً على روّوسهم، فلهذا يقال: «وقفت عليهم» أي جعلت العين واقفة على روّوسهم حتّىٰ تدرّ عليهم بالمنافع، فهو أيضاً _ على الظاهر _ من قبيل الإيقاع، ولا يكون تصرّفاً في سلطان الغير.

والوصيّة أيضاً لا يبعد أن تكون إيقاعاً؛ ف إنها عبارة عن إيصاء شيء علم لشخص، وللموصى له حقّ قبول هذا الإيصاء وصرف إلى نفسه، فلهذا إذا مات الموصى له ينتقل هذا الحقّ إلى ورثته. ومن ذلك يعلم وجه بقاء إنشاء الوصيّة إلى ما بعد موت الموصى والفصل الطويل بينه وبين القبول، فإنّها ليست

١ عوالي اللآلي ١: ٢٣٤ / ١٣٧، درر اللآلي ٢: ٢، مستدرك الوسائل ١٥: ٣٠٦، كتاب
 الطلاق، أبواب مقدّمات وشرائط ه، الباب ٢٥، الحديث ٣.

من العقود حتَىٰ ينافيها ذلك، بل هي إيقاع شبيــ بالعقد.

وبالجملة: الضابط في الفرق بين العقد والإيسقاع: هـو أنّ العـقد يـتقوّم حصول مضمونـه بالتصرّف في سلطان الغير، فلابدّ من قبول الغير حتّىٰ يتحقّق، والإيقاع بخلافـه.

المقام الثاني: حول أصالة اللزوم

ضابط تشخيص العقود جوازأ ولزومأ

اعلم: أنّ العقود ليست على منوال واحد وتحت ضابط فارد؛ يقتضي اللزوم فيها أو الجواز، فإنّها مطلقاً وإن تقوّمت بالإيجاب والقبول، ويعبّر عنها في لسان القوم بـ«العقد» تشبيهاً بالعقدة الواقعة في حبل، فكأنّ المتعاقدين أخذا حبلاً أحد جانبيه بيد أحدهما، والآخر بيد الآخر، فعقداه بحيث صار الطرفان متعاكسين، فانعطف كلّ طرف إلى الآخر، ومعنى «اللزوم» استيثاق العقدة واستحكامها، و«الجواز» بخلاف، لكنّ العقود مختلفة في طريقة العقلاء وبنائهم، وليست المعاملات التي بأيدينا إلّا معاملات عقلائية ثابتة قبل الإسلام؛ من لدن تمدّن البشر والوقوع تحت الحياة الاجتماعية، والشارع الصادع تكون أحكامه غالباً وإمضائية مطابقة لطريقة العقلاء، وليس له أحكام تأسيسية غالباً، فلابدٌ لنا في تشخيص العقود حوازاً ولزوماً من مراجعة بناء العقلاء؛ ونستكشف حالها من تسبير بنائهم.

فنقول: ما هو المسلّم من بنائهم على لزومه: هو العقود المعاوضية التي تنقطع أيدي المتعاقدين عن العوضين. مثلاً في عقدي البيع والإجارة، لو خالف أحد الطرفين مقتضى عقده ورجع عمّا عقد عليه، يقال عند العقلاء: «إنّه نقض

عهده، وما وفي به » ويذمّ العقلاء على ذلك ؛ فإنّ بناءهم على رفع اليد من جانب المتعاقدين عن العوضين وقطع الطمع عنهما. وكذا بناء سائر العقود المعاوضية على ذلك وعلى كون عقدة المعاوضة بيدي الطرفين، وكأنّ العقد المعاوضي حبل مشدود معقود فيه يكون طرفاه بيدي المتعاقدين، وتكون الإقالة بمنزلة حلّ تلك العقدة، وأمّا مع بقاء العقد وعدم حلّه من الجانبين، فليس لأحد الطرفين مخالفة عهده عند العقلاء، وليس ذلك إلّا من جهة بناء العقلاء حتى قبل الإسلام على ذلك.

وقوله تعالى: ﴿ أَوْقُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (١) منزّل على أمثال تلك العقود المعاوضية التي مبناها على الاستيثاق والاستحكام، لا على مطلق العقود حتى يكون خروج أكثر العقود من قبيل التخصيص فيه ومن جهة قيام الإجماع فإنّ إجماع العلماء في سائر العقود ليس إلّا من جهة أنّ بناء العقلاء فيها على الجواز. فعليك بالعقود الغير المعاوضية والتفحّص عنها وعن بناء العقلاء بالنسبة إليها حتى تعرف صدق ما ادعيناه.

مثلاً: اعتبار العقلاء في عقد الوديعة كأنّه على أخذ الغير مخزناً لمالمه ومحفظة له، وهذا الأمر لمّا كان تصرّفاً في حدود سلطان الغير، فلا يعتبر موجوداً محقّقاً إلّا بعد قبول الغير، لكن سلطان صاحب المال على ماله والطرف على نفسه بعدُ باق العدم تحقّق معاوضة في البين، فلصاحب المال التصرّف في ماله وأخذه من المستودَع، وللمستودَع ردّ مال الغير به، وإن أخذ المودع أو ردّ المستودع المال لا يقال عند العقلاء: «إنّهما نقضا عهدهما، وخالفا عقدهما» ولا نمّهما العقلاء.

١ _ المائدة (٥): ١.

وكذا في عقد الوكالة ، اعتباره كأنّه نيابة الغير عن نفسه ، أو إقامته مقام نفسه ، ولمّا كان هذا تصرّفاً في نفس الغير ، فلابدّ في تحقّقه من القبول ، لكن لا يكون فيه معاوضة ، وما قطعا أيديهما عن نفسهما ، بل لكلّ منهما حلّ هذا العقد ، ولا يقال له: «نقض عهده» أو «ما وفي به».

وهكذا الكلام في العارية، فإنّه ليس فيها معاوضة، بل مال الغير محفوظ على ماليته، فلم الرجوع إليه.

وكذا عقد الشركة، فإنّ بناءها على وضع مال الشريكين في البين للاستفادة بالانتفاع لهما بلا معاوضة في البين، فليس فيه النقض للعهد لو رجع كلّ واحد منهما عن الشركة واسترزد ماله.

واعتبار المضاربة والمزارعة والمساقاة هو اعتبار الشركة؛ مع الفرق فيما به الاشتراك؛ فإنّ المضاربة؛ هي الشركة بين العمل والمال، فصاحب المال يعطي ماله، وصاحب العمل يعطي عمله فيشتركان، وكذا في المزارعة والمساقاة، وليس بناؤها على اللزوم؛ فإنّها ليست عقوداً معاوضيّة، كما هو واضح.

ويمكن أن يقال: إنّ عقد القرض في اعتبار العقلاء: هو إعطاء المال وجعله في ذمّة غيره، لا المعاوضة بينه وبين ما في الذمّة، فهو أيضاً ليس من المعاوضات، ولهذا فليس تعيين الأجل متعيّناً، بل لكلّ من الطرفين الرجوع إلى صاحبه: أمّا المقرض فبما في ذمة المقترض قبل حلول الأجل، وأمّا المقترض فبإعطاء دينه وأدائه قبله، ولا يكون الرجوع نقضاً للعهد والعقد.

نعم، لمّا كانت يد المقرض مقطوعةً عن عين المال ـ بتمليكه المقترض ـ فليس لـه الرجوع إليه؛ لأنّه تصرّف في سلطان الغير بلا وجه. وأمّا مطالبة ما في ذمّنه، فلمّا كان مالـه في ذمّنه بجعلـه، لـه أخذ مالـه منـه، فكـأنّ ذمّنه

صارت مخزناً لـه، ولـه الرجوع إليـه أيّ وقت شاء.

وأمّا الهبة، فهي وإن كانت تمليكاً للموهوب، لكنّ بناءها عند العقلاء على عدم قطع يد الواهب، والرجوعُ إليه لم يكن نقضاً للعهد وعدم وفاء به؛ وإن كان الرجوع قبيحاً مذموماً عندهم. وقوله الله العائد في هبته كالعائد في قبئه» (١) تنبيه على المذمّة العقلائية.

هذا حال العقود الغير المعاوضية.

وأمّا العقود المعاوضية التي من جملتها البيع والإجارة، فيها الميثاق الغليظ والعهد المحكم؛ بحيث يكون الرجوع فيها نقضاً للعهد ومخالفة للعقد. والنكاح أيضاً عقد محكم وعقد غليظ؛ بحيث يكون حالبه كالمعاوضة.

دلالة آية الميثاق على لزوم العقود المعاوضية

ويدل على لزوم العقود المعاوضية _بعد البناء العقلائي كما عرفت (٢) وبعد قول على لزوم العقود ، بل ما يكون قول تعالى : ﴿ وَ كَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ مبناه على المعاوضة والاستيثاق _ قول على المعاوضة والاستيثاق _ قول تعالى : ﴿ وَ كَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً ﴾ (٤) فإنه وإن كان راجعاً إلى المهر وعدم جواز أخذه ، لكن يستفاد منه أمران (٥):

١ _ الفقيـ ٤ : ٢٧٢ / ٨٢٨، وسائل الشيعـة ١٩ : ٢٤١، كتاب الهبات، الباب ٧، الحديث٥.

٢ _ تقدّم في الصفحة ٢١١ _ ٢١٢.

٣ _ المائدة (٥): ١.

٤ _ النساء (٤): ٢١.

٥ ـ قال الإمام الخميني عَبُّنُ في كتاب البيع ١: ٧٧: «وربما يستدلُّ للـمطلوب بـقولـه تـعالى:

أحدهما: أنّه تعالى أرجعهم إلى مرتكزاتهم؛ وأنّه بعد إفضاء البعض إلى البعض وأخذ الميثاق الغليظ، لا مصير إلى أخذ المهر؛ ولا سبيل إليه عند العقلاء؛ فإنّ هذا التعبير آبٍ عن الأمر التعبّدي، بل مناسب للأمر الارتكازي، فيظهر منه أنّ الأمر _أي نقض الميثاق الغليظ _كان قبيحاً عند العقلاء ومذموماً عندهم، والله تعالىٰ نبّههم علىٰ هذا الأمر الارتكازي.

وثانيهما: أنّ تمام الموضوع لهذا الأمر الارتكازي القبيح؛ هو نقض الميثاق الغليظ، ولا اختصاص لـ بباب النكاح والمهر، والنكاحُ لمّا كان في الحقيقة مصداقاً للميثاق الغليظ، صار مركباً لهذا الحكم.

وبالجملة: يستفاد من ذلك أنّ الكبرى الكلّية المرتكزة للعقلاء التي قرّرها الشارع؛ هي الميثاق الغليظ لا النكاح، وهذا واضح.

إن قلت: إنّ الموضوع هو الميثاق الغليظ، لا أصل الميثاق، فمن أين يعلم أنّ الغلظة بِمَ تتحقّق؟!

قلت: بعد تطبيقِ الميثاق الغليظ على النكاح، والعلمِ بأنّه ليس في النكاح غلظة أشدّ من البيع والإجارة وأشباههما، يعلم أنّ الميزان هو العهد المبرم الذي في مثل تلك العقود، فتدبّر جيّداً.

الفائدة الثانية

في حال الشروط المخالفة للكتاب والمباحث المتعلّقة بها

وهي تذكر في ضمن مطالب:

الأوّل: حول قوله الله المُنْ الله الله عند شروطهم»

اعلم: أنّ الأخبار العامّة والخاصّة في هذا الباب، كثيرة مستفيضة من طرق العامّة والخاصّة، والكبرى المجعولة فيها هي قوله: «المسلمون (۱) أو المؤمنون عند شروطهم» (۲) وهذه كناية عن لزوم الوفاء والالتزام بالشرط، وجارية على سبيل الاستعارة، فكأنّ الشرط أمر مجسّم محسوس، ويكون المسلم والمؤمن من وظيفة إيمانه وإسلامه ملازمته وقيامه عنده.

وعلىٰ كلّ حال: كناية عن أنّ من مقتضيات الإسلام وقواعده : هـو كـون الملتزمين بها ملتزمين بشروطهم، ولا يكونون غير معتنين بها ومفارقين لها.

١ ـ وسائل الشيعة ١٨: ١٦، كتاب التجارة، أبواب الخيار، البياب، الحديث ١، ٢، ٥،
 صحيح البخاري ٣: ١٩٥، مستدرك الحاكم ٢: ٤٩.

٢ ـ وسائل الشيعة ٢١: ٢٧٦، كتاب النكاح، أبواب المهور، الباب ٢٠، الحديث ٤، الجامع
 لأحكام القرآن ٥: ٢٩ و ٦: ٣٣، فتح الباري ٤: ٤٥٢.

الثاني: في المراد من الشرط المخالف

إنّ الاستثناء الوارد في الأخبار متصلاً ومنفصلاً وإن كان لسانه مختلفاً _ ففي بعضها: «الشرط المخالف للكتاب» (١) وفي بعضها: «فيما وافق كتاب الله» (٢) وفي بعضها: «سوى كتاب الله» (٣) أو «ليست في كتاب الله» (٤) ... إلى غير ذلك (٥) _ ولكنّ الظاهر رجوع كلّ العناوين إلى عنوان واحد هو «الشرط المخالف» كما تشهد به صحيحة (١) عبدالله بن سنان (٧) عن أبي عبدالله المنظيظ قال: سمعته يقول:

١ _ وسائل الشيعة ١٨: ١٦، كتاب التجارة، أبواب الخيار، الباب ٦، الحديث ١، ٢، ٣، ٤.

٢ _ كما في صحيحة ابن سنان المذكورة في المتن.

٣ ـ وسائل الشيعة ٢١: ٢٩٧، كتاب النكاح، أبواب المهور، الباب ٣٨، الحديث ٢ و ٢٢:
 ٣٥، كتاب الطلاق، أبواب مقدّماته وشرائطه، الباب ١٣، الحديث ١.

٤ _ دعائم الإسلام ٢: ٧٤٧ / ٩٣٥.

٥ ـ كقول عليه الله العسلمين عند شروطهم، إلّا شرطاً حرّم حلالاً، أو أحلّ حراماً».

تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٧ / ١٨٧٢، وسائل الشيعة ١٨: ١٧، كتاب التجارة، أبواب الخيار، الباب ٦، الحديث ٥.

وقوله: «إنّ شرط الله قبل شرطكم».

تهذيب الأحكام ٨: ٥١ / ١٦٤، وسائل الشيعة ٢٢: ٣٥، كتاب الطلاق، أبواب مقدّماته وشرائطه، الباب ١٣، الحديث ٢.

٦ ـ رواها الشيخ بإسناده عن الحسن بن محبوب، وطريقه إليه صحيح، كما رواها الكليني عن العدّة، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عنه عليها.

٧ ـ هو عبدالله بن سنان بن طريف، كان ثقـة جليلاً عظيماً عند الطائفـة لا يطعن عــليــه فــي

«من اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب الله عزّوجل فلا يجوز له، ولا يجوز على الذي اشترط عليه، والمسلمون عند شروطهم فيما(١) وافق كتاب الله عزّوجلّ»(٢).

فإنّ الظاهر منها: أنّ الصدر والذيل بصدد بيان كبرى واحدة هي «الشرط المخالف لكتاب الله» فالمراد بـ «الموافقة» هو عدم المخالفة، لا أنّها عنوان برأسه في مقابل عدم المخالفة، كما لا يخفى.

ويمكن أن يقال: إنّ الكبرى المجعولة هي «الشرط المخالف لمطلق حكم الله» سواء استفيد حكمه من الكتاب أو السنّة. لا أقول: إنّ المراد من «الكتاب» هو ما كتب الله على العباد (٣) فإنّه خلاف الظاهر، بل «الكتاب» هو القرآن، لكنّ العرف بعد إلغاء الخصوصية _ يفهم منه مطلق الحكم الشرعي؛ فإنّ الظاهر أنّ عدم نفوذ الشرط المخالف لكتاب الله، ليس من جهة مخالفته لهذا الكلام الصادر على نعت الإعجاز والتحدّي، بل لكونه مخالفاً لحكم الله وما أنزل الله فيه، فبعد إلغاء هذه الخصوصية يصير الحكم كلّياً متعلّقاً بعنوان «مخالفة حكم الله» وهذا واضح جدّاً.

حسيء، وكان خازناً لبعض خلفاء بني العباس. روى عن الإمامين الهمامين الصادق والكاظم الميالي وعن أبي حمزة الثمالي وعبدالله بن أبي يعفور وعمر بن يزيد... وروى عنه الحسن بن معبوب والحسين بن سعيد وحمّاد بن عيسين....

رجال النجاشي: ٢١٤، معجم رجال الحديث ١٠: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

١ ـ كذا في الكافي وتهذب الأحكام، والموجود في الوسائل الحديثة «ممّا» بدل «فيما».

٢ ـ الكافي ٥: ١٦٩ / ١، تهذيب الأحكام ٧: ٢٢ / ٩٤، وسائل الشيعة ١٦: ١٦، كتاب
 التجارة، أبواب الخيار، الباب ٦، الحديث ١.

٣ _ المكاسب: ٢٧٧ / السطر ٢١.

مضافاً إلى شهادة رواية محمّد بن قيس^(۱) على ذلك، فإنّ فيها قال: «خالفت السنّة، ووُلِّيت حقاً ليست بأهله»^(۱) وإلى شهادة الرواية المرويّة من طرق العامّة^(۱) في حكاية بَرِيرَة⁽¹⁾ فإنّ فيها جُعل الولاء لغير من أعتق مخالفاً للكتاب، تأمّل.

وكيف كان: إذا كان الشرط الغير النافذ مطلق ما كان مخالفاً لحكم الله _كان في الكتاب أو لا _ يصير عنوان «الموافقة» و «غير المخالفة» متساويين صدقاً، كما لا يخفى .

١ ـ المراد به هنا هو أبو عبدالله محمد بن قيس البجلي النقة العين الذي روى عن الباقر والصادق المنظل صاحب المسائل التي رواها عنه عاصم بن حميد الحنّاط ويوسف بن عقيل وعبيد ابنه، والذي مات سنة ١٥١هـ. والدليل عليه قول الشيخ في رجاله: محمّد بن قيس البجلي كوفي أسند عنه، صاحب المسائل التي يرويها عنه عاصم بن حميد. فمجرّد رواية عاصم عن محمّد بن قيس توجب تعيينه بالبجلي.

رجال النجاشي: ٣٢٣، رجال الطوسي: ٢٩٨.

٢ ـ الفقيه ٣: ٢٦٩ / ٢٦٧١، تهذيب الأحكام ٧: ٣٦٩ / ١٤٩٧، وسائل الشيعة ٢١:
 ٢٨٩، كتاب النكاح، أبواب المهور، الباب ٢٩، الحديث ١.

٣ ـ وردت هذه الحكاية في الكثير من كتبهم، راجع على سبيل المثال صحيح البخاري ١:
 ٢٥٦، صحيح مسلم ٣: ٣٢١ / ٦ و ٨، سنن النسائي ٣: ١٩٤ / ١ و ٢ و ٤.

٤ ـ بَرِيرَة جارية، واسم زوجها مغيث، وكان عبداً أسود، ولم تكن تريده، فكان يتبعها في سلك المدينة ليستعطفها، وقد قضى فيها النبي الشيئة على ما نقل ـ بأربع قضيات.
 راجع مسند أحمد بن جنبال ١٠ (٢٨١، مستدرك المسائل ١٥٠: ٤٧١) كتاب العبتق، أساب

راجع مسند أحمد بن حنبل ١: ٢٨١، مستدرك الوسائل ١٥: ٤٧١، كتاب العـتق، أبـواب العتق، أبـواب العتق، أبـواب العتق، الباب ٢٠، الحديث ١.

الفائدة الثالثة

في التكلّم في بعض جهات ما نقل عن رسول الله وَ اللهُ عَلَيْ مَنْ قوله: «على اليد ما أخذت حتّىٰ تؤدّي»

وفيه جهات من البحث:

الأولى: في سنده

روت العامّة في بعض صحاحهم _ كـ «سنن أبـي داود» (١) والتـرمذي (٢) وغير هما (٣) _ هذه الروايـة مسندةً إلىٰ سَمُرة بن جُنْدَب (٤) مع اختلاف ما في بعض

۱ ـ سنن أبي داود ۲: ۲۱۸ / ۳۵٦۱.

٢ _ سنن الترمذي ٢: ٣٦٨ / ١٢٨٤.

٣_مسند أحمد بن حنبل ٥: ١٢.

كلماتها؛ ففي بعضها: على ما هو المشهور وفي بعضٍ: «على اليد ما قبضت حتى تودي» (١) وفي بعضِ: «حتى تؤديه» (٢).

وأمّا الخاصّة، فاستنادهم إليه في كتب الفقهاء قديماً (٣) وحديثاً ممّا يغنينا عن البحث عن سنده. مع أنّ الروايات الخاصّة في كثير من أبواب الفقه الدالّة على الضمان (٥) تكون بمقدارٍ يمكن للفقيه اصطياد قاعدة كلّية بإلغاء الخصوصيات، كما لا يخفى على المتدرّب المتفحّص في أبواب الإجارة (٢) والعارية (٧) والوديعة (ما والمضاربة (٩) وغيرها (١٠).

[→] تهذيب الأحكام ٧: ١٤٦ / ٣٦، تاريخ الطبري ٥: ٢٣٦ _ ٢٣٧ و ٢٩١، شرح نهج البلاغة

٤: ٧٨، أنساب الأشراف ١: ٧٢٥.

ا ـ لم نعنر علىٰ هذا اللفظ في كتب الفقه والحديث السنيّـين، وإنّما قال السيّد ابن زهرة ﴿ : اللهُ على المخالف بقولـ مُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ الله

غنيــة النزوع: ٢٨٠، ٢٨٩.

۲ _ مسند أحمد بن حنبل ٥: ٨ و ٥: ١٣، سنن ابن ماجة ٢: ٨٠٢ / ٢٤٠٠، السنن الكبرئ،
 البيهقي ٦: ٩٠.

٣ ـ الخلاف ٣: ٢٢٨، السرائر ٢: ٨٧ و ٤٦٣.

٤ ـ رياض المسائل ١: ٦١١ / السطر ٢، مستند الشيعة ٢: ٣٦٩ / السطر ١٦، جواهر الكلام ٢٢: ١٨١، المكاسب: ٣٢ / السطر ٩، و ١٠١ / السطر ٢٥.

٥ _ تأتى الإشارة إليه في الهوامش الآتية.

٦ راجع وسائل الشيعة ١١: ١١٨، كتاب الإجارة، الباب ١٦، و١١٩، الباب ١٧، و١٤١،
 الباب ٢٩، و١٤٨، الباب ٣٠، و١٥٥، الباب ٣٢.

٧_ راجع وسائل الشيعة ١٩: ٩١، كتاب العارية، الباب ١، و٩٦، الباب ٣، و٩٧، الباب٤.

٨_راجع وسائل الشيعـة ١٩: ٨١ و ٨٥. كتاب الوديعــة، الباب ٥ و ٧.

٩ ـ راجع وسائل الشيعـة ١٩: ١٥، كتاب المضاربـة، الباب ١، و٢١، الباب ٣، العديث ٣.

حول الحديث : «على اليدما أُخذت حتَّىٰ تؤدّى»

الثانية: في بيان مفاد «علىٰ» مع مجرورها

إنّ لفظة «علىٰ» مع مجرورها تارةً: تجعل خبراً لفعل من الأفعال. كقوله: «علىٰ زيد أن يضرب عمراً» أو «أن يصلّي» وتارةً: تجعل خبراً لذات من الذوات. كقوله: «علىٰ زيد عشرة دراهم».

وعلى الثاني تارةً: يكون الخبر أمراً كلّياً، كالمثال المذكور، وقد يكون أمراً شخصياً خارجياً، كقوله: «على اليد ما أخذت».

وما كان كلّياً قد يكون معتبراً في ذمّـة شخص، كقولـه: «عليّ دين زيد من عمرو» وقد لا يكون، كقولـه: «عليّ عشرة دراهم».

فإن جعلت خبراً للأفعال، فالظاهر المتفاهم منها عرفاً هو الإلزام على الإيجاد، فلا يستفاد منها إلا الوجوب. ويمكن أن يقال: إنّ المستفاد منها أيضاً هو العهدة، كما فيما سيأتي (١)، إلاّ أنّ اللازم على العهدة في الأفعال هو الوجوب.

وإن جعلت خبراً لأمرٍ كلّي غير معتبر في ذمّـة شخص _كقولـه: «عليّ عشرة دراهم» أو «علىٰ زيد عن عمروٍ كذا» _ فهو في مثل الأوّل إقرار، وفي مثل الثاني شهادة على اشتغال الذمّـة.

وإن جعلت خبراً لأمرٍ كلّي معتبر في ذمّـة شخصٍ _ كقولـه: «عليّ دَينك من

[→] و۲۷، الباب ۱۰.

۱۰ ـ راجع وسائل الشيعة ٩: ٨٨ ـ ٨٩، كتاب الزكاة، أبواب من تجب عليه، الباب٢، الحديث٥، ٦، ٧، ٨.

١ _ يأتي في هذه الصفحة الآتية.

عمرو» _ فالمتفاهم العرفي منها هو العهدة، وهي إحدى الاعتبارات العقلائية المستتبعة لأحكام عقلائية، وهي غير الذمّة.

ومحصّل المقال: أنّ من الاعتبارات العقلائية كون شيء في ذمّة شخصٍ؛ فإنّ نفس الذمّة من الاعتبارات العقلائية، وكأنّها مخزن قابل لكون شيء فيها. كما أنّ كون شيء فيها أيضاً من الاعتبارات العقلائية، فاعتبار عشرة دراهم في ذمّة زيد اعتبار في اعتبار. وهذا غير اعتبار العهدة؛ فإنّ اعتبار شيء في الذمّة اعتبار، وأمّا اعتبار العهدة فاعتبار ضمّ الذمّة إلى الذمّة عند العقلاء، فالدين ثابت على ذمّة المضمون في الضمان العرفي، والضامن متعهد بالدين، ومعنى تعهده: أنّه لو لم يؤدّ دينه يجب عليه الخروج عن العهدة؛ إمّا بالأخذ من المديون والردّ إلى الدائن في صورة الإمكان، وإمّا بالإعطاء من كيسه مع عدمه. وبالجملة: العهدة اعتبار عقلائي مستتبع لجواز مطالبة المتعهد له، فإذا

وبالجملة: العهدة اعتبار عقلائي مستتبع لجواز مطالبة المتعهد له، فإدا طالب يجب على المتعهد _ تكليفاً _ أداء ما تعهد به: إمّا بالأخذ من المديون، أو الردّ من كيسه.

وهذا هو الحكم العقلائي في باب الضمانات، والعامّة قد جروا في فتاواهم علىٰ هذا البناء العقلائي^(۱). وأمّا حكم الخاصّة في باب الضمانات ـ من نقل الذمّة إلى الذمّة (^{۲)} فهو أمر تعبّدي شرعي علىٰ خلاف بناء العرف والعقلاء.

١ _ أنظر تذكرة الفقهاء ٢: ٩٣/ السطر ١٥، المغني، ابن قدامة، ٥: ٧٠، الفقه على المذاهب
 الأربعة ٣: ٢٢١.

٢ _ الخلاف ٣: ٣١٤ _ ٣١٥، تذكرة الفقهاء ٢: ٩٣ / السطر١٤، جواهر الكلام ٢٦: ١١٣.

بيأن الوجه الأوّل لدلالة الحديث على الضمان

وإن جعلت لفظة «على» خبراً لعين من الأعيان ـ كقوله: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي» _ فالظاهر منها هو التعهد للأداء؛ كانت العين سوجودة أو لم تكن؛ فإن كلّ عين مشتملة على صورة شخصية، وصورة نوعية، وجهة مالية، فإذا تعهد أحد بعين من الأعيان، يكون حكمه العقلائي هو الخروج عن العهدة؛ إمّا بردّها بجميع جهاتها: من الشخصية، والنوعية، والمالية، وإمّا ببعض مراتبها لو لم يمكن الجميع، فإذا كانت العين موجودة يجب ردّها، ويكون الخروج عن العهدة بردّها شخصاً، فإذا تلفت لم تنتقل إلى المثل أو القيمة، بل تكون العهدة متعلّقة بالعين، والخروج عنها إنّما يكون بردّ الصورة النوعية إن أمكن، والمالية مع عدمه.

فتحصّل من جميع ذلك: أنّ قوله: «على اليد» يدلّ على عهدة الآخذ لنفس العين، وهذا حكم وضعي عقلائي مستتبع لأحكام عقلائية: من جواز المطالبة، ووجوب الخروج عن العهدة بردّ العين، أو ردّها ببعض مراتبها.

الوجه الثاني لدلالة الحديث على الضمان

وهاهنا وجه آخر وتقريب لدلالة «على اليد» على الضمان: وهو أن كلّ مملوك لأحد له جهة نفع ولهيّة، وجهة ضرر وعليهيّة عند العقلاء، وتكون جهة لهيّته ونفعه في صورة وجوده، وجهة عليهيّته في صورة فقدانه، فكما أنّ اللهيّة للمالك تكون العليهيّة أيضاً على المالك إن تلفت تحت يده، ففي قوله: «على اليد ما أخذت» جعل جهة العليهيّة على الآخذ، فكأنّه قال: «الأعيان

التي تكون جهة عليهيّتها على مالكها إذا وقعت تحت يد غاصب، تنتقل هذه الجهة إليه، ويتوجّه ضررها عند تلفها عليه» وبهذا التقريب تنصير العهدة مختصّة بالعين التالفة.

ولكنّ الظاهر: أنّ العهدة متحقّقة عند العقلاء حتّىٰ مع وجود العين. ويمكن أن يكون منشأ اعتبار العقلاء العهدة بالمعنى الأوّل في أوّل الأمر هو هذه الجهة العليهية؛ بمعنىٰ أنّ العقلاء لمّا لاحظوا جهة العليهية في الأموال، واستعملوا لفظة «علىٰ» في هذه الجهة، انتقلوا إلى العهدة بالمعنى الأوّل المتقدّم؛ أي العهدة بالمعنى الأوسع حتّىٰ يشمل نطاقها وجود العين أيضاً، فتدبّر **.

الثالثة: في وجه نسبة العهدة إلى اليد

إنّ نسبة العهدة إلى اليد نسبة مجازية، لعلّها بملاحظة أنّ اليد لمّا كانت آلة للأخذ نوعاً وموجبةً للعهدة غالباً كانت العهدة عليها، وإلّا فالعهدة على الشخص الآخذ.

وهاهنا نكتة أخرى: هي أنّ اليد لمّا كانت آخذة للمال نوعاً نسبت إليها العهدة؛ لإنهام أنّ الآخذ هو الضامن، فلمّا كانت اليد آخذة فهي ضامنة أيضاً.

^{*} _ وها هنا تقريب آخر لاستفادة الضمان من الحديث النبويّ: وهو أنّ معنى «على اليد ما أخذت» في عالم الاعتبار: أنّ العين على اليد ثابتـة، ولو تلفت لا يكـون التـلف مـوجباً لانعدام العين في عالم الاعتبار، بل هي ثابتـة على يد الآخذ، وموجودة فيها، وقابلـة للأداء ولو بصورتها النوعيّـة، تدبّر تعرف [منـه تيريّا].

حول الحديث: «على اليد ما أخذت حتّىٰ تؤدّى»

الرابعة: في اختصاص الحديث باليد العدوانية

هل «الأخذ» أعمّ من الأخذ على وجه العدوان، أو مخصوص به؟ فيه وجهان:

من جهة إطلاق قوله: «على اليد ما أخذت».

ومن جهة أنّ المالك إذا أعطى العين على وجه الأمانة، فهي في اعتبار العقلاء كأنّها تحت يده، ولم تخرج عنها، فكما أنّ الإنسان قد يجعل الأعيان المملوكة في مخازنه الجماديّة؛ من مثل الصندوق والدكّة وغيرهما، ولا تكون العين خارجة عن يده في هذه الحال، كذلك إذا جعلها بنحو الأمانة في يد الغير كأنّه جعله كإحدى مخازنه الجماديّة ولو كان الآخذ صاحب الإرادة، وبهذا الاعتبار يمكن أن يدّعى أنّ العين لم تكن مأخوذة منه، بل تكون عنده.

وإن شئت قلت: إنّ ذاك الاعتبار صار منشأً للانصراف إلى اليد العادية، فلا تشمل غيرها. وهذا هو الأقوى.

ويمكن التقريب بوجه آخر: وهو أنّ في نسبة «الأخذ» إلى «اليد» _التي تستعمل غالباً في القدرة _ إشارةً إلى أنّ الأخذ إنّما يكون بإعمال القدرة على المأخوذ منه والسلطة عليه، فيختصّ باليد العادية.

الخامسة: في دلالة الحديث على ردّ المثل حتّىٰ في القيميات

المشهور بين فقهاء الفريقين _ بحيث يكون المخالف(١) نادراً في حكم

١ ـ المخالف هو ابن جنيد من الخاصّة علىٰ ما حكي عنه، وعبيدالله بن الحسن العنبري من

العدم _أنّ المثلَ يُضمن بالمثليّ والقيمة بالقيميّ (١) والتعاريف التي ذكرت فيهما (٢) متقاربات مشيرات إلى حقيقة واحدة، فلا يمكن أن يقال: إنّ في المثلية والقيميّة خلافاً بينهم (٢).

إنّما الكلام في أنّ المستفاد من قوله: «على اليد...» إنّما هو المثل في المثلي والقيمة في القيمي كما قيل^(٤) بحيث ينهم العرف من ظاهره كيفية الضمان بما ذكر.

أو أنّ المستفاد منه ليس إلّا أصل العهدة؛ من دون تعرّض لكيفية الخروج منها وكيفية المستفال العهدة، وإنّما يكون الخروج عن العهدة _ بهذه الكيفية _ من الأحكام العقلائية؛ لأقربية المثل في المثليات والقيمة في القيميات في التالف.

أو أنّ المتفاهم منه أنّ العين بنفسها في العهدة ، والخروج عن عهدة العين لا يكون إلّا بردّها عند وجودها ، وردّ نوعيتها عند تلفها مع وجود المثل ، وردّ ماليتها عند فقدانه .

أو أنّ المستفاد منه _ ولو بواسطة أنّ سوقه إنّما يكون لإفادة حال تلف

 [←] العامّة. أنظر مختلف الشيعة ٦: ٩٦، غاية المراد ٢: ٣٩٨، جواهر الكلام ٣٧: ٨٥،
 المجموع ١٤: ٣٣٤، الشرح الكبير، ضمن المغنى ٥: ٤٣٠.

١ ـ الخلاف ٣: ٣٩٥ ـ ٣٩٦، المبسوط ٣: ٥٩، السرائر ٢: ٤٨٠، شرائع الإسلام ٣: ١٨٨ ـ
 ١٨٩، بداية المجتهد ٢: ٣١٥، المجموع ١٤: ٢٢٧ و ٢٣٤.

٢ _ راجع المكاسب: ١٠٥ _ ١٠٦.

٣ ـ المكاسب: ١٠٦ / السطر ٦.

٤ ـ المكاسب والبيع (تقريرات المحقّق النائيني) الآملي ١: ٣٣٧، منية الطالب ١: ١٣٥ /
 السطر ١٥.

العين ـ أنّ بعد تلفها تكون العين بصورتها النوعيــة في العهدة مطلقاً، فالخروج عن العهدة بردّ المثل حتّىٰ في القيميات مع الإمكان، وأمّا حال التعذّر فليس مستفاداً منه، واتّما هو بدليل آخر.

ولا يبعد أن يكون هذا الأخير هو الظاهر منه، فبناءً عليه نأخذ بإطلاقه في كافِّة الموارد إلَّا ما دلَّ الدليل علىٰ خلاف.

ولكن في القيميات وردت بعض الروايات في موارد خاصة حكم فيها بالقيمة ، كصحيحة (١) أبي ولاد (٢) ورواية أخرى في باب عتق شقص (٣) من العبد المشترك، حيث ورد أنَّه يقوِّم على المعتق (٤) وروايات أخرى في موارد متشتَّتة، مثل رواية السفرة المطروحة (٥) فبالغاء الخصوصية ينفهم منها أنّ القيميّات تضمن بالقيمة ، فيخصّص بها قوله: «على اليد...».

السادسة: في أنّ المدار على أعلى القيم

هل المناط في ضمان اليد في باب القيميات _ الذي نقدّمه لنكته _ بقيمة

١ ـ وسائل الشيعـة ١٩: ١١٩، كتاب الإجارة، الباب ١٧، الحديث ١.

٢ _ هو حفص بن سالم الحنّاط، كان ثقة لا بأس به. روى عن الصادق للله وروى عنه الحسن بن محبوب وحمّاد بن عثمان ومحمّد بن أبي حمزة.

رجال النجاشي: ١٣٥، معجم رجال الحديث ٦: ١٣٦ ـ ١٣٧.

٣_الشُّقُص: النصيب في العين المشتركة من كلِّ شيء، وقد تكرَّر في الحديث، النهايـة، ابن الأثبر ٢: ٩٠٠.

٤ ـ وسائل الشيعــة ٢٣: ٣٦، كتاب العتق، الباب ١٨، الحديث ١، ٥، ٩، ١٠.

٥ _ وسائل الشيعة ٢٥: ٤٦٨، كتاب اللقطة، الباب ٢٣، الحديث ١.

يوم الغصب^(۱) أو يوم التلف^(۲) أو يوم الأداء^(۳) أو أعلى القيم من يوم الغصب إلى يوم التلف^(۱) أو من يوم الغصب إلى يوم الأداء^(۱)؟ وجوه، بل أقوال:

الوجه في ضمان قيمة يوم الغصب

أمّا الوجه في الأوّل مع قطع النظر عن الأدلّة الخاصّة، بل بالنظر إلى مفاد «على اليد ما أخذت...» أنّ مفاد «على اليد ما أخذت...» أنّ على ذمّة الآخذ بدل ما أخذ، وهو في القيميات نفس القيمة، والظاهر اتحاد ظرف الأخذ والاستقرار في الذمّة.

الوجه في ضمان قيمة يوم التلف

وأمّا في الثاني فهو أن يقال: إنّ مفاده أنّ العين ما دامت موجودة فنفسها على على على على على على على على عهدة الآخذ، وإذا صارت تالفة فيُنتقل قهراً من قِبل الشارع إلى البدل، وهو في

١ _ شرائع الإسلام ٣: ١٨٩، أنظر مفتاح الكراسة ٤: ٢٠٠ / السطر ٦ _ ٧.

٢ ـ المهذّب ١: ٤٣٦ ـ ٤٣٧، مختلف الشيعة ٦: ٨١، التنقيح الرائع ٤: ٧٠، جامع المقاصد ٦: ٢٤٠ ـ ٢٤٧.

٣ منية الطالب ١: ١٤٣ / السطر ١١، البيع (تقريرات المحقق الكوهكمري) التجليل:
 ٢٠٢.

٤ _ الخلاف ٣: ٤٠٣ و ٤١٥، المبسوط ٣: ٧٢.

٥ ـ نقله الشهيد عن المحقّق في أحد قوليه، أنظر السرائر ٢: ٤٨١، الدروس الشرعيّة ٣:
 ١١٢، مفتاح الكرامة ٤: ٢٠٠ / السطر ١٧، حاشية المكاسب، المحقّق الإيرواني ١:
 ١٠١ / السط ٢٠٠.

القيميات القيمة، فكان مفاده أمران: ردّ العين حين الوجود، والانتقال إلى القيمة حين التلف، والظاهر اتحاد ظرف التلف والانتقال إلى القيمة، فيصير المعيار قيمته يوم التلف.

وهاهنا وجمه آخر لعلّ قول المحقّقين ناظر إليه: وهو أنّ العين بنفسها في العهدة، والآخذ مأمور بردّها، لكنّ ردّها في زمان وجودها بردّ نفسها، فإذا تلفت يكون ردّها في القيميات بردّ ماليتها. وهو غايـة إمكان ردّ العين.

وأمّا قيمة يوم التلف؛ فلأنّ العين التالفة في زمان تلفها لا قيمة سوقية لها، ولا ينسب إليها القيمة إلّا بفرض وجودها، أو نسبة القيمة إلى أمثالها؛ بأن يقال: «إذا كانت موجودة فقيمتها كذا» أو «قيمة أمثالها ونظائرها كذا» وهما خلاف الظاهر؛ لأنّ الظاهر أنّ الآخذ لابدّ من تأديتِه نفس العين؛ تأديتِها بالقيمة المنسوبة إلى العين تنجيزاً، وهو لا ينطبق إلّا على قيمة يوم التلف.

وإنّما قلنا: إنّ الوجه عند المحقّقين ذلك؛ لما يستفاد من التصفّح في «التذكرة» (١) ولأنّ المشهور في إعواز المثلي بقيمة يوم الأداء (٢) وفي القيميّات بقيمة يوم التلف (٣) وهو أيضاً منطبق على ذلك؛ لأنّ المثليات يمكن تقييمها والانتساب إليها، بخلاف العين الشخصية.

١ _ راجع تذكرة الفقهاء ٢: ٣٨٣ _ ٣٨٤.

٢ ـ في مفتاح الكرامة ٦: ٣٤٣، «إنّي لم أجد مخالفاً منّا في ذلك، بل ولا متأمّلاً...» وفي جواهر الكلام ٣٧: ٩٥، «بلا خلاف أجده في شيء من ذلك بيننا...» ونسبه الشيخ الأعظم إلى المشهور. المكاسب: ١٠٧ / السطر ٢٣.

٣ ـ نسبه الشهيد في الدروس ٣: ١١٣ إلى الأكثر. وقد تقدّمت الإشارة إلى بعض من اختار
 هذا القول في الصفحة ٢٣٠، الهامش ٢.

الوجه في ضمان قيمة يوم الأداء

وأمّا في الثالث _ وهذا الذي استقرّ عليه رأي كثير من المشايخ الذين عاصرناهم (١) فبأن يقال: إنّ ظاهر قوله: «على اليد ما أخذت» أنّ نفس ما أخذت على عهدة الآخذ؛ سواء كانت موجودة أو تالفة، ولا ينتقل بالتلف إلى قيمتها، فهي ثابتة في العهدة إلى زمان أدائها بمرتبة المالية.

الوجه في ضمان أعلى القيم من حين الغصب إلى التلف

وأمّا في الرابع فبأن يقال: إنّ العين كما تكون تحت اليد وتصير على عهدة الآخذ في الحدوث، تكون على عهدته في البقاء وفي كلّ يوم، وتكون مراتب تفاوت القيمة مضمونة عليه، وللمالك في كلّ يوم مطالبة الضامن، وعليه أداء القيمة التي في ذلك اليوم، فإذا ردّ العين تسقط القيمة، وإذا تلفت يكون يوم التلف آخر أيّام نسبة القيمة إلى العين، كما عرفت آنفاً (٢) فردّ مالية العين أعني بعد التلف إنّما يكون بردّ أعلى قيمتها من يوم الغصب إلى يوم التلف.

الوجه في ضمان أعلى القيم من حين الغصب إلى الأداء

وأمّا في الخامس فبأن يقال: إنّ العين بعد تلفها باقيـة على العهدة، وتعتبر لها قيمـة سوقيـة، وتكون جميع مراتب القيم مضمونـة.

١ ـ تقدّمت الإشارة إلى بعضهم في الصفحة ٢٣٠، الهامش ٣، حاشية المكاسب، المحقّق الخراساني: ٤٠، حاشية المكاسب، المحقّق اليزدي ١: ١٠٤ / السطر ٦.

٢ _ نقدّم في الصفحة ٢٣١.

حول الحديث: «على اليد ما أخذت حتّىٰ تؤدّي»

ترجيح أعلى القيم من حين الغصب إلى التلف

هذا، ولا يبعد أن يكون الوجم الرابع أقوى الوجوه لأنّ المالك في كلّ يوم له المطالبة...(١).

١ ـ هذا آخر ما عثرنا عليه من هذه الفائدة، والحمد لله أوّلاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وهـ و حسبنا ونعم الوكيل.

الفهارس العامة

١ _ الآيات الكريمة

٢_الاحاديث الشريفة

٣_أسماء المعصومين المتملين

٤_الأعلام

٥ _ الكتب الواردة في المتن

٦_الموضوعات

١ _ فهرس الآيات الكريمة

السورة الآية الصفحة

	**		
77	r · /	النحل (١٦)	إلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمانِ
717 . 317	١	المائدة (٥)	أَوْفُوا بِالْعُقُودِ
`£7	770	البقرة (٢)	أَحَلَّ ٱللّٰهُ ٱلْبَيْعَ
٣١	190	البقرة (٢)	لا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلى ٱلتَّهْلُكَة
			لا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلكافِرِينَ أَوْلِياءَ مِنْ
			دُونِ ٱلْمُؤْمِنينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ
			ٱللهِ في شَيْءٍ إلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقاةً
07_07	44	آل عمران (٣)	وَيُحَدِّرُكُمْ آللهُ نَفْسَهُ
17.	٤	الفاتحة (١)	مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ = مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ
			وَكُلُوا وَٱشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ
7 . 2 . 7 .	۱۸۷	البقرة (٢)	ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ
			وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ
418	۲١	النساء (٤)	بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقَاً غَلِيظَاً
20	37	فصلت (۲۱)	وَلا تَسْتَوي ٱلْحَسَنَةُ وَلا ٱلسَّيُّكَةُ
72	**	الرعد (۱۳)	وَيدرأون بِالْحَسَنَةِ ٱلسَّيُّئَةَ

٢_فهرس الأحاديث الشريفة

٧٠	اتَّقوا علىٰ دينكم، واحجبوه بالتقيَّة
7 · Y	إذا اعترض الفجر فكان كالقبطية البيضاء
٤٧	إذا حلف الرجل تقيّةً لم يضرّه إذا هو أكره واضطرّ إليه
111	إذا سهوت فابنِ على الأكثر، فإذا فرغت وسلّمت فقم
115	إذاً قلت: السلام علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين، فهو
107	إذا قمت وأنت تنوي في الفريضة، فدخلك الشكّ بعدُ
١٣٤	إذا كنت قمت وأنت تنوي فريضة ثمّ دخلك الشكّ، فأنت
118	أفسد ابن مسعود على الناس صلاتهم بشيئين
77_77	إفطاري يوماً وقضاؤه أيسر عليّ من أن يُضرب عنقي
۸۷	إقرأ لنفسك، وإن لم تسمع نفسك فلا بأس
181	ألا أُعلَّمك شيئاً إذا فعلته ثمّ ذكرت أنَّك أتممت أو نقصت
١٢٨	الإعادة في الركعتين الأوّلتين، والسهو في الركعتين الأخير تين
77	ألا وإنَّكم ستُعرضون على البراءة منِّي فلا تفعلوا؛ فإنِّي
١٧	أما لئن قلتَ ذلك إنّ التقيّة تجوز في شرب الخمر
٥٠	إنّ الله علّم نبيّه التنزيل والتأويل، فعلّمه رسول الله عليّاً

YT9	الفهارس العامّةالفهارس العامّة
٥٥	إنّ الله يحبّ أن يعبد في السرّ
٥٣	إنّ الله يحبّ أن يؤخذ برخصه كما يحبّ أن يؤخذ بعزائمه
٤٦	إنّ التقيّة في كلّ شيء يضطرّ إليه ابن آدم فقد أحلّه الله
10. FA	إنّ التقيّة واسعة
٧٨	إن جامعك وإيّاهم موضع فلم تجد بُدّاً من الصلاة، فأذّن
144	إن دخله الشكّ بعد دخوله في الثالثة مضىٰ في الثالثة
٨٥	إن عادوا فعُد
10.	إن كان أحدث بين الصلاتين حادثة يقطع بها الصلاة أعاد
٥٠	إن كان إماماً عدلاً فليصلُّ أخرىٰ وينصرف ويجعلهما تطوّعاً
7//	إن كان قريباً رجع إلى مكانه فتشهّد. وإلّا طلب مكاناً
۲۳	إنَّكم ستعرضون علىٰ سبِّي، فإن خفتم علىٰ أنفسكم فسبُّوني
7//	إنّما التشهّد سنّة في الصلاة
*1	إنَّما جعلت. التقيَّة ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فليس تقيَّة
۲۸	إنَّما قال: إنَّكم ستدعون إلىٰ سبِّي فسبّوني ولا تبرأوا منّي
\ Y \	إنّما يجب السهو فيما زاد رسول الله
٥٧	إيّاكم أن تعملوا عملاً نعيّر به؛ فإنّ ولد السوء يعيّر والده بعمله
110	تحليل الصلاة التسليم
01	التقيّة في كلّ شيء إلّا المسح على الخفّين
10	النقية في كل شيء إد المسح على الحقين التقيّة في كلّ شيء يضطر إليه ابن آدم فقد أحلّه الله له

التقيّة في كلّ ضرورة، وصاحبها أعلم بها حين تنزل به

٤٨

الرسائل العشرة	Y£+
٩٤	ثلاثاً ثلاثاً. من نقض عنه فلا صلاة له
15	ثلاثة لا أتَّقي فيهنِّ أحداً: شرب المسكر، ومسح الخفّين
٥٧	خالطوهم بالبرّانية وخالفوهم بالجوّانية إذا كانت الإمرة
***	خالفت السنّة، ووُلِّيت حقّاً ليست بأهله
Y 7	الرخصة أحبّ إلىّ؛ أما سمعتَ قول
٤٥	رفع ما اضطرّوا إليه
Y 0	ستُعرضون من بعدي علىٰ سبّي فسبّوني، فمن عرض عليه
118	شيئان يفسد الناس بهما صلاتهم
170	صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان
٧٦	الصلاة لا تترك بحال
۹.	الصلح جائز بين المسلمين
۲.۳	صلّ صلاة الغداة إذا طلع الفجر وأضاء حسناً
۷۷ ،۵۷	صلُّوا في عشائرهم. وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم
7.6	صلّىٰ حسن وحسين خلف مروان ونحن نصلّي معهم
۲۱.	الطلاق بيد من أخذ بالساق

781	القهارس العامّة
418	العائد في هبته كالعائد في قيئه
۲۲۳	على اليد ما أخذت حتّىٰ تؤدّي
777	على اليد ما قبضت حتّىٰ تؤدّي
٦٦	فإذا كان ذلك فادخل معهم في الركعة واعتدّ بها؛ فإنّها
٥٢	فإنّ الله نهى المؤمن أن يتّخذ الكافر وليّاً
۲ 9	فإنُّك إن خالفت وصيَّتي كان ضررك علىٰ إخوانك ونفسك
111	فإن كان قد ركع فليمضِ علىٰ صلاته، فإذا انصرف قضاها
٧١	فإنّه لا إيمان لمن لا تقيّة له
۲ - ٤	الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض حتّىٰ
144	فزاد رسول الله سبعاً، وفيهنّ الوهم، وليس فيهنّ قراءة
77	الفطر يوم يفطر الناس، والأضحىٰ يوم يضحّي الناس
٤٨	فكلُّ شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيَّة فإنَّه جائز
٣٩	فلئن أمسح على ظهر حماري أحبّ إليّ من أن أمسح
٨٢	فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء، والذي آمرك به
۲ \	فيما وافق كتاب الله
117	القراءة سنّة، والتشهّد سنّة، ولا تنقض السنّة الفريضة
144	كان الذي فرض الله تعالىٰ على العباد عشر ركعات، وفيهنّ
17	كذب أبو ظبيان؛ أما بلغك قول عليّ للثِّلاِّ فيكم: سبق
١.	كلُّ شيء يضطرُّ إليه ابن آدم فقد أحلُّه الله

١٣	كلّ شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيّة ممّا لا يؤدّي إلى
114	كلّ ما ذكرت الله عزّوجلّ به والنبيّ فهو من الصلاة
1.1	كلّ ما شككت فيه ممّا قد مضيٰ فأمضه
140	كلّ ما شككت فيه ممّا قد مضىٰ فشكّك ليس بشيء
٥٧	كونوا لمن انقطعتم إليه زَيناً، ولا تكونوا علينا شَيناً
77	لابأس بأن تُصلّي خلف الناصب ولا تقرأ خلفه فيما يجهر
79	لابأس، وأمّا أنا فأصلّي معهم وأريهم أنّي أسجد وما أسجد
79	لاتصلّ إلّا خلف من تثق بدينه
111	لاتعاد الصلاة إلّا من خمسة
188	لاتقرأ في المكتوبة بشيء من العزائم؛ فإنّ السجود زيادة
١.	لا دين لمن لا تقيّة له
114	لايعيد صلاة من سجدة، ويعيدها من ركعة
۸۶	لو قبل التطوّع لقبلت الفريضة، ولكن اجعلها سبحة
٤٧	ليس شيء ممّا حرّم الله إلّا وقد أحلّه لمن اضطرّ إليه
44	ما أكثر ما يكذب الناس علىٰ عليِّ!
٥٠	ما صنعتم من شيء أو حلفتم عليه من يمين في تقيّة، فأنتم
٤٥	ما لا يطيقون، وما استكرهوا عليه
٧٢	ما من عبد يصلّي في الوقت ويفرغ، ثمّ يأتيهم ويصلّي معهم
Y \ V	المسلمون أو المؤمنون عند شروطهم
Y19	من اشته ط شه طأ مخالفاً لكتاب الله عدّوجلّ فلا يحوز له

Y£٣	الفهارس العامّة
77	من صلّى معهم في الصفّ الأوّل كان كمن صلّىٰ خلف
٥٠	الناس في سعة ما لا يعلمون
70	وآمرك أن تستعمل التقيّة في دينك
٥٧	واللهِ ما عُبد الله بشيءٍ أحبّ إليه من الخباء
07	وأمّا الرخصة التي صاحبها فيها بالخيار
79	وإنّ إظهارك براءتك منّا عند تقيّتك لا يقدح فينا ولا ينقصنا
114	وإن قلت: السلام علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين، فقد
107	وإنّما يحسب للعبد من صلاته التي ابتدأ في أوّل صلاته
79	وإيّاك ثمّ إيّاك أن تترك التقيّة التي أمرتك بها
١٣	وتفسير ما يتقيٰ: مثل أن يكون قوم سوءٍ
١.	والتقيّة في كلّ شيء إلّا في النبيذ والمسح على الخُفّين
٦٤	وصلّوا معهم في مساجدهم
٥٣	وعليكم بمجاملة أهل الباطل؛ تحمّلوا الضيم منهم
07	وعليه أن يدين الله في الباطن بخلاف ما يظهر
79	وقد أذنتُ لكم في تفضيل أعدائنا إن ألجأك الخوف إليه
110	ولايجوز أن تقول في التشهّد الأوّل: السلام علينا وعلىٰ
٥٧	ولا يسبقونكم إلىٰ شيء من الخير؛ فأنتم أولىٰ به منهم
۲۸	وليس شيء من التقيّة إلّا وصاحبها مأجور عليها إن شاء الله

٥٥

والمذيع لأمرنا كالجاحد له

يقضى ذلك بعينه

111

٣_فهرس أسماء المعصومين المجين

الحسن للنيالج ٦٤

الحسين عليُّالِا

الأئتة لملكِ ١١٠ . ٢٢ . ٢١ . ٨٥ . ١١ . ٢٢ . ١٥ . ٥٩ . و

أبو جعفر = الإمام الباقر للثيلاِ ١٠ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢٩ ، ٢٦ ، ٨٥ ، ٧٥ ،

٢٤٦ الرسائل العشرة

١٢٨

أبو عبدالله = جعفر بن محمّد = الإمام الصادق عليَّالْإِ

. 10 . 77 . 19 . 17 . 10 . 17 . 10

. ££ . 70 . 70 . 7£ . 71 . 7A . 7V

. 00 . 0£ . 07 . 01 . 0 . £A . £V

. ٧٠ . ٦٨ . ٦٧ . ٦٦ . ٦٣ . ٦٢ . ٥٧

117.77.77.17.97.77.77.77

. 107 . 121 . 179 . 178 . 177 .

Y11 . Y . Y

العبد الصالح = أبو ابراهيم = أبو الحسن = أبو الحسن الماضي = موسى بن جعفر = الإمام الكاظم التلا إلى المدين الماضي = موسى بن جعفر = الإمام الكاظم التلا المدين الماضي = موسى بن جعفر = الإمام الكاظم التلا المدين الماضي = موسى بن جعفر = الإمام الكاظم التلا المدين ا

7.7.77

أبو الحسن الرضاعليُّلاِ

1. £ . VA

أبو جعفر الثاني، الجوادعاليُّلاِّ

٤_فهرس الأعلام

٧٨

17.179

إبراهيم بن شيبه

·	
ابن أبي يعفور	١٣٥
ابن سنان	٦٤
ابن مسعود	118
ابن يقطين، علي بن يقطين	98.38
اسحاق بن عمّار	77171
البزنطي	٤٤
الحسن بن عليّ الوشاء	١٢٨
الحلبي	110.117
الحميري	129
السيد العلّامة = السيّد محمّد كاظم اليزدي	181
الشهيدين	١٥٠
الشيخ الأعظم = الشيخ الأنصاري	٧٣. ٠٢، ٤٧. ٠٨، ٠٩، ٣٢٠.
_	351.651.751.751.851.

الصدوق	114.118.111
العلامة الخراساني	۸۶۱، ۱۹۲
العياشي	Y 0
الفخر الرازي	171,170
الكشي	7 £
۔ الکمیت بن زید	۱٦
المأمون	112
المجلسى	79
المحقق الثاني	٩.
المعلّىٰ بن خنيس	00.01
المفيد	٣١.٢٥
أبو الجارود زياد بن منذر	٦٣،٦٠
أبو الحسن بن الحصين	7.7
أبو العباس	٦٢
أبو الورد	10
أبو بصير	171.117.1107
أبو بصير ليث المرادي	7.7
" أبو بكر الحضرمي	Y 0
أبو حمزة الثمالي	*1
أبو حنيفة	٩
أبو صباح إبراهيم بن نعيم	٤٩
أبو ظبيان	17
- · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	

729	•••••	الفهارس العامّة
-----	-------	-----------------

أبو عمر الأعجمي	٠١، ٥١، ١٥
أبو عياشة	79
أبو كهمس	118
أبو ولآد	779
أحمد بن محمد بن عيسىٰ	٤٧
بر يىر ة	۲۲.
بعض المحققين	14.
حجر بن عدي	71
حفص بن البختري	3.7
حکم بن حکیم	117
حمّاد بن عثمان	٧٧ . ٦٣
داود الرّقي	94.98.74
داود بن رزین	۹۳،۸۳
درست بن أبي منصور	١٦
زرارة	71.31.81.83.10.75.
	VY/. PY/. 33/
سعد بن عبدالله	٥٤
سفیان بن سعد	00
سلمان بن خالد	70
سماعه	۷٤، ۵۰، ۵۲، ۲۸
سمرة بن جندب	771

۱۱۱، ۱۳۱، ۱۵۱، ۱۷۷، ۱۸۱	شيخنا ، العلّامة الحائري
197	
٤٤	صفوان
٤٥ . ٣٨	عبد الأعلىٰ آلُ سام
٧٠. ٢٥٢	عبدالله بن أبي يعفور
٣١	عبدالله بن زياد
147	عبدالله بن سليمان العامري
٧٢ ، ٨/٢	عبدالله بن سنان
**	عبدالله بن عجلان
79	عبيد بن زرارة
٥٢	علم الهدئ
7.5	على بن جعفر
44	علي بن عليّ الخزاعي
۲۰۳	علي بن مهزيار
۸۷،۸۱	علي بن يقطين
77.04.771.131	عمّار
\ Y Y	عمّار بن موسیٰ
\\	عمر بن مروان
٧٢	عمر بن يزيد
777	عمرو
٦٧	عمرو بن ربيع
188	قاسم بن عروة

٨١	محمد بن الفضل
44.	محمد بن قيس
179.110.71	محمد بن مسلم
**	محمد بن ميمون
٥٦	مروان
٣١. ٨٢ . ٨٤	مسعدة بن صدقة
115	مُيّسر بن عبدالعزيز
١٣٤	معاوية
114	منصور بن حازم
٣١.٢٨	ميثم بن يحييٰ التّمار
۲٥	هشام بن الحكم
7.7	هشام بن الهذيل
72	هشام بن سالم
44	يوسف بن عمران

٥ _ فهرس الكتب الواردة في المتن

القرآن الكريم

فقه الرضا

129.07.77.79	الإحتجاج
70	الإرشاد
٥٦١. ١٧١. ١٧١، ٣٧١	الإيضاح
٥٤	بصائر الدرجات
737	التذكرة
٥٢	تفسير النعماني
V 9	دعائم الإسلام
١٣	رسالة لاضرر
771	سنن أبي داود
771	سنن الترمذي
111	العروة = العروة الوثقىٰ
79	الغارات

49

الفقيه	Y • Y
القاموس	١٦٠
کتاب حریز	178
كتاب الدرر	144
كتاب الصلاة	۱۸٥
المحكم والمتشابة	٥٢
مصباح الفقيه	199. 10
المكاسب المحرمة	۸، ۲۲
يهج البلاغة	74

٦_فهرس الموضوعات

مقدّمة التحقيق جـو
التقية
المبحث الأوّل: في أقسام التقيّة٧
منها: التقسيم بحسب ذاتها
ومنها: التقسيم بحسب المتقي ٨
ومنها: التقسيم بحسب المتقىٰ منه
ومنها: التقسيم بحسب المتقىٰ فيه ٩
عموم أخبار التقيّة وإطلاقها
حول الموارد التي لايجوز التقيّة فيها :
منها: بعض المحرّمات والواجبات التي في نظر الشارع والمتشرّعة
في غاية الأهمية مثل هدم الكعبة١٢
ومنها: المسح على الخفّين ومتعة الحجّ وشرب المسكر والنبيذ
والجهر بــ«بسم الله»

Y00	الفهارس العامّة
۲.	ومنها: الدماء
4 4	ومنها: البراءة من أمير المؤمنين وسائر الأئمّة:
٣٣	المبحث الثاني: في أنّ ترك التقيّة هل يفسد العمل أم لا؟
٣٧	تفصيل الشيخ الأعظم في المقام وبيان وجه الخدشة فيه
	المبحث الثالث: في ذكر ما دلّ علىٰ أنّ إتيان المأمور به علىٰ
٤١	وجه التقيّة يوجب الإجزاء، ولا تجب بعد رفعها الإعادة والقضاء
٤٢	حول الأدلّة الدالّة على الإجزاء في التقيّة الاضطراريّة
	حول ما دلَّت على الإجزاء فيما تقتضي التقيَّةُ إتيانَ المأمور به علىٰ
٤٨	خلاف الحقّ
۲٥	حول الأدلَّة الدالَّة على الإجزاء في التقيَّة المداراتيَّة
٥٩	دلالة الأخبار على صحّة العمل ولو للاختلاف في الموضوعات
٦.	عدم ثبوت الموضوعات بحكم حاكم المخالفين
77	الروايات الدالَّة علىٰ صحَّة الصلاة مع العامَّة
٧٠	اختصاص المداراتية بالتقيّة من العامّة ولو مع عدم الخوف
٧٣	المبحث الرابع: حول اعتبار عدم المندوحة في التقيّة
٧٤	اعتبار عدم المندوحة في التقيّة من غير المخالفين
۷٥	صحّة عبادة من اضطرّ نفسه إلى الفرد الاضطراري وإن عصىٰ
٧٧	عدم اعتبار عدم المندوحة في التقيّة من المخالفين
	عدم وجوب إعمال الحيلة
۲۸	حمل الأخبار المخالفة على استحباب إعمال الحيلة
۸٩	المبحث الخامس: حول ترتّب جميع آثار الصحّة على العمل الصادر تقيّة

٢٥٦ الرسائل العشرة
يقع الكلام في مقامين :
المقام الأوّل: مقتضى الأدلّة العامّة ٨٩
حال العقود والإيقاعات ٨٩
حال التكاليف النفسيّة والغيريّة٩٢
المقام الثاني: مقتضى الأدلّة الخاصّة٩٣
فروع العلم الإجمالي
المسألة الأولى: فيما إذا شكّ في أنّ ما بيده ظهر أو عصر٩٩
فيها صور :
منها: ما إذا علم بعدم إتيان العصر، مع إتيان الظهر، وكان في الوقت المشترك ٩٩
منها: إذا كان في الوقت المختصّ بالعصر
صورة العلم بإتيان العصر، والشكِّ في أنَّ ما بيده ظهر أو عصر باطل ١٠٧
المسألة الثانية: الشكّ في أنّ ما بيده مغرب أو عشاء ١٠٨
المسألة الثالثة: في حكم العلم بترك سجدتين من ركعتين ١٠٩
حكم العلم بترك سجدتين من غير الركعة الأخيرة بعد الصلاة ١٠٩
حكم العلم بترك إحدى السجدتين من الركعة الأخيرة بعد الصلاة ١١١٠
بحث حول كون السلام انصرافاً١١٢
تنبيه: حول كلام المحقّق العراقي في المقام
حكم حدوث العلم بترك سجدتين في أثناء الصلاة١٢٢
عدم إمكان إحراز الموضوع بالأصل وإشارة إلى اعتبارات القضايا ١٢٣
المسألة الرابعة: في حكم الشكّ حال الركعة البنائية ١٢٦

YOY .	الفهارس العامّة							
144	حول موضوع البناء على الأكثر							
١٣١	مختار شيخنا العلّامة الحائري ونقده							
١٣٢	إشكال ودفع							
١٣٣	المسألة الخامسة: في حكم دوران الركعة بين آخر الظهر وأوّل العصر							
١٣٣	حكم ما إذا كان في الوقت المشترك							
١٣٥	حكم ما إذا كان في الوقت المختصّ بالعصر							
	المسألة السادسة: إذا شكّ فيالعشاء بينالثلاث والأربع، فتذكّر أنّه							
۱۳۸	سها عن المغرب							
١٤٣	المسألة السابعة: فيما إذا تذكّر في أثناء العصر أنّه ترك ركعة من الظهر							
121	مختار صاحب العروة وردّه							
١٥٠	مختار الشهيدين في المقام وردّه							
الفوائد الخمسة								
109	الفائدة الأولى: قاعدة من ملك شيئاً ملك الإقرار به							
٠٢١	المراد بملك الشيء							
171	المراد من «الشيء» في القاعدة							
177	اختصاص القاعِدة بإقرار الأصيل							
178	عدم استقلال هذه القاعدة ورجوعها إلىٰ قواعد أُخرىٰ							
178	اشتراط وقوع الإقرار بالشيء في زمان مالكيته							
771	المراد بملك الإقرار المراد بملك الإقرار							
177	منع الشيخ الأعظم من الاستدلال على القاعدة بأدلَّة الإقرار وما فيه							

٢٥٨ الرسائل العشرة								
عدم قيام الإجماع علىٰ هذه القاعدة برأسها١٦٨								
لنسبة بين هذه القاعدة وقاعدة الائتمان								
تسبة بين قاعدة الفخريّة وقاعدتي «من ملك» والائتمان ١٧١								
لفلبه بين فاعده الفارية وفاعدي "من منتخ» وأد تنتان ١٧٧								
-								
يان متعلَّق الإرادة والكراهة وكيفيَّة تعلُّقهما به								
لفائدة الثالثة: في نقد قياس الأوامرالتشريعيَّة بالعلل التكوينيَّة ١٨٥								
بطال أصالة الفورية المناه الفورية المناه الفورية المناه الفورية المناه الفورية المناه ا								
بطال أصالة التعبديةب ١٨٦								
بطال حمل صيغة الأمر على الوجوب عند الإطلاق ١٨٧								
لفائدة الرابعة: في موضوع علم الأصول١٩١								
- حول تمايز العلوم								
الفائدة الخامسة: في لزوم تبيّن الفجر فعلاً في اللّيالي المقمرة ١٩٩								
لاستدلال بالكتاب لاعتبار التبيّن الفعلي								
الاستدلال بالسنّة لاعتبار التبيّن الفعلي								
ضميمة فيها ثلاث فوائد								
الفائدة الأُولىٰ: في شرح حال العقود والإيقاعات								
هاهنا مقامان :								
لمقام الأوّل: في الفرق بين العقد والإيقاع								
لمقام الثاني: حول أصالة اللزوم								
ضابط تشخيص العقود جوازاً ولزوماً٢١١								

. 204	الفهارس العامّة
418	دلالة آية الميثاق علىٰ لزوم العقود المعاوضية
۲ 	الفائدة الثانية : في حال الشروط المخالفة للكتاب
۲) Y	الأوّل: حول قوله وَلَهُ وَلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ
۲ ۱ ۸	الثاني: في المراد من الشرط المخالف
	الفائدة الثالثة : بعض جهات ما نقل عن رسول الله وَاللَّهُ عَلَيْهُ مِن قوله:
771	«على اليد ما أخذت حتّىٰ تؤدّي»
771	الجهة الأولىٰ: في سنده
	الجهة الثانية: في بيان مفاد «عليٰ» مع مجرورها
770	بيان الوجه الأوّل لدلالة الحديث على الضمان
270	الوجه الثاني لدلالة الحديث على الضمان
777	الجهة الثالثة: في وجه نسبة العهدة إلى اليد
444	الجهة الرابعة: في اختصاص الحديث باليد العدوانية
444	الجهة الخامسة: في دلالة الحديث على ردّ المثل حتّىٰ في القيميات
449	الجهة السادسة: في أنّ المدار على أعلى القيم
۲۳.	الوجه في ضمان قيمة يوم الغصب
24.	الوجه في ضمان قيمة يوم التلف
227	الوجه في ضمان قيمة يوم الأداء
۲۳۲	الوجه في ضمان أعلى القيم من حين الغصب إلى التلف
777	الوجه في ضمان أعلى القيم من حين الغصب إلى الأداء
777	ترجيح أعلى القيم من حين الغصب إلى التلف

الفهارس العامّة											
444									١ ـ فهرس الآيات الكريمة		
۲۳۸									٢ _ فهرس الأحاديث الشريفة		
720		• • •						··· 🖳	٣_فهرس أسماء المعصومين		
727								• • • • • • •	٤_فهرس الأعلام		
101								لمتن	٥ _فهرس الكتب الواردة في ا		
408									٦ ـ فهرس الموضوعات		

٢٦٠ الرسائل العشرة